الحَبْرَةُ وَالسُّرُورُ

بِتَشْجِيرِ شَرْحِ

الْقَطْرِ وَالشُّذُورِ

مُصطَفَى دَنْقَش

مكتبة لسان العرب

شَرح قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى

لِابْنِ هِشَامٍ

وَسَبِيلُ الْهُدَى بِتَحْقِيقِ شَرحِ قَطْرِ النَّدَى

لِمُحَمَّدٍ مُحْيِي الدِّينِ عَبدِالْحَمِيدِ

وَزَوائِد

شَرْحِ شُذُورِ الذَّهَبِ

فِي مَعْرِفَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ

لِابْنِ هِشَامٍ

ومُنْتَهَى الْأَرَبِ بِتَحقيقِ شَرحِ شُذُورِ الذَّهَب

لِمُحَمَّدٍ مُحْيِي الدِّينِ عَبدِالْحَمِيدِ

خريطة عامة للتلخيصِ

تعريف الكلام:
- الكلمة
- الاسم
- أقسام الفعل وعلاماته
- الحرف

أنواع الإعراب:
- الأسماء الستة
- المثنى
- جمع المذكر السالم
- رفع المضارع
- نواصب المضارع
- جوازم المضارع

المعارف والنكرات:
١- المضمر
٢- العلم
٣- اسم الإشارة
٤- الاسم الموصول
٥- ذو الأداة

المنصوبات:
١- المفعول به
٢- المنادى
٣- المشبه بالمفعول به
٤- المفعول المطلق
٥- المفعول فيه
٦- المفعول معه
٧- المفعول له
٨- الحال
٩- التمييز
١٠- المستثنى

المرفوعات

الجملة الاسمية
- المبتدأ والخبر
- الكلام على النواسخ:
١- كان وأخواتها
٢- أفعال المقاربة
٣- حروف تعمل عمل ليس
٤- إن وأخواتها
٥- أنواع (لا)
٦- أفعال القلوب

الجملة الفعلية
- الكلام في الفعل اللازم والمتعدي
- الفاعل
- نائب الفاعل

- المخفوضات
- الاشتغال
- المنع من الصرف
- التعجب
- الوقف
  - همزة الوصل
  - كتابة الألفات المتطرفة

- التنازع
- الأسماء العاملة عمل الفعل
  1. ١- المصدر العامل
  2. ٢- الظرف والجار والمجرور المعتمِدان
  3. ٣- اسم المصدر
  4. ٤- اسم الفاعل
  5. ٥- أمثلة المبالغة
  6. ٦- اسم المفعول
  7. ٧- الصفة المشبهة
  8. ٨- اسم التفضيل
- التوابع
  1. ١- النعت
  2. ٢- التوكيد
  3. ٣- عطف
  4. ٤- عطف النسق
  5. ٥- البدل
- العدد

تعريف الكلام

في اللغة

يطلق على ثلاثة أمور:

١ - الحدث الذي هو التكليم تقول أعجبني كلامك زيدا أي تكليمك إياه

اسم المصدر هو الدال على معنى المصدر وهو الحدث مع أنه نقص عن حروف مصدر فعله الذى يستعمل معه ومن أمثلته: سلَّم سلاما - أعطى عطاءً فأنت ترى سلاما يدل على معنى المصدر الذى هو التسليم

٢ - ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد

٣ - ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظا أو خطا أو اشارة أو ما نطق به لسان الحال ومنه (آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا) فاستثنى الرمز من الكلام والأصل في الاستثناء الاتصال

في الاصطلاح

الكلام لفظ مفيد مقصود

اللفظ

هو الصوت المشتمل على بعض الحروف أو ما هو في قوة ذلك

١- فالأول كـ (رجل - فرس)

٢- والثاني كالضمير المستتر في نحو (اضرب - اذهب) المقدرة بقولك أنت فإذا كتبت (زيد قائم) فليس بكلام لأنه وإن صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام لأنه ليس بلفظ

المفيد

هو ما يصح الإكتفاء به فـ (قام زيد) كلام لأنه لفظ يصح الاكتفاء به وأقل ائتلافه من اسمين كزيد قائم أو فعل واسم كقام زيد

أقسام الكلام

ينقسم إلى خبر وإنشاء - والطلب من أقسام الإنشاء فمدلول (قم) حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه وانما يتأخر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ ولما اختص هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمي انشاء (إنا أنشأناهن إنشاء) أي أوجدناهن إيجادا

الكلمة

تعريف الكلمة

في الاصطلاح
القول المفرد

القول

- هو : اللفظ الدل على معنى كرجل وفرس
- واللفظ هو : الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى كزيد أم لم يدل كديز
- فكل قولٍ لفظٌ ولا ينعكس واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل ولما أخذت القول جنسا للكلمة وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع فاللفظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل ، والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل واستعمال لأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر

المفرد

- هو ما لا يدل جزؤُه على جزء معناه كـ(زيد) فأجزاؤُه (ز - ي - د) إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف (غلام زيد) فكلٌّ من جزئيه (الغلام - زيد) دالٌّ على جزء معناه فهو مركبٌ لا مفردٌ

في اللغة
الجمل المفيدة كـ {كلا إنها كلمة هو قائلها} إشارة إلى قوله {رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت} في الكلمة ثلاث لغات :

١ - كَلِمَة على وزن نبقة وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز والتنزيل وجمعها كَلِم كنَبِق

٢ - كِلْمَة على وزن سِدْرَة والجمع على كِلْم كسِدْر

٣ - كَلْمَة كتمرة والجمع كَلْم كتَمْر

أقسام الكلمة
اسم - فعل - حرف

دليل الانحصار

- الاستقراءُ ولو كان ثمَّ نوعٌ آخر لعثروا على شيء منه
- دليل عقلي : المعاني : ذات وحدث ورابطة بينهما فالذات لاسم ، والحدث الفعل والرابطة هي الحرف ، والكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف ، وإن دلت على معنى في نفسها فإن دلت على زمان فهي الفعل ، وإن لم تدل على الزمان فهي الاسم
- قال ابن الخباز : انحصار الكلمة عقليٌّ في الأقسام الثلاثة ثابت في كل لغة

الخلاف في الحصر

- الكلمة تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير أجمع على ذلك من يُعتَدُّ بقوله
- وذَهب جعفر بن صابر إلى إضافة قسم رابع وهو اسم الفعل ، وسماه خالفة ، ولم يُعتدَّ بخلافه

الاسم

تعريف الاسم

- في اللغة : سمة الشيء أي علامته
- في الاصطلاح : ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة

علامات الاسم

ال : كالفرس والرجل

وأما (ما أنت بالحكم الترضى حكومته) فضرورة قبيحة ووقال الجرجاني : استعماله في النثر خطأ بالإجماع فلا يقاس عليه ، و(ال) في البيت اسم موصول

ذهب الكوفيون إلى جوازه فى سعة الكلام بينما قال البصريون بشذوذه و ذهب ابن مالك إلى أنه يقع فى الكلام ولكنه قليل

النداء : (يا نوح اهبط)

- وأما قراءة الكسائي (ألا يا اسجدوا لله) فإنه يقف على (يا) ويبتدئ بـ(اسجدوا) و (ياليتنا نرد) و«يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة»
- ففيه توجيهان :

١ - المنادى محذوف أي (يا هؤلاء اسجدوا - يا هؤلاء ليتنا نرد) وهكذا

٢ - (يا) فيهن للتنبيه

-الراجح: إذا وجد حرف النداء قبل فعل الأمر أو جملة الدعاء فيُقدَّر منادى محذوف لكثرة التصريح به فى فصيح الكلام كـ﴿يا أبانا استغفر لنا –يا موسى أقبل﴾ و أما إذا وقع بعده ليت أو رب فالراجح جعله حرفا دالا على التنبيه لأنه لم يكثر وقوعه فى الكلام

التنوين : وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطاً لغير توكيد كـ(زيد)

الإسناد إليه : علامة معنوية وهي الحديث عنه كـ(قام زيد) فزيد اسم لأنك حدثت عنه بالقيام وهي أنفع علامات الاسم وبها استُدِّلَ على اسمية التاء في (ضربتُ) لأنها لا تقبل (ال) ولا يلحقها التنوين

- وأما قولهم (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه) فهو على إضمار (أن) فهو مصدر منسبك ، وحسن الحذف فيه ثبوته في (أن تراه)

ومنه: ألا أيهذا الزاجري أشهدَ الوغى

أقسام الاسم

وهو ضربان : معرب وهو الأصل ومبني وهو الفرع

المعرب

- وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كزيد
- فلو كان التغير في غيرِ الآخِرِ لم يكن إعراباً كـ(فُلَيْس) في تصغير (فَلْس) و (أَفْلُس - فُلُوْس) في تكسيره
- وكذا لو كان التغير في الآخِر وليس بسبب العوامل كـ(جَلَسْت حيثُ جَلَسَ زيدٌ) فيجوز في الثاء التثليث مع كون العامل واحداً

المبني

تعريف البناء

في اللغة : وضع شيء على شيء على وجه يقتضي الثبوت والدوام

في الاصطلاح : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقديرا كلزوم (هؤلاء) للكسرة و(منذ) للضمة و(أين) للفتحة

علة البناء

الجمهور على أن العلة هي مشابهة الاسم للحرف وهذه المشابعة تنحصر في ثلاثة أنواع :

١- في الوضع : بأن يكون على حرف هجائي واحد كـ(تاء المتكلم - نون النسوة) أو حرفين كـ(نا)

٢- في المعنى : بأن يدل الاسم على معنى من المعاني التي حقها أن تُؤدَّى بالحروف سواء أوضع لها حرف كأسماء الشرط أم لم يوضع كأسماء الإشارة

٣- في الاستعمال : بأن ينوب عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل كأسماء الأفعال وبأ يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملةٍ كالموصولات

مجال البناء

- الأصل في الأسماء الإعراب بالإجماع
- اختلفوا في الأصل في الفعل :

١- البصريون على أن الأصل البناء وهو الراجح

٢- الكوفيون على أن الأصل الإعرابُ

- وكل ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته والعكس صحيح

المبني على الكسر من الأسماء

(هؤلاء)
فجميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال
حكى قطرب أن بعض العرب يقولون (هؤلاءُ) بالضم

الألآء بالمد
لغة في الألى بمعنى الذين
(أبى الله للشم الألآء كأنهم..سيوف أجاد القين يوما صقالها)

أمس
إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك
١- أهل الحجاز : يبنونه على الكسر في الأحوال الثلاثة
٢- بنو تميم :
أ- جمهورهم أعربه بالضمة رفعا وبناه على الكسر نصبا وجرا
ب- منهم من أعربه بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجراً
وهو حينئذٍ معرب إعراب ما لا ينصرف ، والمانع له العلمية والعدل عن (الأمس)
– وقد وهم الزجاجي فزعم أن من العرب من يبني أمس على الفتح واستدل بـ(لقد رأيت عجبا مذ أمسا..عجائزا مثل السعالي خمسا)

العلم المختوم بويه
(سيبويه وعمرويه ونفطويه وراهويه)
– ليس فيهن إلا الكسر وهو قول سيبويه والجمهور
– وزعم أبو عمر الجرمي أنه يجوز فيهن إعرابُ ما لا ينصرف
وسبب بنائه عنده شبهه بأسماء الأصوات وكان بناؤه على حركة لقصد التخلص من التقاء الساكنين وليُعلَم أن له أصلا في الإعراب وبُنيَ على الكسر لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين

(حذام - قطام) ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فَعَالِ
١- أهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا
٢- بنو تميم : بعضهم يعرب ذلك كله بالضم رفعا وبالفتح نصبا وجرا وأكثرهم يفصل بين ما كان آخره راء كـ(وبار وحضار وسفار) فيبنيه على الكسر كالحجازيين وما ليس آخره راء كـ(حذام وقطام) فيعربه إعراب ما لا ينصرف
– اختلف النحاة في سبب بناء هذا النوع على الكسر في لغة الحجاز فالعلة عند سيبويه أنه أشبه (نزالِ) في الصورة فأخذ حكمه ونزال أشبه الحرف شبها استعمالياً

تنبيه:
إذا أريد بأمس يوم ما من الأيام الماضية أو كُسِّرَ أو دخلته (ال) أو أضيف أعرب بإجماعٍ
(فعلت ذلك أمساً) أي في يوم ما من الأيام الماضية
(ما كان أطيب أمسِنَا)

تصغير أمس
– ذكر المبرد والفارسي وابن مالك والحريري أن أمس يصغر فيعرب عند الجميع كما يعرب إذا كسر
– ونص سيبويه على أنه لا يصغر وقوفا منه على السماع
– والأولون اعتمدوا على القياس ويشهد لهم وقوع التكسير فإن التكسير والتصغير أخوان
(مرت بنا أول من أموس..تميس فينا ميسة العروس)

المبني على الفتح من الأسماء

(الآنَ)

وهو اسم لزمنٍ حضر جميعُه أو بعضه

١ - فالأول كـ(الآن جئت بالحق) وفي الآية حذف الصفة أي بالحق الواضح وإلا لكفروا بهذا القول

٢ - والثاني كـ(فمن يستمع الآن) وقد تعرب كـ(لسلمى بذات الحال دار عرفتها..وأخرى بذات الجزع آياتها سطر (كأنهما ملآن لم يتغيرا..وقد مر للدارين من بعدنا عصر) أصله (كأنهما من الآن) فحذف نون من لالتقائها ساكنة مع لام الآن ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب وأعرب الآن فخفضه بالكسرة

- وربما حذفوا من (على) اللام والألف كـ(وللموت خير للفتى من حياته.. بدارة ذلٍ عَ البلايا يوقُن)

ما رُكِّب من الأعداد

كـ(أحد عشر) وأخواته إلا اثني عشر فهي معربة الصدر

- أما ما بُني منها فلتضمنه معنى واو العطف لأن (أحد عشر) في معنى (أحد وعشر)

ما ركب تركيب خمسة عشر من الأحوال

(فلانٌ جاري بيت بيت) وأصله بيتا لبيت أي ملاصقا

وعامل الحال ما في (جاري) من معنى الفعل أي (مجاوري)

- و(تساقطوا أخول أخول) أي متفرقين

- وإذا أخرجت شيئا من هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية تعينت الإضافة وامتنع التركيب

(هذه همزةُ بين بين) مخفوض الأول غير منون والثاني منونا

البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية

- فإن قلت قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال كـ(وقعوا في حيصَ بيصَ) أي في شدة يعسر التخلص منها

قلت هو شاذ

(في حيص بيص)

١- بفتح أولهما وآخرهما

٢- وبكسر أولهما وفتح آخرهما

٣- وبفتح أولهما وكسر آخرهما

- فإعراب العبارة: اللغتان الأولى والثانية الكلمتان فيهما مبنيتان على فتح الجزئين، وعلى اللغة الثالثة كل كلمة من الكلمتين مبنية على الكسر

مُصطفى دَنْقَش

تابع المبني على الفتح من الأسماء

ما ركب تركيب المزج من الظروف

١ – ظرف الزمان: (فلان يأتينا صباحَ مساءَ) والأصل صباحاً ومساءً فحذف العاطف وركب قصداً للتخفيف ولو قلت (صباحَ مساءٍ) لجاز أي (صباحا ذا مساء) أضفته إليه لما بينهما من المناسبة وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان ونظير الإضافة (لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها) وقيل الأصل أو ضحى يومها ثم حذف المضاف

٢ – ظرف المكان: (سُهِلَتْ الهمزةُ بين بين) وأصله بينها وبين حرف حركتها

الزمن المبهم المضاف لجملة

– وأعني بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه فتجوز إضافته إلى الجملة ويجوز فيه حينئذ الإعراب والبناء على الفتح

المبهم المضاف لمبنى سواء كان زمانا أو غيره

– وهو ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كـ(مِثْل – دُون – بَين) ونحوهن مما هو شديد الإبهام

فإذا أضيف إلى مبني جاز بناؤه كـ(ومن خزي يومئذٍ) يقرأ بالوجهين

– و(ومنا دونَ ذلك) فـ(دون) مبتدأ ولو جاءت القراءة برفع (دون) لكان جائزا

– و(لقد تقطع بينُكم) فهو فاعل ويُقرأ بالوجهين

– (إنه لحقٌ مثلُ ما أنكم تنطقون) يقرأ بوجهين وهو صفة لحق

ترجيح البناء

إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبني كـ(على حين عاتبت المشيب على الصبا.. وقلت ألما أصح والشيب وازع) يُروَى (حين) بالخفض على الإعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح

البناء أرجح لأن المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه كما يكتسب منه التذكير والتأنيث

ترجيح الإعراب

إذا كان المضاف إليه

١ – جملة فعلية فعلها معرب كـ(هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فالأرجح في المضاف الإعراب فلذلك قرأ الستة برفع (يومُ) لأنه خبر المبتدأ وقرأ نافع (يومَ) بالبناء والبصريون يمنعون البناء ويقدرون الفتحة إعراباً مثلها في (صمتُ يوم الخميس) والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم

٢ – جملة اسمية كـ(تذكر ما تذكر من سليمى.. على حين التواصل غير دان) رُوِيَ بالفتح على البناء والكسر أرجح على الإعراب ولا يجيز البصريون غيره

المبني على الضم من الأسماء

ما قطع عن الإضافة لفظا لا معنىً من الظروف المبهمة

(قبلُ - بعدُ) وأخواتها

- وهي أسماء الجهات الست و(أول ودون) ونحوهن ولهما أربع حالات

١- أن يكونا مضافين

- فيعربان نصبا على الظرفية كـ(جئتك قبلَ زيد وبعدَه) أو خفضا بمِن كـ(ومِنْ قبلِه ومِنْ بعدِه)

- أعربا لأن الإضافة من خصائص الأسماء

٢- أن يحذف المضاف إليه ويُنْوَى ثبوت لفظِه

- فيعربان الإعراب المذكور ولا ينونان لنية الإضافة وذلك كـ(وَمِنْ قَبلِ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَةٍ .. فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيهِ العَوَاطِفُ)

وقرأ الجحدري والعقيلي (لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ)

- وأعربا لأن اللفظ المحذوف مَنْوِيٌّ فهو كالموجود

٣- أن يُقطع عن الاضافة لفظا ولا ينوي المضاف إليه

- فيعربان الإعراب المذكور ولكنهما ينونان كسائر الأسماء كـ(جئتك قبلاً وبعداً

- ومن قبلٍ ومن بعدٍ)

ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه

٤- أن يُحذف المضاف إليه وينوي معناه دون لفظه

- فيبنيان حينئذ على الضم كقراءة السبعة (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ)

وقدره ابن يعيش (مِن قبلِ كل شيء ومن بعده) إلا أن الأنسب (مِنْ قبلِ الغَلَبِ ومن بعده)

معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه ومعنى نية لفظه

- حين تحذف المضاف إليه إما ..

١- أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه ويكون هذا اللفظ مقصودا بذاته وحينئذٍ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه

٢- أو تلاحظ معنى المضاف إليه من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولا عليه بأي لفظ وحينئذٍ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه

- الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة فلا تقتضي إعراب المضاف، بسبب كون المضاف إليه غير مقصود بلفظ معين ، فأما نية لفظ المضاف إليه فقوية والإضافة من خصائص الأسماء فعارضت سبب البناء، وانقطاع الاسم عن الإضافة ظاهراً يقتضي بقاء البناء الثابت له بسبب شبه الحرف في الاحتياج، فتعارضا فراعينا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه ، لضعف الإضافة حينئذٍ عن معارضة سبب البناء وراعينا الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه

تابع المبني على الضم من الأسماء

(ذاتُ) بمعنى التي في لغة طيء

– وحكى الفراء (بالفضل ذو فضلكم الله بِهِ والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَه) بضم ذات مع أنها صفة للكرامة و(بَه) بفتح الباء وأصله (بِهَا) فحذفت الألف ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها

ما ألحق بـ(قبل وبعد)

(حيثُ)

– ظرف مكان يضاف للجملتين وقد يفتح أو يُكْسَرُ، وقدَ يعرَب

– وقرئ (سنستدرجهم من حيثِ لا يعلمون) بالكسر فيحتمل الإعراب والبناء

– وربما أضيف لمفرد كـ(أما ترى حيث سهيل طالعا..) وذلك شاذ عند الجمهور

(ليس غير)

كـ(قبضت عشرةً ليس غيرُ)

– والأصل (ليس المقبوضُ غير ذلك) فأضمر اسم (ليس) وحذف ما أضيف إليه غير وبنيت (غير) على الضم تشبيها لها بـ(قبل وبعد) لإبهامها

– ويحتمل أن التقدير (ليس غير ذلك مقبوضا) ثم حذف خبر (ليس) وما أضيفت إليه غير وتكون الضمة على هذا ضمة إعراب والوجه الأول أولى لأن فيه تقليلا للحذف ولأن الخبر في باب (كان) يضعف حذفه جدا

– ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه (غير) إلا بعد (ليس) فقط وأما قول بعض العلماء كـ(لا غير) فلم تتكلم به العرب فإما أنهم قاسوا (لا) على (ليس) أو قالوا ذلك سهوا

وردهذا الاستعمال: (جوابًا به تنجو اعتمِدْ فوربِّنا . لَعَن عمل أسلفت لا غيرُ تسألُ)

(مِن عَلُ) المراد به معين

كـ(أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من علُ أي من فوق الدار)

– ولا تستعمل (علُ) مضافة أصلا ووقع ذلك في كلام الجوهري وهو سهو

– ولو أردت بـ(عَلُ) علوا مجهولا غير معروف تعين الإعراب كقوله (كجلمود صخر حطه السيل من علِ..) أي من مكان عال

(أي) الموصولة

– وهي معربة في جميع حالاتها إلا في حالة واحدة فتبنى على الضم وذلك إذا اجتمع شرطان: (أن تضاف – أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا) كـ(ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) فاللام لام التوكيد التي يُتَلَقَّى بها القسمُ، و(أشد) خبر لمبتدأ محذوف أي (أيهم هو أشد) والجملة من المبتدأ والخبر صلة

– وكان الظاهر أن تفتح (أي) لأنها مفعول، فبُنِيَت على الضم لإضافتها إلى الهاء والميم وحذف صدر صلتها وهو المقدر بـ(هو)

– ومن العرب من يعرب أيا في أحوالها كلها

مُصطَفَى دَنْقَش

المبني على السكون من الأسماء

كـ (مَنْ - كَمْ)

ومنها (إذْ) ظرف لما مضى من الزمان ويضاف لكلا الجملتين
- ولها أحوال:

١ - تأتي ظرفا لما يستقبل

٢ - تأتي للتعليل كـ (وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف) أي ولأجل اعتزالكم اياهم

٣ - تأتي للمفاجأة
(استقدر الله خيرا وارضين به..فبينما العسر اذ دارت مياسير)
- أمَّا إعراب البيت:

(بينما): (بين) ظرف مكان منصوب على الظرفية والعامل فيه محذوف و(ما) زائدة والعسر مبتدأ خبره محذوف والتقدير: بينما العسر حاصلٌ

- (إذ) كلمة دالة على المفاجأة واختُلِفَ فيها: فقيل ظرف مكان وقيل ظرف زمان وعلى القول بزمنيتها قيل: هي بدل من بين وقيل متعلق بما بعده لأنه غير مضاف

أقسام الفعل وعلاماته

تعريف الفعل
في اللغة : الحدث
وفي الاصطلاح: كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة

الفعل ثلاثة أقسام

الماضي

علاماته

يعرف بتاء التأنيث الساكنة

- وبها استدل على أن (عسى) ليست حرفاً خلافاً لابن السراج وثعلب و(ليس) ليست حرفاً خلافاً للفارسي و(نعم) ليست اسماً خلافاً للفراء

التاء الدالة على تأنيث اللفظ قد تدخل على الحرف ومنه (ربت - ثمت - لات)

- واحترزت بالساكنة عن المتحركة فإنها خاصة بالأسماء كقائمة وقاعدة

حكمه

الأصل البناء على الفتح كـ(ضرب)، ويُستثنى:

١- مع واو الجماعة فيضم كضربوا
- أمَّا (اشتروا الضلالة - دعوا هنالك) فالأصل (اشْتَرَيُوْا - دَعَوُوْا) تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف للساكنين

٢- مع الضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت
- فلو بقي آخره متحركاً واتصل بضمير متحرك لتوالى أربع حركات في شبه الكلمة الواحدة والعرب تستثقل ذلك، فالفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر، بخلاف الفعل مع المفعول لصحة الاستغناء عن المفعول فيجوز (زيدٌ ضرَبَك)

من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته

وهو أربع كلمات
١، ٢- نعم - بئس : ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في (والله ما هي بنعم الولد - نعم السير على بئس العير)
٣- عسى : ذهب الكوفيون وابن السراج إلى أنها حرف ترج بمنزلة لعل
٤- ليس : ذهب الفارسي وابن شقير إلى أنها حرف نفي بمنزلة ما النافية
- والصحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن كـ«فبها ونعمت» أي فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء وتقول (بئست المرأة حمالة الحطب - ليست هند مفلحة - عست هند أن تزورنا)
- وما استدل به الكوفيون فمؤول على حذفٍ والتقدير (ما هي بولد مقول فيه نعم الولد - نعم السير على عير مقول فيه بئس العير) فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف

المضارع والأمر

- سيأتيان

فعل الأمر

علاماته

- يعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة
فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة كـ(صه بمعنى اسكت - مه بمعنى انكف)
أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب كـ(أنت يا هند تقومين وتأكلين) لم يكن فعل أمر

حكمه

البناء على السكون كاضرب إلا المعتل فعلى حذف آخره كـ(اغز - اخش - ارم) ونحو (قوما - قوموا - قومي) فعلى حذف النون

البصريون: مبنى وبناؤه على ما يُجزم به مضارعه

الكوفيون: مجزوم بلام أمرٍ محذوفة وأن أصلَ (اضرب) (لِتَضْرِبْ)
- فحذفت اللام ثم حذفت التاء لِئلا يُتَوَهَّمَ أنه فعل غير دال على الأمر ثم اجتُلِبَتْ همزة الوصل لأن الضاد ساكنة ولا يُبدأ بساكن، وفي هذا من التكلف ما لا يخفى

تابع فعل الأمر

- بعض كلمات الأمر مختلف فيها:

هَلُمَّ

اختلف فيها العرب على لغتين

الحجاز

- أن تلزم طريقة واحدة : (هَلُمَّ يا زيد - هَلُمَّ يا زيدان) وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل (والقائلين لإخوانهم هلم إلينا) (قل هلم شهداؤكم)
- وهي عندهم اسم فعل لا فعل أمر لأنها لا تقبل ياء المخاطبة

(هلم) في الأول غير متعد بنفسه ومعناه : أقبل ، وفي الثاني متعد بنفسه ومعناه : أحضر

التميميون

- أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه (هلم وهلما وهلموا وهلممن)
- وهي عند هؤلاء فعل أمر لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة

قال النبي كما في البخاري : «هلموا أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده»

هات - تعال

- عدهما جماعة من النحاة أسماءَ أفعال والصواب أنهما فعلا أمر لدلالتهما على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة (هاتي - تعالي)

هات

آخر هات مكسور أبدا إلا اذا كان لجماعة المذكرين فإنه يضم (هاتِ يا زيد - هاتِي يا هند - هاتِيا يا زيدان ويا هندانِ - هاتِين يا هندات) و (قلْ هاتوا برهانكم)

- بناء (هات) على حذف حرف العلة وهو الياء ، وبناء (هاتيا يا زيدان) على حذف النون والألف فاعل ، ونظيره في البناء على حذف النون : (هاتي يا هند)

تعال

آخر تعالَ مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء

- بناء (تعال يا زيد) على حذف حرف العلة وهو الألف ، وبناء (تعاليا يا زيدان) على حذف النون والألف فاعل ، ونظيره في البناء على حذف النون : (تعالوا يا زيدون)
- للعرب فيها استعمالان :

١- فتح اللام في كل الأحوال

٢- فتح اللام إذا أسند إلى الواحد المذكر أو الاثنين أو جمع النسوة ، وكسرها إذا أسند إلى الواحدة ، وضمها إذا أسند إلى جماعة الذكور ، وقرأ الحسن (تعالُوا إلى ما أنزل الله)

الفعل المضارع

علامته

- يعرف بـ(لم) وافتتاحه بحرف من حروف (نأيت) كـ(نقوم - أقوم - يقوم - تقوم) وهو عمدة العلامات
- وتسمى هذه الأربعة أحرف المضارعة
- ويشترط فيها أن تكون زائدة فإن كانت أصلية لم تدل على أن مدخولها مضارع كـ (أخذ - أمر) ، ويشترط أن تكون الألف دالّةً على التكلم نحو (أكتب)

أحكامهُ: له أحوالٌ ثلاثة:

في أوله

- يضم أوله إن كان ماضيه رباعيا سواء كانت كلها أصولا كـ(يُدحرج) أو كان بعضها أصلا وبعضها زائدا كـ(يُكرم)
- ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة أو أكثر منها كـ(يَضرب - يَجتمع - يَنطلق - يَستخرج)

في آخره

يسكن آخره مع نون النسوة كـ(يتربصْن)
- ومنه (إلا أن يعفوْن) فالواو أصلية وهي واو عفا يعفو والفعل مبني على السكون لاتصاله بالنون، والنون فاعل مضمر ووزنه يفعلن وليس هذا كيعفون في (الرجال يعفون) فالواو ضمير جماعة المذكرين والنونُ علامة رفع ووزنُه (يفعون)
- بني المضارع عند اتصاله بنون النسوة رجوعا إلى الأصل في الأفعال وهو البناء ، لأن شبهه بالاسم الذي هو سبب إعرابه عارضه أحدُ خصائص الأفعال وهو لحاق هذه النون التي لا تتصل إلا بالفعل ، وبناؤه على السكون لأنه الأصل في البناء

يفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا كـ(لينبذَنَّ)

احترزت بالمباشِرة من نحو (ولا تتبعان - لتبلون - فإما ترين) فالألف في الأول والوَاو الثاني والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون فهو معرب لا مبني

لو كان الفاصل بينهما مقدرا كان الفعل معربا
- كـ (ولا يصدنك - ولتسمعن) مثله غير أن نون الرفع حذفت تخفيفا لتوالي الأمثال ثم التقى ساكنان أصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة وقدر الفعل معربا وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظا لكونها منفصلة عنه تقديرا

ويعرب فيما عدا ذلك كـ(يقومُ زيد - ولا تتبعان - لتبلوُنَّ - فإما ترين - لا يصدنك)

الحرف

الحروف كلها مبنية

تعريف الحرف

- لغة: طرف الشيء كحرف الجبل
- اصطلاحا: ما دل على معنى في غيره

علامته

- يعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل كـ(هل - بل)

الحروف من حيث دخوله على الاسم والفعل ستة أنواع:

١- المشترك بين النوعين وهو مهمل غير عامل كـ (هل)
٢- المشترك بين النوعين وهو عامل كـ (لا - ما) النافيتين وهما يعملان في الاسم عمل ليس
٣- المختص بالاسم وهو عامل كحروف الجر وإنّ وأخواتها
٤- المختص بالاسم وهو مهمل كـ(أل) المعرفة ولم تعمل لانها نزلت من الاسم منزلة جزئه
٥- المختص بالفعل وهو عامل كالنواصب والجوازم
٦- المختص بالفعل وهو مهمل كـ(قد - السين - سوف)

- والأصل أن الحرف المشترك ألا يعمل ، وأن المختص بالاسم يعمل الجر ، والمختص بالفعل يعمل الجزم ، وكل ما خرج عن هذا الأصل فقد خرج لعلة

تابع الحرف

من الحروف (لولا)

حرف يدل على امتناع شيء لوجود غيره وخبر المبتدأ محذوف وجوبا والتقدير (ولولا دفع الله الناسَ موجودٌ)

- الجمهور على أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) يجب أن يكون كونا عاما ويوجبون حذفه

- ولكن المحققين فصلوا فقالوا: إن كان كونا عاما كالوجود المطلق فيجب حذفه كـ(لولا أنتم لكنا مؤمنين) وإن كان كونا خاصا فإن كان في الكلام ما يدل عليه كـ(لولا أنصار زيدٍ لهلك) والتقدير (لولا أنصاره حموه أو دافعوا عنه) جاز ذكره وحذفه، وإن لم يدل عليه دليلٌ من الكلام فيجب ذكره

ليس من الحروف

إذما

اختلف فيه سيبويه وغيره فقال سيبويه: هي حرف

مهما

- زعم الجمهور أنها اسم بدليل (مهما تأتنا به من آية) فالهاء عائدة عليها والضميرُ لا يعود إلا على اسم

- وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف بدليل (ومهما تكن عند أمرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم) فأعربا خليقةٍ اسما لتكن ومن زائدة فتعين خلو الفعل من الضمير وكون مهما لا موضع لها من الإعراب

- والتحقيق أن (من خليقة) تفسير لـ(مهما) كما في (ما ننسخ من آية) و(مهما) مبتدأ والجملة خبر

(ما) المصدرية

هي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر نحو (ودوا ما عنتم أي ودوا عنتكم)

- وقد اختُلف فيها فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة أن المصدرية وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة الذي واقع على ما لا يعقل وهو الحدث والمعنى (ودوا الذي عنتموه)

(لمَّا) هي في العربية على ثلاثة أقسام:

١- نافية بمنزلة لم نحو لما يقض ما أمره

٢- إيجابية بمنزلة إلا كـ(عزمت عليك لما فعلت كذا) أي ما أطلب منك إلا فعل كذا

- وهي في هذين القسمين حرف باتفاق

٣- رابطة لوجود شيء بوجود غيره نحو لما جاءني أكرمته فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء واختلف في هذه فقال سيبويه: حرف بمعنى حين ورُدَّ بـ(فلما قضينا عليه الموت)

أنواع الإعراب

تعريفه

في اللغة

الإبانة يقال أعرب الرجل عما في نفسه إذا أبان عنه وفي الحديث «والأيم تعرب عن نفسها»

اصطلاحا

(أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع) - فالظاهر كـ(جاء زيد) والمقدر كـ(جاء الفتى) وذلك المقدر هو الإعراب والإعراب جنس تحته أربعة أنواع (الرفع - النصب - الجر - الجزم)

- آخر الاسم إما أن يكون آخرا في الحقيقة، وإما أن يكون آخرا في التقدير كـ(يد - أب - دم) فأواخرها حروف علة حذفت اعتباطا بدون علة وجُعِلَ ما قبلها هو الآخر اعتباراً
- خرج بـ(يجلبه العامل) حركة النقل في (قدَ افلح المومنون)
- استدراك : اختُلِفَ في (امرؤ - ابنم):
  1 - الكوفيون: هما معربان من مكانين، وإذا فرعنا على قولهم فيجب إدخالهما في الحد
  2 - البصريون - وهو الصواب -: الحركة الأخيرة هي الإعراب، وما قبلها إتباعٌ لها فلا تدخلان في الحد
  - يمكن تصحيح التعريف على قول الكوفيين بأن نزيد بالحرف الأخير ما ليس أول الكلمة فيشمل الآخر وما قبله

تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١- يشترك فيه الأسماء والأفعال : الرفع والنصب (زيدٌ يقومُ - إنَّ زيداً لن يقومَ)
٢- يختص به الأسماء : الجر (مررت بزيدٍ)
٣- يختص به الأفعال : الجزم (لم يقمْ)

وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشيء وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام هو أبو عثمان المازني لأن الجزم عدم الحركة والعدم لا يكون مجلوباً، والجواب أن العامل هو الذي حذف الحركة ولزم من حذفها الجزم فالجزم أثرٌ تابع فيصح جعله إعرابا

لهذه الأنواع الاربعة علامات تدل عليها وهي ضربان :

١- العلامات الأصول: الضمة للرفع - الفتحة للنصب - الكسرة للجر - حذف الحركة للجزم

٢- العلامات الفروع : منحصرة فى سبعة أبواب : خمسة فى الأسماء واثنتان فى الأفعال وستأتي باباً باباً

الأسماء الستة

- هي (أبوه - أخوه - حموها - هنوه - فوه - ذو مال)

حكمُها: فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء

شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف ثلاثة أمور

١- أن تكون مفردة

فلو كانت مثناة أعربت كما تعرب كل تثنية (جاءني أبوان ورأيت أبوين)

وإن كانت جمعَ تكسير أعربت بالحركات على الأصل كـ(جاءني آباؤك ورأيت آباءك)

وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت كإعرابه (جاءني أبون ورأيت أبين ومررت بأبين) ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم

٢- أن تكون مكبرة

- فلو صُغرت أعربت بالحركات كـ(جاءني أُبَيُّك ورأيت أُبَيَّك ومررت بأُبَيِّك)

٣- أن تكون مضافة

- فلو كانت مفردة غير مضافة أعربت بالحركات كـ(هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب)

- ولهذا الشرطِ شرطٌ وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم

- فإن كان ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة (هذا أبي ورأيت أبي)

تنبيهات حول الأسماء الستة

(ذو) ملازمة للإضافة وتضاف إلى اسم جنس ظاهر - والمراد باسم الجنس: ما يقابل الصفة فيدخلُ:
١- المصدر (ذو فضل)
٢- وأسماء الأعيان ومثناها وجمعها (ذو ذهب) - فخرجت المشتقات، فلا يقال (ذو عالم) وأما (إنما يعرف الفضل من الناس ذووه) فشاذ - وقد تضاف إلى العَلَمِ كـ(أنا الله ذو بكة) وقد يضاف إلى جملة (اذهب بذي تسلم) أي اذهب في وقت صاحب سلامة

الفصيح في هذه الأسماء إذا أضيفت لياء المتكلم أن تحذف لاماتها، وقد رد بعض الشعراء لامها المحذوفة - وأصلها واو - ثم لما أضافها لياء المتكلم قلب الواو ياءً لاجتماع الواو والياء في كلمة واحدة وقبلهما ساكن، وأدغمها في ياء المتكلم كـ(فلا وأبيّ لا أنساك حتى يُنسّى الوالهُ الصبُّ الحنينا) - وحمل البصريون ذلك على ضرورة الشعر، وجوزه من غير ضرورة كلٌّ من ابن مالك والمبرد وفاقا للكوفيين

(الحم) يُضافُ إلى ضمير المؤنث لأنه أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وابن عمه على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة

للمعرب في إعراب هذه الأسماء لغتان أخريان
١- لغة القصر: (جاء أباك - رأيت أباك - مررت بأباك)
٢- الإعراب بالحركات: (جاء أبُك - رأيت أبَك - مررت أبِك)

الأفصح استعمال الهن كغد

- إذا استعمل الهن غير مضاف كان بالإجماع منقوصا (هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن)
- وإذا استعمل مضافا فجمهور العرب تستعمله كذلك (جاء هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) - وبعضهم يجريه مجرى أب وأخ فيعربه بالحروف (هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك) وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه ولم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وعداها خمسة

المثنى وما حمل عليه

كـ(الزيدان) فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء

تعريف المثنى

هو اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة على مفرده

- فخرج ما دل على اثنين من غير زيادة كـ (زوج) بل هو مفرد

وما دل على اثنين وفيه زيادة ولكن ليس له واحد من لفظه (اثنان – اثنتان) فهو ملحق بالمثنى

شروط كل اسم يُراد تثنيته

١- كونه مفردا

٢- معربا لا مبنيا وأما (هذان – اللذان) فهي عند الجمهور ألفاظ موضوعة على هذا الوجه

٣- عدم التركيب فلا يثنى المركب الإسنادي كـ(تأبط شرا) ولا المزجي كـ (معد يكرب) خلافا للكوفيين

٤- كونه منكرا فلا يثنى العلم إلا إذا نُكِّر ولذا تقترن به (أل) كـ (الزيدان)

٥- كونه له ثانٍ في الوجود ٦- أن يتفق اللفظان

٧- أن يتفق معنى كل واحد من الاثنين فتثنية الشمس والقمر لا تجوز إلا على تغليب أحدهما أو إرادة المطالع المتعددة لكل منهما

٨- ألا يُستغنَى عنه بتثنية غيره

(إنّ هَذَانِ لساحرَان): أجيب عنها بأوجه

١ - لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزَبيد وكنانة وآخرين استعمال الألف دائما في المثنى

- فيكون منصوبا بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر

٢- (إنّ) بمعنى نعم وحُكِيَ أن رجلا قال لابن الزبير: "لعن الله ناقة حملتني إليك" فقال: "إنّ وراكبها"

ومنه (ويَقُلْنَ شيبٌ قد علاك.. وقد كَبِرتَ فقلتُ إِنَّه)

٣- الأصل (إنّهُ هذانِ لساحران) فالهاء ضمير شان وحذفت، وما بعدها مبتدأٌ وخبرٌ كـ« إِنَّ من أَشَدِّ النَّاسِ عَذاباً عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيامَةِ المُصَوِّرونَ»

٤- لمَّا ثُنِّيَ (هذا) اجتمع ألفان ألف (هذا) وألف التثنية فحُذِفَ واحد فمن قدّرَ المحذوفة الأولى قلبها في النصب والجر ياءً ، ومن قدّر العكس لم يغير الألف عن لفظها

٥- لمَّا كان الإعراب لا يظهر في الواحد (هذا) جُعِل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرعٌ له

- واختاره ابن تيمية وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيا أفصح من إعرابه فأما إعراب (إحدى ابنتي هاتين) فلمناسبة (ابنتي) فالإعراب أفصح وأما (ربنا أرنا الذين أضلانا) فـ(اللذان) تثنية اسم ثلاثي فهو شبيه (الزيدان) بخلاف (هذان) الذي على حرفين فـ(هذان) عريق في البناء لشبهه بالحروف

٦- مُلحة: سئل ابن البناء عنها فقال: لما لم يؤثر القول في المقول لهم لم يؤثر العامل في المعمول

الملحق بالمثنى

1 - لفظان بشرط: كلا - كلتا

- وشرطهما أن يكونا مضافين إلى الضمير (جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما)
- فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال ويكون إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة في الألف لأنهما مقصوران كالفتى والعصى وكذا القول في كلتا

2 - لفظان بغير شرط: اثنان - اثنتان

- فتعربهما كالمثنى مطلقاً (جائني اثناهم واثنا أخويك واثنا عشر - رأيت اثني عشر ومررت باثنى عشر)
- (اثنتان) للمؤنثتين في لغة الحجاز و(ثنتان) لهما في لغة تميم

3 - مما يُلحَقُ بالمثنى ما سمي به مما أصله مثنى كـ (حسنين - محمدين) فيُعرب في اللغة الفصحى كإعراب المثنى

- وفي لغة أخرى يلزم الألف ويُعرَبُ بحركات على النون كالممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كـ(ألا يا ديار الحي بالسبعان .. أمل عليها بالبلى الملوان) وإنما جره بالكسرة لأنه محلى بـ (ال)

جمع المذكر السالم

كـ(الزيدون) فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء

تعريفه

- هو : اسم دل على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مفردة بزيادة في آخره

أسماؤه:

١- جمع المذكر السالم

٢- جمع السلامة لمذكر

٣- الجمع على حد المثنى، أي على طريقة المثنى

شروطه

- هي شروط تثنية المثنى
- وهناك شروط أخرى:

أن يكون المفرد إما علما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث وإما صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث لكنها قابلة لها

كـ(جاءني الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين)

الشروط الخاصة بالعلم:

١- ألا يكون مركبا تركيبا إسناديا (شاب قرناها) ولا مزجيا (معديكرب) فيجمعان بلفظ (صاحب) أو (ذو) كـ(جائني صاحبو معديكرب - ذوو شاب قرناها)

٢- ألا يكون معربا بحرفين أي ألا يكون مثنى ولا جمع سلامة

الشروط الخاصة بالصفة:

١- ألا يكون على وزن (أفعل - فعلاء) كـ(أسود - سوداء)

٢- ألا يكون على على وزن (فعلان - فعلى) كـ(سكران - سكرى) فإن كان مؤنثه على (فعلانة) جُمِعَ

تنبيه

- المؤنث لا يُجمع هذا الجمع سواء كان مؤنثا في اللفظ والمعنى كـ(فاطمة) أم في اللفظ كـ(طلحة - حمزة)
- والمؤنث في اللفظ فيه خلاف فالكوفيون يجيزون جمعه نظرا إلى معناه فيحذفون تاءه (طلحون) والبصريون ينظرون إلى لفظه فيمنعونه

الملحق بجمع المذكر السالم

١ - (أولو)
وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو ذو
(ولا يأتل أولو الفضل منكم - إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب)

٢- عشرون وأخواته إلى التسعين : كـ(جاءني عشرون ورأيت عشرين ومررت بعشرين)
فهي أسماء جموع لا واحد لها من لفظها
- يتفق الجمع مع اسم الجمع في كون كل منهما يدل على ثلاثة فصاعدا ، ويختلفان في كون الجمع لا بد أن يكون له مفرد من لفظه كـ(رجال - رجل) ولا بد أن يكون معنى المفرد هو معنى الواحد من أفراد الجمع

٣- (أهلون) : (شغلتنا أموالنا وأهلونا - إلى أهليهم أبدا)
٤- (وابلون) : وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير
٥- (عالمون)

٦- (سنون) وبابه
- وهو (كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّرْ) ، فـ(سنة) أصلها (سَنَوٌ أو سَنَهٌ) لجمعها (سنوات أو سنهات)
- وكذلك في نظائره (عضة وعضون - عزة وعزون - ثبة وثبون - قلة وقلون) ، (جعلوا القرآن عضين) (عن اليمين وعن الشمال عزين)
- شذ في باب (سنون) جمع (أضون - حَرون) لأضاة للغدير وحَرَّة ولم يحذف منهما شيء ، كما خرج بقيد التعويض بالتاء (أب - أخ) وخرج بما لم يكسر (شاة - شفه) فإنهما جمعا على (شياه - شفاه) وشذ من ذلك ظبون جمع ظبية فإنها جمعت على ظُبًى وأَظْبٍ

٧- (بنون)

٨- (أَرَضُون) : بتحريك الراء ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر
- جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لأن مفرده أرض
- يحركون راءه إيذانا بهذه الحركة التي تخالف ما في المفرد بأنهم خالفوا قواعدهم في هذا اللفظ

مُصطَفَى دَنْقَش

تابع الملحق بجمع المذكر السالم

٩- عليون وما أشبهه

- وهو ما سمي به من الجموع ، فـ(عليون) في الأصل جمع لـ(عِلِّيٍّ) ثم سمي به أعلى الجنة وأعرب هذا الإعراب نظرا إلى أصله

- فإذا سميت رجلا بـ(زيدون) قلت (هذا زيدون ورأيت زيدين ومررت بزيدين) فتعربه كإعرابه حين كان جمعا

- هذه أفصح اللغات ومنهم من يلزمه الياء ويعربه بحركات ظاهرة على النون ، وينونه في الأحوال كلها ما لم يكن أعجميا كـ(قنسرين) فيجره بالفتحة

- ومن العلماء من أجرى هذه اللغة في جمع المذكر السالم وما ألحق به كـ«اجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف»

- ومن العرب من يلزمه الواو والنون في الأحوال كلها ويعربه بحركات ظاهرة على النون كما لو كان اسما مختوما بواو ونون كـ(زيتون - مَفْتُون) (واعترتني الهموم بالماطرونِ)

١٠- إذا سميت بما أصله جمع مذكر سالم أو ملحق به

- وهو كثير في أسماء الأندلسيين والغاربة كـ(ابن زيدون - ابن سبعين) ففيه خمس لغات وهي مرتبة على حسب فصاحتها كالآتي :

١- معاملته بعد العلمية كما كان قبلها وتتعين هذه اللغة فيما زاد على سبعة حروف كـ(إشهيبابين)

٢- لزوم الياء وإعرابها بحركات ظاهرة على النون مع التنوين كـ(غسلين)

٣- لزومه الواو وإعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين كـ(زيتون)

٤- لزوم الواو وإعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون

٥- لزومه الواو وفتح النون في الأحوال الثلاثة ويكون الإعراب بحركات مقدرة على الواو والنون عوض عن التنوين

تابع أنواع الإعراب

ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين وما سمى به منهما
- فينصب بالكسرة كـ(خلق الله السموات)
- وألحقوا به (أولات) وإن لم يكن جمعا وإنما هو اسم جمع لأنه لا واحد له من لفظه كما حُمِلَ (أولو) على جمع المذكر

ما لا ينصرف
فيجر بالفتحة كـ(بأفضلَ منه) إلا مع (ال) كـ(بالأفضلِ) أو الإضافة كـ(بأفضلِكُم) وسيأتي بيانه

نطاق هذا الجمع

- لا فرق بين كون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى كـ(هند وهندات) أو بالتاء كـ(طلحة وطلحات) أو بالتاء والمعنى جميعا كـ(فاطمة وفاطمات) أو بالألف المقصورة كـ(حبلى وحبليات) أو الممدودة كـ(صحرآء وصحراوات)
- أو يكون مسماه مذكراً كـ(إصطبل وإصطبلات وحمام وحمامات)
- ولا فرق بين أن يكون قد سلم مفرده كـ(ضخمة وضخمات) أو تغير كـ(سجدة وسجدات - حبلى وحبليات - صحراء وصحراوت)
- ولذلك عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى الجمع بالألف والتاء

معنى زيادة الألف والتاء

- يخرج ما كانت تاؤه أصلية : كـ(بيت وأبيات - ميت وأموات) فينصبان بالفتحة (سكنت أبياتاً وحضرت أمواتاً)
- يخرج ما كانت ألفه أصلية : كـ(قضاة وغزاة) لأنها منقلبة عن أصلٍ فينصبان بالفتحة كـ(رأيت قضاةً وغُزَاةً)

العرب يجمعون بالألف والتاء خمسة أشياء :

١- ما كان مختتما بتاء تأنيث كـ(فاطمة - ثمرة) (فاطمات - ثمرات)

٢- علم المؤنث الذي لا تاء فيه كـ (دعد - زينب) فتقول : (دعدات - زينبات)
- ويُستثنى حذام وبابه كسفار فلا يجمع هذه الجمع

٣- صفة المذكر الذي لا يعقل كـ (في أيام معدودات) (اعمل سابغات)

٤- مصغر المذكر الذي لا يعقل كـ (دريهمات - فليسات)
- بخلاف مصغر المؤنث ومصغر المذكر العاقل فلا يُجمعانِ هذا الجمع

٥- اسم جنس مؤنث بالألف المقصورة كـ(حبلى - حبليات) أو الممدودة كـ(صحراء - صحراوات)

ماعدا الأنواع الخمسة فجمعه بالألف والتاء سماعي كجمعهم (ابن عرس - ابن آوى) على (بنات عرس - بنات آوى)

تابع أنواع الإعراب
الأمثلة الخمسة

ضابطهُ: كل فعل مضارع اتصلت به
١- ألف الاثنين : كـ(يقومان للغائبيَن - وتقومان للحاضرَين)
٢- أو واو الجمع : كـ(يقومون للغائبين - تقومون للحاضرين
٣- أو ياء المخاطبة : كـ(تقومين)
- فترفع بثبوت النون وتجزم وتنصب بحذفها (أنتم تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا)

ليس من الأمثلة الخمسة (إلا أن يعفون)
- فالواو هنا لام الكلمة كما في (زيدٌ يعفو) والنون هنا اسم ضمير عائد على المطلقات وليست نون الرفع ووزنه (يَفْعُلْنَ)
- أما إذا قلت (الرجال يعفون) فالواو واو الجماعة والنون علامة الرفع والأصل (يعفوُون) فاستُثقِلت الضمة على الواو الأولى فأُسْكِنَتْ فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى وخصت الأولى بالحذف دون الثانية لوجوه :
١- لأنها جزء كلمة والثانية كلمة وحذف جزء كلمة أولى
٢- لأنها آخر الفعل والحذف في الأواخر أولى
٣- الأولى لا تدل على معنى والثانية تدل على معنى وحذف ما لا يدل أولى
فلما حذفت الواو صار (يعفون) على وزن (يفعون)

قد تحذف النون في حالة الرفع وهذا الحذف على ضربين :

جائز في النثر والنظم
- وهو أن يكون الفعل ناصبا لياء المتكلم وقبلها نون وقاية ففيه ثلاث لغات : إثبات النونين (أتعدانني) (لم تؤذونني) ، وإدغام إحدى النونين في الأخرى (أفغير الله تأمروني) (أتحاجوني) وحذف إحدى النونين
- مصطفي : اجتمعت اللغات الثلاثة في (تأمروني) ، الشاطبي:(وزد تأمروني النون كِهفا وعِم خفه)

شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر
- وهو عند وجود نون الرفع فقط (أبِيتُ أسْرِي وتَبِيتِي تَدلُكِي .. وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْك الذَكي)

تابع أنواع الإعراب

-الذي يقدر الإعراب خمسة أنواع

ما تقدر فيه حركات الإعراب جميعها

١- لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته وهو الاسم المقصور وهو الذي آخره ألف لازمة كـ(الفتى)

٢- لأجل ما اتصل به ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا ولا مقصورا كـ(غلامي وأخي) فانكسر ما قبل الياء لأجل المناسبة فعلامة رفعه ضمة مقدرة ونصبه فتحة مقدرة وجره كسرة مقدرة لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك

وهناك خمسة مواضع أخرى:

١- الاسم المحكى كأن يقال لك (رأيتُ زيداً) فتقول (من زيداً)

٢- الموقوف عليه بالسكون فتقول في إعرابه: منع من ظهور الحركة اشتغال المحل بسكون الوقف

٣- الاسم الذي أتبع آخره لحركة ما بعده كقراءة (الحمدِ لله) بكسر الدال اتباعا لكسر اللام

٤- الحرف المدغم في مثله كـ(يقولِ لصاحبه) فهو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون المأتي به للإدغام

٥- ما سُكِّنَ آخره للتخفيف كقراءة أبي عمرو (بارئْكم)

المضاف إلى ياء المتكلم في إعرابه مذاهب:

١- إعرابه مقدر للمناسبة ٢- أنه مبني لأنه ملازم للكسر في أحوالها كلها

٣- واسطة بين المعرب والمبني، وهؤلاء يقسمون الكلام إلى معرب ومبني وواسطة بينهما

احترزت عن:

المثنى وجمع المذكر السالم كـ(غلاماي وغلامَيّ ومسلمِيّ)

- فالياء تثبت فيهما جرا ونصبا مدغمة في ياء المتكلم والألف تثبت في المثنى رفعا وليس شيء من الحرف المدغم ولا من الألف قابلا للتحريك

المنقوص

- فياؤه تدغم في ياء المتكلم فتكون كالمثنى والمجموع المجرورين

المقصور

- فتثبت ألفه قبل الياء والألف لا تقبل الحركة فهو كالمثنى المرفوع (يا بشرى هذا غلام)

ما تقدر فيه بعض الحركات

السكون قد يقدر أيضا وعذر المؤلف في تركه أن الأسباب المقتضية للسكون طارئة وليست من جوهر اللفظ، وأشهرها اثنان: التقاء الساكنين والروي

ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال وهو الاسم المنقوص وهو الذي آخره ياء مكسور ما قبلها كـ(القاضي والداعي) وتظهر الفتحة لخفتها

وربما وقع في ضرورة الشعر العكس فتظهر الضمة والكسرة على الياء والواو وتقدر الفتحة عليهما

ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المعتل بالألف كـ(يخشى)

وربما بقيت الألف وقدر السكون عليها لضرورة الشعر

ما تقدر فيه الضمة فقط للاستثقال وهو الفعل المعتل بالواو وبالياء كـ(زيد يدعُو ويرمِي)

- وتظهر الفتحة لخفتها على الياء في الأسماء والأفعال وعلى الواو في الأفعال كـ(إنَّ القاضيَ لنْ يقضِيَ ولنْ يدعوَ)

- ليس في كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها

- وربما وقع في ضرورة الشعر العكس فجاء الفعل المضارع المعتل بالواو أو الياء مرفوعا بالضمة الظاهرة عكس الأصل وجاء نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء بفتحة مقدرة على كل منهما عكس الأصل

رفع المضارع

متى يُرفع
إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا بالإجماع
كـ (يقوم زيد - يقعد عمرو)
- فأما قول أبي طالب يخاطب النبي (محمد تفد نفسك كل نفس..اذا ما خفت من شيء تبالا)
فمقرون بجازم مقدر وهو لام الدعاء وقوله تبالا أصله وبالا فأبدل الواو تاء كما قالوا في وراث ووجاه تُراث وتجاه
- الجازم أضعف من الجار، والجار لا يُضمر وقد قيل إنه مرفوع حذفت لامه ضرورة واكتُفي بالكسرة، وهذا أقرب في الضرورة

في ماهية الرافع له خلافٌ:

١- نفس تجرده من الناصب والجازم (الفراء)
وهو الأصح وهو الجاري على ألسنة المعربين

٢- حروف المضارعة (الكسائي)
ويفسده أن جزء الشيء لا يعمل فيه ويلزم أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به

٣- مضارعته للاسم (ثعلب)
ويفسده أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه
ويلزم أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به

٤- حلوله محل الاسم (البصريون)
ولهذا إذا دخل عليه نحو (أن - لن - لم - لما) امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم
ويفسده ارتفاعه في نحو (هلا يقوم) لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض

اختلف النحاة في حذف حركة الإعراب للتخفيف وإسكان آخر الكلمة لهم في ذلك ثلاثة أقوال:
١- جائز في الشعر والنثر مطلقا وذلك أن أبا عمرو حكاه عن بني تميم وخرجوا على ذلك قراءة ﴿ إن الله يأمرْكم - فتوبوا إلى بارئْكم ﴾ (ابن مالك)
٢- لا يجوز مطلقا لا شعرا ولا نثرا (المبرد)
٣- لا يجوز في سعة الكلام ويجوز في ضرورة الشعر (الجمهور)

نواصب الفعل المضارع

(لن) كـ(لن نبرح)

معناها:

- حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق ولا يقتضي تأبيدا خلافا للزمخشري ، ولا تأكيدا خلافا له

- لا تقع للدعاء خلافا لابن السراج ولا حجةَ له في (قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين) بجعل معناه فاجعلني لا أكون لإمكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله

عملُها:

- وعاملة النصب دائما بخلاف غيرها

أصلُها:

- ليست مركبة من (لا - أن) فحذفت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل
- ولا أصلها (لا) فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء
- ومن ذلك: (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد) (أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه) وأن في هاتين الآيتين مخففة من الثقلية وأصلها أنه وليست الناصبة لأن الناصب لا يدخل على الناصب

(إذن) مصدرة

معناها:

- وهو للمستقبل
- وهو:

١- سيبويه: حرف جواب وجزاء
٢- الشلوبين: هي كذلك في كل موضع
٣- الفارسي: كذلك في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول : "إذا أظنك صادقا" إذ لا مجازاة بها هنا

تكون ناصبة بثلاثة شروط :

١- أن تكون واقعة في صدر الكلام فلو قلت : (زيدُ إذن أكرمك) فبالرفع

٢- أن يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت : (إذن تصدق) رفعت لأن المراد به الحال

٣- أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم كـ(إذن أكرمَك - إذن والله أكرمَك)

- بعضهم جعل الفصل بين إذن والمضارع مغتفرا في مواضع أخرى ،فجوز ابن عصفور الفصلَ بالظرف أو الجار والمجرور كـ(إذن أما الأستاذ - أو في البيت - أكرمك) ، وجوز ابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء كـ(إذن يا زيد أكرمك - إذن غفر الله لك أكرمك) ، وجوز الكسائي وهشام الفصل بمفعول المضارع كـ(إذن صديقَكَ أُكرِمَ)

- وما ذهب إليه المؤلف أصح إذ لم يُسمع عن العرب إعمال إذن مع الفصل بشيء مما ذكروا وإنما هم زادوها قياسا لأنهم وجدوها مما يكثر الاعتراض به بين ال٧عامل والمعمول والاعتماد في اللغة على النص أقوى من الاعتماد على القياس

إلغاء (إذن) مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى بن عمر وأنكرها الكسائي والفراء

<u>تابع نواصب الفعل المضارع</u>

(كي) المصدرية، وهي بمنزلة(أن)

تكون ناصبة إذا دخلت عليها اللام إمَّا:

١- لفظا كـ(لكيلا تأسوا)

- فلو لم تُجعل مصدرية لكانت تعليلية مع كون اللام قبلها تعليلية فيتوالى حرفان بمعنى واحد وهو لا يصح إلا في التوكيد وللضرورة

٢- أو تقديرا كـ(جئتك كي تكرمني) إذا قدرت أن الأصل لكي وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها

- فإن لم تقدر اللام كانت كي حرف جر دالٍ على التعليل وكانت أن مضمرة بعدها إضمارا لازما

لـ(كي) ثلاثة أحوال

ربما جاءت (كي) مختصرة من (كيف) فالمضارع بعدها مرفوع كـ:(كي تَجْنَحون إلى سلم وما تُئِرتْ .. قَتلاكُم ولَظى الهيجاءِ تضطرم؟)

كونها مصدرية لا غير

كونها تعليلية لا غير في إحدى حالتين:

١- إذا وقعت بعدها أن المصدرية في اللفظ كـ(جئت كي أن تكرمني) اذ لا يدخل الحرف المصدري على مثله ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر كـ(فقالت أكل الناس أصبحت مانحا.. لسانك كيما أن تغر وتخدعا) ،ولا يجوز في النثر خلافا للكوفيين

٢- إذا وقعت بعدها لام التعليل كـ(جئت كي لأقرأ) فلو لم تجعل تعليلية لكانت مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها ، والحروف الناصبة ضعيفة عن الفصل بينها وبين معمولها فالذي ألجأنا إلى قبول توالي حرفين بمعنى واحد هو الفرار من الفصل بين العامل الضعيف ومعموله

كونها محتملة للمصدرية والتعليلية إذا لم تذكر اللام قبلها ولا بعدها ولم تذكر بعدها (أن) كـ(جئت كي أتعلم) فإن اعتبرتها تعليلية قدرت أن بعدها وإن اعتبرتها مصدرية قدرت اللام قبلها

تابع نواصب المضارع : (أن) المصدرية

وهي أم الباب ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة

اشـــــــتراط المصـــــــــدرية
- احترازا من المفسرة والزائدة فإنهما لا ينصبان المضارع

الزائدة
هي الواقعة بين القسم و(لو)
كـ(أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمنه)

المفسرة

هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه كـ(كتبت إليه أن يفعـــلُ كـــذا) إذا أردت بـــه معنـــى (أي) والأكثر في التفسيرية أن تكون مفسرة لمفعول به محذوف كـ(وناديناه أن يا إبراهيم) وقد تفسر مفولا به مذكورا كـ(إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى . أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ)

يشـــــترط في (أن) المفســــرة ثلاثـــــة شـــــروط :
١ - أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به فلو جئت بجملة مشتملة على صريح القول لم يحتج الصريح إلى تفسير وتكون الجملة بعده مفعولا به ولا يؤتى بـ(أن)
٢ - أن تتأخر عنها جملة فلو جئت بجملة مشتملة على مفرد يحتاج إلى تفسير وأردت تفسيره أتيت بـ(أي) كـ(اشتريت عسجدا أي ذهبا)
٣ - ألا يدخل عليها حرف جر لفظا أو تقديرا فإن تقدمها حرف جر لفظا كـ(كتبت إليه بأن قم) أو تقديرا كـ(كتبت إليه أن قم) كانت مصدرية لا تفسيرية

أن لا تكون مخففة من الثقيلة وهي التابعة علما أو ظنا نزل منزلته

حالات العمل
- ستأتي

حالات عمل (أنْ)

إعمالُها ظاهرةً

كـ(أطمع أن يغفر لي)

ولها ثلاثة أحوال

أن لا يسبقها علمٌ ولا ظن

- يتعين كونها ناصبة كـ(والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي)

أن يتقدم عليها ما يدل على العلم

- فهذه مخففة من الثقيلة لا غير ويجب فيما بعدها رفعُهُ وفصلُه منها بحرف من حروف أربعة :

١- حرف التنفيس : (علم أن سيكون)
٢- حرف النفي : (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا)
٣- قد : (علمت أن قد يقوم زيد)
٤- لو : (أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا) لأن قبله (أفلم ييأس) ومعناه أفلم يعلم وهي لغة النخع وهوازن

- المراد أن يكون دالا على اليقين فإن كان العلم المتقدم لا يقصد به اليقين بل الظن جاز أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع وجاز أن تكون مخففة من المثقلة وهذا قرئ في (أفلا يرون ألا يرجع) بالرفع والنصب

أن يتقدم عليها ظن:

١- يجوز أن تكون مخففة من الثقيلة فيكون حكمها كما ذكرنا
٢- يجوز أن تكون ناصبة وهو الأرجح في القياس والأكثر في الكلام ، ولهذا أجمعوا على النصب في (أحسب الناس أن يتركوا) واختلفوا في (حسبوا أن لا تكون فتنة) فقرئ بالوجهين

- المراد كون اللفظ دالا على الظن ومن ذلك لفظ العلم إذا لم يقصد به اليقين ، ويشترط لكونها مصدرية بعد ما يفيد الظن ألا يُفصل بين أن والمضارع فاصل غير (لا) النافية فإن فصل بينهما كـ(ظننت أن سيقوم علي) لم تكن مصدرية لأنه لا يُفصلُ بين المصدرية ومنصوبها وتعين كونها مخففة من الثقيلة ولما جاز الفصل بين المصدرية ومنصوبها بـ(لا) النافية كانت محتملة للوجهين في (وحسبوا ألا تكون فتنة)

إعمالُها مضمرةً

سيأتي

إعمالُ (أنْ) مضمرةً

بعد لام الجر
- وأنواع اللامات قبلها :

ما يجب بعدها إضمار (أنْ) المصدرية: لام الجحود
- وضابطها أن تُسبق بـ (ما كان) أو (لم يكن)

ما يجوز بعدها إضمار وإظهار (أنْ) المصدرية:

١- لام التعليل:يجوز إظهار (أن) بعدها أو إضمارها كـ(وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس)
- إلا إذا اقترن الفعل بـ(لا) سواء كانت لا نافية كالتي في (لئلا يكن للناس على الله حجة) أو زائدة كالتي في (لئلا يعلم أهل الكتاب أي ليعلم أهل الكتاب) فيجبُ الإظهارُ

٢- لام العاقبة (أو الصيرورة أو المآل):فما قبلها ليس علة لما بعدها (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا)

٣- اللام الزائدة : وهي الوقعة بعد فعل متعدٍ وفائدتها توكيد تعديته إلى مدخول اللام كـ(إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس)
- وكذا بعد (كي) الجارة

بعد (أو) التي بمعنى الغاية أو الاستثناء (إضمار واجب)

الغاية والاستثناء

الغاية: كـ(لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى)
- بمعنى (إلى أن) يكون ما بعدها ينقضي شيئا فشيئا

الاستثناء كـ(وكنت إذا غمزت قناة قوم..كسرت كعوبها أو تستقيما)
- بمعنى (إلا) فما بعدها يحصل دفعةً واحدةً

مصطفى : لا يستقيم هذا بل الضابط هو كون ما قبلها وسيلة أو مُعِيناً لما بعدها فقد يحصل المنى دفعة واحدة ، والاستقامة قد تحصل شيئا فشيئا

تنبيه: وقد تأتي للتعليل فينتصب بعدها المضارع إيضاً كـ(لأعبدن الله أو يعافيني)

تابع إعمالُ (أنْ) مضمرةً

- بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب بالفعل (إضمار واجب)

النفي كـ (لا يقضى عليهم فيموتوا)
- واشترطنا كونه محضا احترازا من نحو (ما تزال تأتينا فتحدثُنا - ما تأتينا إلا فتحدثُنا) فمعناهما الإثبات فلذلك وجب رفعها
أما الأول فلأن زال للنفي وقد دخل عليه النفي ونفي النفي إثبات وأما الثاني فلانتقاض النفي بإلا

الطلب
واشترطت في الطلب أن يكون بالفعل احترازا من نحو قولك نزال فنكرمك وصه فنحدثك خلافا للكسائي في إجازة ذلك مطلقا ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد نزال ونحوهدون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه

- إذا لم تكن الفاء للسببية ارتفع المضارع بعدها كـ(ألم تسأل الربع القواء فينطقُ..) فالفاء هنا للاستئناف ،و(ولا يؤذن لهم فيعتذرون) الفاء هنا عاطفة ، وإذا لم تسبق الفاء بطلب أو نفي لم ينتصب المضارع كـ(زيدٌ يأتينا فيحدثنُا) ،وأما (سأترك منزلي لبني تميم..وألحق بالحجاز فأستريحا) فضرورة وقيل الأصل فأستريحن بنون التوكيد الخفيفة فأبدلت في الوقف

- الدعاء كـ(رب وفقني فلا أعدل عن..سنن الساعين في خير سنن)
منه يتبين أن الفصل بلا النافية بين الفاء والفعل لا يمنع النصب ، فإذا لم يكن بالفعل كـ(سقيا لك فيرويك الله) لم يجز النصب

- الاستفهام كـ(هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُوَ أَنْ..تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلجَسَدِ)
يشترط ألا يكون بأداة بعدها جملة اسمية خبرها جامد كـ(هل أخوك زيدٌ فأكْرِمُه) فلا يجوز في (أكرمه) إلا الرفع

- إن قلت فما بال الفعل لم ينصب في (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) ،قلت لوجهين:
١ - الاستفهام هنا معناه الإثبات ٢- إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وإنما يتسبب عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة (ألم ينزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) صح النصب ،فإن قلت يرد هذا الوجه (أعجزت أن أكونَ مثل هذا الغراب فأواريَ سوأة أخي) فموارأة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لأن العجز عن الشيء لا يكون سببا في حصوله ،قلت ليس (أواري) منصوبا في جواب الاستفهام وإنما بالعطف على (أكون)
- فإن قلت فقد جعله الزمخشري منصوبا في جواب الاستفهام ،قلت هو غالط في ذلك

لا فرق بين الاستفهام بالحرف كـ(فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) والاسم كـ(من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه) والظرف كـ(أين بيتك فأزورك ؟)

- العرض كـ(يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما..قد حدثوك فما راء كمن سمعا)
- الأمر كـ(يا ناق سيري عنقا فسيحا..إلى سليمان فنستريحا)
وشرطه أن يكون بصيغة الطلب فلا يصح (حسبك فينامَ الناس) خلافا للكسائي
- النهي كـ(ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي)
ولو نقضت النهي بإلا قبل الفاء لم تنصب كـ(لا تضرب إلا عمرا فيغضبُ) فيجب الرفع
- التحضيض كـ(لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق)
- التمني كـ(يا ليتني كنت معهم فأفوز)
- الترجي كـ(لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلعَ)

مُصطَفَى دَنْقَش

تابع إعمال (أنْ) مضمرةً

أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل (إضمار جائز)
- كـ (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسلَ رسولا) بإضمار أن والتقدير (أو أن يرسل) وأن والفعل معطوفان على وحيا أي وحيا أو إرسالا ووحيا ليس في تقدير الفعل ولو أظهرت أن في الكلام لجاز
- لا يكون ذلك بعد كل عاطف بل يكون بعد أربعة من حروف العطف فقط (الواو - أو - الفاء - ثم)
- يكون الاسم مقدرا بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة (ال) كـ (الطائرُ فيغضب زيد الذباب) فيجب رفع (يغضب) لأن المعنى: الذي يطير
- وقولي اسم صريح احتراز من نحو (ما تأتينا فتحدثنا) فالعطف فيه وإن كان على اسم متقدم فالتقدير (ما يكون منك اتيان فحديث) لكن ذلك الاسم ليس بصريح فإضمار أن هناك واجب لا جائز بخلاف مسألتنا فإضمار أن جائز بل نص ابن مالك في شرح العمدة على أن الإظهار أحسن من الإضمار

بعد (حتى) (إضمار واجب)
وللفعل بعد حتى حالتان الرفع والنصب

النصب

- شرطه كون الفعل مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة إلى زمن التكلم أولا
١- فالأول كـ(لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) فرجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعا
٢- والثاني كـ(وزلزلوا حتى يقول الرسول) لأن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم

لـ(حتى) التي ينتصب الفعل بعدها معنيان:
١- تارة تكون بمعنى التعليل وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها كـ(أسلم حتى تدخل الجنة)
٢- تارة تكون بمعنى الغاية وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كـ(لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى
- وقد تصلح للمعنيين معا كـ(فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله)

النصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة وجوباً بعد حتى حتما
- وأما الكوفيون فالنصب عندهم بحتى نفسها، ورُدَّ بأنَّها قد عملت في الاسم الجر كـ(حتى مطلع الفجر) فلو عملت في الأفعال النصب لزم كون عاملٍ واحد يعمل في الأسماء في الأفعال وهذا لا نظير له

الرفع
له ثلاثة شروط

كونه مسببا عما قبلها
- فامتنع الرفع في نحو (سرت حتى تطلع الشمس) لأن السير لا يكون سببا لطلوعها

أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال
- إلا أن الحال تارة يكون تحقيقا كقولك (سرت حتى أدخلها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول
- وتارة يكون تقديرا كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال
وعلى هذا جاء الرفع في (حتى يقول الرسول)

أن يكون ما قبلها تاما
- ولهذا امتنع الرفع في نحو (سَيْري حتى أدخلها - كان سيري حتى أدخلَها) إذا حملت كان على النقصان دون التمام

تابع إعمال (أنْ) مضمرةً

بعد واو المعية إذا كانت مسبوقة بما قدمنا في فاء السببية (إضمار واجب)

كـ(ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين - يا ليتنا نرد ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين)

- مصطفي : الشاطبي:(نُكَذِّبُ نَصْبُ الرَّفْعِ فَازَ عَلِيمُهُ..وَفِي وَنَكُونَ انْصِبْهُ فِي كَسْبِهِ عُلَا)

- وتقول (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)

١- فتنصب (تشرب) إن قصدت النهي عن الجمع بينهما

٢- وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما

٣- وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني أي لا تأكل السمك ولك شرب اللبن

- فإن سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم كـ(قل تعالوا أتل) ، وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول (إنْ لا) محله كـ(لا تدن من الأسد تسلم) بخلاف (يأكلك)

لم يُسمع النصب بعد واو المعية إلا في خمسة مواضع وقاسوا عليها الباقي

١ - النفي كـ(ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)

٢ - الأمر كـ (فقلت ادعي وأدعو ان أندى..لصوت أن ينادي داعيان)

٣ - النهي كـ(لا تنه عن خلق وتأتي مثله..عار عليك اذا فعلت عظيم)

٤ - التمني كـ(يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين)

٥ - الاستفهام كـ(ألم أك جاركم ويكون بيني..وبينكم المودة والإخاء)

- اختلفوا في النصب بعد فاء السببية وواو المعية في الاستفهام التقريري كما في البيت فمن سوى بين الاستفهام الحقيقي والتقريري استشهد بالبيت ومن خصه بالحقيقي فانتصاب الفعل في البيت لأنه واقع في جواب النفي

ورد شذوذا إضمار أن المصدرية في غير هذه المواضع مع بقاء نصبها للمضارع

- كقراءة (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمَغَه)

- ومنه (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه) و (ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى) و (خذ اللص قبل يأخذَك)

- وكل ذلك شاذ لكون الناصب ضعيف فلا يعمل محذوفاً

جوازم الفعل المضارع

الجازم ضربان

ما يجزم فعلا واحدا

- **لم**: ينفي المضارع ويقلبه ماضيا كـ (لم يلد ولم يولد)
- **لمّا**: أخت (لم) كـ (لما يقض ما أمره)
  - وتشارك (لم) في أربعة: (الحرفية - الاختصاص بالمضارع - جزمه - قلب زمانه إلى المضي)
  - وتفارقها في أربعة:
    - ١- المنفي بـ(لما) مستمر الانتفاء إلى زمن الحال بخلاف المنفي بـ(لم) فقد يكون مستمرا كـ (لم يلد) أو لا كـ (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) ومن ثم امتنع (لما يقم ثم قام) وجاز (لم يقم ثم قام)
    - ٢- (لما) تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها كـ (بل لما يذوقوا عذاب) و(لم) لا تقتضي ذلك
    - ٣- الفعل يحذف بعد (لما) فيقال هل دخلت البلد فتقول (قاربتها ولما) تريد ولما أدخلها ولا يجوز (قاربتها ولم)
    - ٤- (لما) لا تقترن بحرف الشرط بخلاف (لم) تقول (إن لم تقم قمت) ولا يجوز (إن لما تقم قمت...)
- **اللام الطلبية**: (لينفق ذو سعة من سعته)
- **(لا) الطلبية**: وهي الدالة على النهي كـ (لا تشرك بالله) أو الدعاء (لا تؤاخذنا)

ما يجزم فعلين

- سيأتي

مُصطَفَى دَنْقَش

ما يجزم فعلين

إحدى عشرة أداة وهي

تنبيه : أدوات الشرط أربعة أقسام :
١- حرف بالاتفاق : (إن)
٢- حرف على الراجح (إذما) عند سيبويه والجمهور وذهب المبرد وابن السراج والفارسي الى أنها اسم
٣- اسم على الراجح (مهما)
٤- اسم بالاتفاق وهو باقي الأدوات

- ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط
  - إن كـ (إن يشأ يذهبكم)
  - إذما كـ (وإنك إذما تأت ما أنت آمر .. به تلف من إياه تأمر آتيا)
- ما وضع لمن يعقل ثم ضُمِّن معنى الشرط
  - مَنْ (من يعمل سوءا يجز به)
- ما وضع لما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط
  - ما (وما تفعلوا من خير يعلمه الله)
  - مهما كـ(أغرك مني أن حبك قاتلي .. وأنك مهما تأمري القلب يفعل)
- ما وضع للزمان ثم ضمن معنى الشرط
  - متى كـ(متى أضع العمامة تعرفوني)
  - أيان كـ(فأيان ما تعدل به الريح تنزل) - تجزم فعلين حتى لو زيدت (ما)، وذلك الاتصال ليس واجبا كـ(أيانَ نُؤْمِنْكَ تأمنْ غيرَنا وإذا .. لم تدرِكِ الأمنَ منا لم تَزلْ حَذِرا)
- ما وضع للمكان ثم ضمن معنى الشرط
  - أين (أينما تكونوا يدرككم الموت)
  - حيثما كـ(حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان) واسم الشرط هو حيثما فـ(ما) اتصلت بها وصارت جزءاً منها
  - أنى كـ(فأصبحت أنى تأتها تستجر بها تجد)
- ما هو متردد بين الأربعة فيكون بحسب ما تضاف إليه وهو (أي) كـ(أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) (أيهم يقم أقم معه)

حالات الشرط والجواب

أن يكونا ..

- مضارعين:
  - وهو الأصل كـ(وإن تعودوا نعد)
- ماضيين:
  - كـ(وإن عدتم عدنا)
- الشرط مضارعا والجواب ماضيا:
  - خص الجمهور هذا النوع بالضرورة
  - ذهب ابن مالك والفراء إلى جوازه في الاختيار (وهو الراجح)
    - وورد منه جملة صالحة من الشواهد كـ«من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له»
    - مصطفى: الرواية متفق عليها
- الشرط ماضيا والجواب مضارعا:
  - كـ(من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه)

فعل الشرط وجواب الشرط

فعل الشرط

يُسَمّى (شرطاً) لأنه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا (فقد جاء أشراطها) أي علاماتها

- والأشراط في الآية جمع شَرَط لا جمع شَرْط لأن (فَعْل) لا يجمع على أفعال قياسا إلا في معتل الوسط كـ(أثواب وأبيات)

ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط وأباه جمهور البصرة

شروط فعل الشرط ستة:

١ - أن لا يكون ماضي المعنى، فلا يجوز (إن قام زيد أمس أقم معه) وأمّا (إن كنت قلته فقد علمته) فالمعنى (إن يتبين أني كنت قلته)

٢- ولا طلبا فلا يجوز (إن قم إن ليقم إن لا يقم)

٣- ولا جامدا فلا يجوز (إن عسى - إن ليس)

٤- ولا مقرونا بتنفيس فلا يجوز (إن سوف يقم)

٥- ولا مقرونا بـ(قد) فلا يجوز (إن قد قام زيد - إن قد يقم)

٦- ولا مقرونا بحرف نفي فلا يجوز (إن لما يقم - إن لن يقم)

ويستثنى (لم - لا) فيجوز اقترانه بهما كـ(وإن لم تفعل فما بلغت، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض)

جواب الشرط

إذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لأن تقع بعد أداة الشرط وذلك إذا بدأت بواحدٍ من هذه الأمور الستة التي ذكرت أنها لا تكون شرطا فيجب أن يقترن بالفاء

وذلك إذا كانت الجملة

اسمية : (وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير)

ويجوز في الاسمية الاقتران بـ(إذا) الفجائية كـ (وإن تصبهم سيئة .. إذا هم يقنطون) ولا تدخل (إذا) الفجائية إلا على الجملة الإسمية

أو فعلية فعلها :

١- طلبي : (إن كنتم تحبون الله فاتبعوني)

٢- أو جامد :(إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي)

٣- أو منفي :

- بلن : (وما يفعلوا من خير فلن يكفروه) - أو ما : (وما أفاء الله .. فما أوجفتم عليه)

- أو مقرون بقد : (إن يسرق فقد سرق أخ)

- أو حرف تنفيس : (ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما)

تنبيه

- قد تُحذَفُ الفاء وهي مستحقة

- ويتعين ربط الجواب بالفاء ولا يجوز ربطه بـ(إذا) الفجائية في ثلاثة مواضع :

١- كون الجملة اسمية دعائية كـ (إن جاء زيدٌ فسلامٌ عليه)

٢- كون الجملة مقترنة بحرف نفي كـ (إن يلعب زيدٌ فما أنا براضٍ عنه)

٣- كون الجملة مقترنة بإنّ المؤكدة كـ (إن تسافر فإن قلبي معك)

مسائل في الشرط وجوابه

إعراب أسماء الشرط

ما هو اسم منها – بالاتفاق أو على الراجح – إما أن

- يدل على ظرف كـ (أين – متى – أيان – حيثما) فهو في محل نصب على الظرفية ومتعلقه فعل الشرط
- أن يدل على الحدث وهو متصور في (أي) و (ما) – لأن (أي) بحسب ما تضاف إليه وقد تُضافُ إلى مصدر كـ (أي ضربٍ تضرب أضرب) – و (ما) موضوعة موضوعة لما لا يعقل وقد يكون ما لا يعقل حدثا
- لم تدل الأداة على الظرف ولا حدث فإما أن
  - يكون متعديا
    1- فإن لم يستوف مفعوله كـ (من تخاصم) فالأداة في محل نصب مفعول به لفعل الشرط
    2- وإن استوفى مفعوله فهو من باب الاشتغال ، فيجوز إعرابه مبتدأً والجملة بعده خبر ، ويجوز إعرابه مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور فالجملة بعده لا محل لها لكونها تفسيرية
  - يكون الذي بعدهما فعلا لازما كـ (من يخرج أخرج معه) فالأداة في محل رفع مبتدأ

الفعل المتخلل بين الشرط والجزاء

إذا وقع الفعل بين الشرط والجزاء كـ(إن تأتني وتمش إلى أكرمك) فالوجه الجزم ويجوز النصب كـ(ومَن لا يقدِّم رِجْلَه مُطْمَئِنَّة..فيُثْبِتَها في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ)

الفعل المتأخر عن الشرط والجزاء

إذا وقع الفعل بعد الشرط والجزاء معطوفاً بالواو أو الفاء كـ(وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء) فيه ثلاثة أوجه مرتبة حسب القوة

1- (فيغفرْ) على العطف
2- (فيغفرُ) على الاستئناف
3- (فيغفرَ) بالنصب بإضمار أن وهو ضعيف

مسائل الحذف في باب الشرط

حذف أداة الشرط وفعل الشرط

- وذلك بأن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط

فالأول كـ(ائتني أكرمك)

والثاني كـ(قل تعالوا أتل)

ولا يجوز أن يقدر فان تتعالوا لأن تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل

حذف فعل الشرط فقط

وذلك بشرطين

١ - دلالة الدليل عليه

٢ - كون الشرط واقعا بعد (وإلا)

أمثلة:

- (تُبْ وإلا عاقبتك)

أي (وإلا تتب عاقبتك)

قد يُحذَفُ في غير ذلك فيكون شاذا إلا في..

نحو (إن خيرا فخير)، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها

نحو (وإن أحد من المشركين استجارك)

حذف الشرط والجواب جميعا مع بقاء أداة الشرط

كـ(قالَتْ بَنَاتُ العمِّ يَا سلمى وَإِنْ.. كَانَ فَقِيرا معدما قَالَتْ وَإِنْ)

حذف الجواب فقط

- سيأتي

حذف الجواب فقط بشرطين : ١ - أن يكون معلوما ٢ - أن يكون فعل الشرط ماضيا (أنت ظالم إن فعلت) ويمتنع (إن تقم وإن تقعد - إن قمت - أنت ظالم إن تفعل)

- فإذا لم يوجد الشرطان فحذف الجواب ممتنع ،وإن وجد الشرطان فلا يخلو

الحذف الواجب
- إذا كان دليله الجملة المذكورة

الحذف الجائز
- إذا لم يكن الدليل الذي دل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظا أو تقديرا

المتقدمة لفظا كـ(أنت ظالم إن فعلت) ،اختلفوا في الجملة المتقدمة على أداة الشرط وفعله

١- هي دليل الجواب وليست نفس الجواب (سيبويه وجمهور النحاة ومنهم المؤلف)

٢- هي نفس الجواب (المبرد وأبو زيد وجمهور الكوفة)

والمذهب الأول أصح ودليله:

١- الجملة المتقدمة قد تكون اسمية غير مقترنة بالفاء ولا بإذا الفجائية ، وكذلك الجملة الفعلية التي فعلها جامد كـ(عسى أن تنجح إن اجتهدت)

٢- الجوازم عوامل ضعيفة لا يقوى على العمل متأخراً

٣- العرب تقول (يراكَ الناسُ أهلا للمودة إن صدقت) ولو كان المتقدم هو الجواب لوجب - إن كان مضارعا - أن يكون مجزوما

٤- العرب لا يصنعون ذلك إلا إذا كان فعل الشرط التالي للأداة ماضيا لفظا ومعنى ،أو كان ماضياً معنىً فقط كـ(أنت محبوب إن لم تخن أمانتك) فلما وجدناهم يلتزمون ماضوية فعل الشرط لفظا أو معنىً علمنا أنهم يرون الجواب محذوفا لأن الجواب لا يُشترط فيه ذلك

فإن قلت ما الفرق بين المذهبين هل هو فرق معنوي أو صناعي ؟ ،الجواب : إذا قلت (أنت ظالمٌ إن فعلت) تكون بنيت كلامك على الإخبار بظلم المخاطب قاطعا به ثم بدا لك تعليقه بالفعل ،أما إذا قلت (إن فعلتَ ذلك فأنت ظالمٌ) تكون بنيت كلامك على التردد في ثبوت الظلم

المتقدمة تقديرا لها صورتان

(إن قام زيد أقوم) فالمضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه والأصل (أقوم إن قام) والمبرد يرى أنه هو الجواب وأن الفاء مقدرة محل هذا كله إذا كان فعل الشرط ماضيا فإن كان مضارعا فأجمعوا على أنه يجب جزم الجواب (إن تذاكر تنجح) ولا يجوز رفع الجواب إلا في ضرورة الشعر مع القبح كـ(يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ . إنك إن يُصرعَ أخوك تُصرعُ)

أن يتقدم على الشرط قسمٌ

كـ(والله إن جاءني لأكرمنه) فـ(لأكرمنه) جواب القسم فهو في نية التقديم إلى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ويدلك على أن المذكور جواب القسم توكيد الفعل في المثال وكذا في (ولئن نصروهم ليولن الأدبار) ورفعُه في (ثم لا ينصرون)

كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم يجب العكس في نحو (إن تقم والله أقم) وإذا تقدم عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر كـ(زيد والله إن يقم أقم)

مُصطَفَى دَنْقَش

تابع مسائل في الشرط وجوابه

- الجزم في جواب الطلب

إذا قصد به الجزاء فيكون مجزوما بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط وقصد الجزاء أن تقدره مسببا عن ذلك المتقدم

- ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا وكونه باسم الفعل (وقولي كلما جشأت وجاشت..مكانك تحمدي أو تستريحي)

وكذا لو كان الفعل خبريا ومراد منه الطلب

- (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون) فجزم يغفر لأنه جواب لـ (تؤمنون ..وتجاهدون) لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا

إذا لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه كـ (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) فتطهرهم صفة لصدقة

كون الجازم هو الطلب هو مذهب سيبويه والخليل لأنه تضمن معنى الشرط

- وذهب الجمهور إلى أن الجازم هو الأداة المقدرة وصححه المتأخرون

أمثلة

- (قل تعالوا) المعنى تعالوا فإن تأتوا أتل عليكم

- (هل تأتني أحدثك)

(لا تكفر تدخل الجنة)

لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط قبل النهي مقرون بـ(لا) النافية مع صحة المعنى كـ (لا تكفرْ تدخلِ الجنة - لا تدنُ من الأسد تسلمْ) فلو قيل في موضعهما (إن لا تكفرْ تدخلِ الجنة - إن لا تدن من الأسد تسلمْ) صح بخلاف (لا تكفرْ تدخلُ النار - لا تدنُ من الأسد يأكلُك) فيتعين الرفع خلافا للكسائي

- فإن قيل : ورد عن النبي: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربْ مسجدنا يؤذِنا» و «لا ترجعوا بعدي كفارا يضربْ بعضكم رقاب بعض»

فالجواب : أن «يؤذنا» بدل من «لا يقربْ» و«يضربْ» بدل من «لا ترجعوا»

لو كان المتقدم نفيا أو خبرا مثبتا..يُرفعُ الفعل بعده وجوباً بالاتفاق

١- فالأول : كـ (ما تأتينا تحدثُنا)

٢- والثاني كـ : (أنت تأتينا تحدثُنا)

الاسم ضربان

نكرة، وهي الأصل

تعريف النكرة
- هو ما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس

علامة النكرة: قبول (رُبّ)
- وبهذا استُدِلّ على أن (مَنْ) و (مَا) قد يقعان نكرتين

١ - (مَنْ): كـ(رب مَنْ أنضجت غيظا قلبه..قد تمنى لي موتا لم يطع)
(رُبَّ) حرف جر شبيه بالزائد و(مَنْ) نكرة بمعنى إنسان مبتدأ مبنى على السكون وله محلان جر برب ورفع بالابتداء

٢ - (ما) : كـ(ربما تكره النفوس من الأمــر له فرجة كحل العقال)
- ولا يجوز زعم أن (ما) حرف يكف (رُبَّ) عن العمل لأنه اسم بدليل عود الضمير عليه في (له) كما أنه يعود عليه ضمير منصوب بـ(تكره) فالمعنى (رب شخص أنضجت قلبه غيظا ورب شيء من الأمور تكرهه النفوس)

- فإن قلت فإنك تقول (ربه رجلا) وقيل (ربه فتية دعوت الى ما..يورث المجد دائبا فأجابوا)
والضمير معرفة وقد دخلت عليه (رُبّ) فبطل القول بأنها لا تدخل إلا على النكرات
قلت : لا نسلم أن الضمير هنا معرفة بل هو نكرة وذلك لأن الضمير هنا راجعٌ إلى ما بعده من قولك (رجلا) وقولِ الشاعر (فتية) وهما نكرتان

اختلفوا في الضمير الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة:
١ - أنه نكرة مطلقا ٢ - أنه معرفة مطلقا
٣ - التفصيل :
أ - إذا كانت النكرة التي يرجع إليها الضمير جائزة التنكير فهو معرفة كـ(جاءني رجل فأكرمته) لأنها فاعل ويجوزُ كونُ الفاعل نكرة أو معرفة كـ(جاءني رجلٌ - جاءني زيد)
ب - وإن كانت واجبة التنكير فهو نكرة كما في البيت لأنها تمييز والتمييز لا يكون إلا نكرة وإنما كانت في قولك جاءني رجل فأكرمته جائزة التنكير

ما اختاره المؤلف هنا من كون الضمير نكرة لعوده على نكرة ليس ما رجحه ابن مالك ولا البصريون والراجح عندهم تسليم كونه معرفة وأن دخول ربَّ على الضمير شاذ لا يقاس عليه
والقول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة والعائد على المعرفة معرفة هو قول جمهور الكوفة

معرفة، وهي الفرع
- وهو الاسم الذي وضع ليستعمل في معين
فالتعيين إنما يكون في حال الاستعمال ، (أنا) وضع ليستعمل في حال التكلم أياً كان المتكلم لكنك حين تقول : "أنا مجتهد" قد استعملته في متكلم معين
- وهي ستة : ١- الضمير ٢- العلم ٣- اسم الإشارة ٤- الاسم الموصول ٥- ذو الأداة ٦- المضاف إلى معرفة

القسم الأول : (المضمر)

ويسمى الضمير ويسميه الكوفيون (الكناية - المكنى)
وبدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح

تعريفه
وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو نوعان

مُفسِّرُ الضميرِ
لا بد للضمير من مفسر يبين ما يراد به ولا يخلو المفسر:

كونُهُ لغائب:
- مفسره نوعان:

كونُهُ لمتكلم أو مخاطب
فمفسره حضور من هو له

لفظ
- وهو نوعان

غيرُ لفظٍ
كـ(إنا أنزلناه) أي القرآن

ما هو غالبٌ ثلاثة أنواع
١ - تقدم في اللفظ والتقدير:كـ(والقمرَ قدرناه منازل)
٢- تقدم في اللفظ دون التقدير:كـ(وإذ ابتلى إبراهيم ربه)
٣- تقدم في التقدير دون اللفظ:كـ(فأوجس في نفسه خيفةً موسى)

ما هو قليل
أن يكون مؤخرا في اللفظ والرتبة وهو محصور في سبعة أبواب
١ - باب ضمير الشأن : فإنها نفس الحديث والقصة ومنه (فإنها لا تعمى الأبصار)
٢- أن يكون مخبرا عنه بمفسره:كـ(ما هي إلا حياتنا الدنيا) أي ما الحياة إلا حياتنا الدنيا
٣- الضمير في باب (نِعم رجلا زيد) و (بئس للظالمين بدلا) فإنه مفسر بالتمييز
٤- مجرور (رُبّ) كـ(رُبّهُ رجلا) فإنه مفسر بالتمييز قطعا
٥- الضمير في التنازع إذا أعمل الثاني واحتاج الأول لمرفوع كـ(قاما وقعد أخواك) فالألف راجعة للأخوين
٦- الضمير المبدل منه ما بعده كقولك في ابتداء الكلام ضربته زيدا
٧- الضمير المتصل بالفاعل المقدم العائد على المفعول المؤخر وهو ضرورة على الأصح: كـ(جزى ربه عني عدي بن حاتم..)

وهذا التقديم شاذ عند الجمهور وذهب ابن جني وجماعة إلى أنه سائغ ولا شذوذ فيه ووجهه أنه كثر في لسان العرب تقديم المفعول على الفاعل وحده وعلى الفاعل والفعل جميعا فلما كثر ذلك ظن أن للمفعول رتبتين إحداهما التأخر والثانية التقدم فإذا عاد عليه وهو متأخر لفظا ضمير متصل بالفاعل المتقدم فكأنه متأخر لفظا متقدم رتبة

نوعا الضمير

المستتر
كالمقدر إما :

واجب الاستتار
ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه في نحو (أقوم - نقوم) فلا تقول (أقوم زيدٌ - نقوم عمروٌ)

جائز الاستتار
ما يمكن قيام الظاهر مقامه في نحو (زيد يقومٌ) إذ يجوز (زيد يقوم غلامه)

البارز
وهو نوعان :

المتصل
الذي لا يستقل بنفسه كتاء قمت وكاف أكرمك وهاء غلامه وينقسم المتصل بحسب مواقعه إلى ثلاثة أقسام :
١- مرفوع المحل : كتاء قمت
٢- منصوب المحل : ككاف أكرمك
٣- مخفوض المحل : ومخفوضه كهاء غلامه

المنفصل
الذي يستقل بنفسه كـ (أنا - هو - إياي)

أقسامه
وينقسم بحسب مواقعه إلى

مرفوع الموضع
اثنتا عشرة كلمة (أنا نحن أنت أنت أنتما أنتم أنتن هو هي هما هم هن)

منصوب الموضع
اثنتا عشرة كلمة (إياي إيانا إياك إياك إياكما إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن)

ليس في الضمائر المنفصلة ما هو محفوض الموضع

أحكامه
لا فصل مع إمكان الوصل ،فلا تقول (قام أنا - أكرمت اياك)
- إلا في نحو الهاء مِن:

أولاً: (سلنيه) بمرجوحية
- وضابطها: كون الضمير ثاني ضميرين أولهما أعرف من الثاني وليس مرفوعا كـ (سلنيه - خلتكه)
- فيجوز فيهما (سلني إياه - خلتك إياه) لأن ترتيب الضمائر في المعرفة (ضمير المتكلم - ضمير المخاطب - ضمير الغائب)
- فالعامل في الضميرين إن كان..
١- فعلا فالأرجح الوصل
- ولذلك لم يأت التنزيل إلا به كـ (أنلزمكموها) (إن يسألكموها) (فسيكفيكهم الله)
٢- اسماً فالأرجح الفصل كـ (عجبتُ من حبي إياك)

ثانياً: (كنته) برجحان
- ضابطها أن يكون الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها سواء كان مسبوقا بضمير كـ (الصديق كنته) أم لا كـ (الصديق كانه زيد)
فيجوز أن تقول فيهما (كنت إياه - كان إياه زيد)

ثالثا: اختلفوا في:
١- إذا كان الفعل قلبياً كـ(خلْتُكَهُ - ظننتُكَهُ) ٢- باب كان كـ(كنتُهُ - كانَهُ زيدٌ)
فقال الجمهور الفصل أرجح فيهن واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في كان واختلف رأيه في الأفعال القلبية فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم

القسم الثاني : العلم

تعريف العلم

ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه

أقسام العلم باعتبارات مختلفة

باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه

- علم شخص : إن عين مسماه مطلقا كـ(زيد - عمرو) (مطلقا) مخرجٌ لما غيره من المعارف فهي تعين مسماها بقيدٍ إما (ال) أو الصلة أو الإشارة أو الإضافة
- علم جنس : كـ (أسامة للأسد - ثعالة للثعلب - ذؤالة للذئب)
  - إن دل بذاته على ذي الماهية بذاته تارة وعلى الحاضر أخرى تقول لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو فتقول أسامة أشجع من ثعالة أي صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة
  - ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص (ما فعل أسامة؟)

باعتبار ذاته

- المفرد : كـ (زيد - أسامة)
- المركب ثلاثة أقسام
  - ١- تركيب إضافة
    - كـ(عبد الله)
  - ٢- تركيب مزج
    - مثالُهُ:
      - بعلبك و سيبويه
    - حكمُهُ:
      - يُعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا كسائر الأسماء التي لا تنصرف
      - وإن كان مختوما بـ(ويه)..بُنِي على الكسر كسيبويه
  - ٣- تركيب إسناد : ما كان جملة في الأصل كشاب قرناها والعوامل لا تؤثر فيه شيئا بل يُحْكَى على ما كان عليه من الحال قبل النقل

التقسيم الأهم : اسم - كنية - لقب - وسيأتي

التقسيم الأهم : اسم - كنية - لقب
وها هنا تنبيهات

لفظ اللقب عند العرب يُطلق على ما يقصد به المدح وما يقصد به الذم ، ولكنه في الذم أكثر (أكْنِيه حين أناديه لأكرمَهُ..ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأةُ اللَّقَبُ)

ولفظ النبز لا يُطلق إلا في الذم

ما سمى به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسما سواءٌ أكان قد صُدِّرَ بأم وأب أم لم يصدر ، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضعته أم لم يشعر

ما أُطلِقَ بعدُ على صاحب الاسم

١- إن صدر بأب أو أم أو نحوهما فكنية سواء أشعر بمدحٍ أو ذمٍ أم لم يُشعِر

٢- وما لم يُصدر بأحدهما فهو لقب ولا بد أن يُشعِر حينئذٍ بمدحٍ أو بذمٍ

قد يُطلِق الوالدان على الولد في بداية الأمر اسما وكنية ولقبا كـ(محمد أبو الفضل- محمد الهادي- علي زين العابدين) فحينئذٍ ينطبق عليه قولُ المؤلف مصطفى : وقد يحل محل تسمية الوالدين التسميةُ اللاحقة إن أريد بها نسخ تسمية الوالدين كما غير رسول الله أسماء أقوامٍ وأسماءَ نساءٍ

خير من تقسيم المؤلف أن يقال :

- إذا اجتمع الاسم واللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب

- ثم إن كانا..

مضافين كـ (عبد الله زين العابدين)

- امتنعت الإضافة ووجب الإتباع إما على أنه بدل أو عطف بيان

أو متخالفين كـ(زيد زين العابدين أو عبد الله قفة)

- كالمضافينِ

إن كانا مفردين

- كـ (زيد قفة - سعيد كرز)

الكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين:

١- إتباع اللقب للإسم كما تقدم في بقية الأقسام

٢- إضافة الاسم إلى اللقب

جمهور البصريين يوجبون الإضافة

- وهو الصحيح والأكثر والإتباع أقل وأقيس لأن الإضافة تحوج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه

القسم الثالث : اسم الاشارة

ما دل على مسمى وإشارة الى ذلك المسمى

وهي أقسام

الموضوع للمفرد المذكر: (ذا)

- المراد بالمفرد حقيقةً أو حكما :

الحقيقي كـ (هذا زيد)

الحكمي على ضربين :

١- مفرد في اللفظ وهو جمع في المعنى (هذا الفريقُ)

٢- المؤول بالمفرد وإن كان في اللفظ اثنين أو جمعاً كـ (عوانٌ بين ذلك) أي بين الفارض والبكر لأن المراد عوانٌ بين المذكور

الموضوع للمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ

خمسة مبدوءة بالذال (ذي - ذهي بالإشباع - وذِهِ - ذِهْ ذات وهي أغربها) والمشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة كـ (ذات جمال) أو بمعنى التي في لغة بعض طيء حكى الفراء (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بها) فلها حينئذ ثلاث استعمالات

خمسة مبدوءة بالتاء (تي - تهي بالاشباع - وتهِ - تِهْ - وتا)

الموضوع للجمع مطلقاً (أولاء) كـ (وأولئك هم المفلحون) و (هؤلاء بناتي)

- وبنو تميم يقولون أُوْلَى بالقصر

مُصْطفَى دَنْقَش

الموضوع للتثنية

وهما
١- المثنى المذكر : ذان بالألف رفعا كـ (فذانك برهانان) وذين بالياء جرا ونصبا كـ (إن هذين لساحران)
٢- المثنى المؤنث : تان بالألف رفعا كـ (جاءتني هاتان) وهاتين بالياء جرا ونصبا

المؤلف يميل إلى اعتبار (ذان - ذين- تان - تين) مثنيين حقيقةً ، وهو ضعيف عند المحققين والصحيح أنها مبنية على صورة المثنى ، ووضع ذو الألف للاستعمال في حال الرفع ، وذو الياء في حال النصب والجر كما وضعوا (أنا - أنت - هو) للرفع و (إياي - إياك - إياه) للاستعمال في حال النصب

ودليل تصحيح هذا الرأي :
١- علة البناء موجودة وهي الافتقار
٢- (ذان) ليس مبنيا على مفرده ،وإلا لقيل (ذيان) كما قيل (فتى - فَتَيَانِ)
٣- مِن شرط الاسم المراد تثنيته أن يُقصد تنكيره ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير

زوائد اسم الإشارة

١- إن كان قريبا جيء باسم الاشارة مجردا من الكاف وجوبا ومقرونا بها التنبيه جوزا كـ (جاءني هذا - ذا)
- وهاء التنبيه تلحق اسم الاشارة فإذا لحقته لم تلحقه لام البعد
٢- إن كان بعيدا وجب اقترانه بالكاف إما مجردة من اللام نحو (ذاك) أو مقرونة بها نحو (ذلك)
- وليست الكاف ضمير خطاب لأن أسماء الإشارة لا تضاف لأنها ملازمة للتعريف وإنما هي حرف لمجرد الخطاب

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل
١- المثنى : (ذانك - تانك) ولا يقال (ذان لك - تان لك)
٢- الجمع في لغة من مده كـ (أولئك) ولا يجوز (أولاءلك) ومن قصره قال (أولالك)
٣- إذا تقدمت عليها هاء التنبيه كـ (هذاك) ولا يجوز (هذالك)
وفي غير ذلك يجوز الإتيان بها أو تركها

يجوز في سعة الكلام الفصلُ بين (ها) التنبيه واسم الإشارة المجرد من الكاف بواحد من ثلاثة أشياء :
١- الضمير كـ (ها أنتم هؤلاء)
٢- كاف التشبيه كـ (أهكذا عرشك)
٣- لفظ الجلالة المقسم به كـ (لا ها الله ذا)

القســــــــم الرابــــــــــــع : الاســـــــــم الموصـــــــــــول

وهي المفتقرة إلى صلة وعائد ، والموصول من المعارف : لأنه موضوع ليستعمله المتكلم في معلوم عند المخاطَبِ بواسطة جملة الصلة ، ولذلك يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطَبِ ولا يشترطون ذلك في الجملة التي تقع صفةً للنكرةِ

تنقسم الموصولات إلى

الموصــــــــولات الحرفيـــــــة

كل حرف أُوِّلَ مع صلته بمصدر ولم يحـــــــتج إلى عائـــــــــد

وهــــي خمســــة : (أنّ المفتوحـــة الناصبة للاسم الرافعة للخبر - أنْ الناصبة للمضارع - ما - كي - لو الدالة على التمني)

الموصــــــولات الاسميــــــة

تعرض المؤلف لبيانها والتي تعتبر قسما من المعارف

الخاصة

(الذي) للمذكر العاقل وغيره ولك في يائه :

١ - الإثبات : فتكون إما خفيفة فتكون ساكنة وإما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجـــــــــوه الإعـــــــــــراب

٢- الحذف : فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورا كما كان قبل الحذف وإما ساكنا

(التــــــــــــي) للمؤنـــــــــــث

وفيه اللغات الخمس كما في (الذي)

(اللذان) لتثنية المذكر و(اللتان) لتثنية المؤنث ويستعملان بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا لـــــــك في نـــــــــون اللـــــــذان واللتــــــــــان ثـــــــلاث لغـــــــات :

١- ثبوتهــــــا مكســــــورة مخففــــــة كنــــــون المثنــــــى وهــــــو الأفصـــــح

٢- ثبـــوت نـــون مكســـورة مشـــددة وقـــرأ بهـــا ابـــن كـــثير في (والــــذان يأتيانهــــا)

٣- حذف النون تخفيفا بسبب طول الصلة والعائد (أَبَنِي كُلَيْبٍ إن عَمَّيَّ اللَّذا ..قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا)

(الأُوْلَــــــــــــــــــــى) لجمـــــــــــــــــــع المـــــــــــــــــــذكر

وكذلك (الذين) وهو بالياء في أحواله كلها وهذيل وعقيل يقولون الذون رفعا والذين جرا ونصبا ،وقـــد رد (نحـــن الـــذون صـــبحوا الصـــباحا ..يـــوم النخيـــل غـــارة ملحاحـــا)

وربما استعملت هذه الكلمة في جمع المؤنث العاقل وقد تستعمل في جمع المؤنث غير العاقل

(اللائـــــــي واللاتـــــــي) ولــــــك فيهمـــــا إثبـــــات اليـــــاء وتركتهـــــا قريء في السبعة (واللائي يئسن) بالوجهين ولم يقرأ في السبعة (واللاتي يأتين الفاحشة) الا بالياء لأنه أخف من اللائي لكونه بغير همزة

تنقسم من حيث الخصوص والعموم إلى:

صلة الموصول
ستأتي

المشتركة
ستة (مَنْ - ما - أي - ال - ذو - ذا)

ال

- تكون موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل (اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة)
- فإذا دخلت على اسم جامد كـ(الرجل) أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كـ(الصاحب) أو على وصف التفضيل كـ(الأفضل - الأعلى) فهي حرف تعريف
- هذا كله قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين
- وزعم المازني أنها موصول حرفي ويرده أنها لا تؤول بالمصدر وأن الضمير يعود عليها
- وزعم ابو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف ويرده أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله ويجوز عطف الفعل عليه كـ(فالمغيرات صبحا فأثرن) لأن التقدير فاللاتي أغرن فأثرن

ذو

تكون موصولةً في لغة طيء خاصة كـ(جاءني ذو قام) على أن منهم من يعربها بالحروف فيقول (جاءني ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذي قام) إلا أن ذلك شاذ

(ذا) تكون موصولةً بشرطين:

أن يتقدمها :
١- (ما) الاستفهامية كـ(ماذا أنزل ربكم)
٢- أو (مَنْ) الاستفهامية :
كـ(وقصيدة تأتي الملوك غريبة .. قد قلتها ليقال من ذا قالها)
فإن لم يدخل عليها (من) أو (ما) فهي اسم إشارة ولا يجوز أن تكون موصولة خلافا للكوفيين واستدلوا بـ(عدس ما لعباد عليك إمارة..أمنت وهذا تحملين طليق) وهذا لا دليل فيه لجواز أن يكون ذا للإشارة وهو مبتدأ وطليق خبره تحملين جملة حالية والتقدير (وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك) ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها الاشارة لا موصولة

أن لا تكون ذا ملغاة والغاؤها بأن تركب مع ما فيصيرا اسما واحدا فتقول (ماذا صنعت؟) وينزل (ماذا) بمنزلة قولك (أي شيء) فتكون مفعولا مقدما فإن قدرت (ما) مبتدأ و(ذا) خبرا فهي موصولة لأنها لم تلغ

صلة الموصول على ضربين

جملة (اسمية - فعلية)

قد تُحذف الجملة الواقعة صلةً للموصول وهي مقصودة مرادة كـ (نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُـو..عَـكَ ثُـمَّ وَجِّهْهُـمْ إِلَيْنَـا)
وقد يُحذف الاسم الموصول وتبقى صلته كـ (فوَاللَّهِ مَا نلتم وَمَا نيل مِنْكُم ... بمعتدل وفْـوقٍ وَلَـا مُتَقَـارِبِ)
يريد : ما الذي نلتم وما الذي نيل منكم ، فما نافية بدليل دخول الباء في الخبر وجملة نلتم صلة موصول محذوف

قد يحذف الضمير العائد سواء كان..

١- مرفوعا كـ (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) أي الذي هو أشد

٢- أو منصوبا كـ (وما عملت أيديهم) وحذفها حمزة والكسائي وشعبة

٣- أو مخفوضا بالاضافة كـ (فاقض ما أنت قاض) أي ما أنت قاضيه

٤- أو محفوضا بالحرف كـ (يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون) أي منه

- يشيرُ إلى أنه يُشترط لحذف العائد المجرور بحرف جر أن يكون الاسم الموصول أو الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بحرف جر مماثل في اللفظ والمعنى للحرف الجارِّ للعائد

شروطها

- أن تكون خبرية

- أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه
- وقد يخلفه الظاهر كـ(سعاد التي أضناك حب سعادا..وإعراضها عنك استمر وزادا)
- ووضع الاسم الظاهر فى موضع الضمير فى جملة الصلة بنوع خاص مما أنكره كثير من العلماء وذكروا أنه لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ومنهم المؤلف فقد ذكر فى المغنى أنه ضرورة ولا يجوز تخريج القرآن عليه

بقي شرطان :
١- أن تكون معهودة ويجوز إبهامها في مقام التفخيم والتهويل كـ (فغشيهم من اليم ما غشيهم)
٢- ألا تكون مستدعية لكلام قبلها فلا يجوز (جاء الذي لكنه نخيل)

شبه الجملة

أقسامه ثلاثة
١- الظرف كـ (الذي عندك)
٢- الجار والمجرور كـ (الذي في الدار)
٣- الصفة الصريحة وذلك في صلة (ال)

أجاز ابن مالك في شرح الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر إذا وقع بعد الصلة مثله
(لو أنَّ ما عالجتُ لين فؤادها .. فقسا استُلِينَ به لَلان الجَنْدَلُ)
يريد : لو أن ما عالجت به

شرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين
- فلا يجوز (جاء الذي بك - جاء الذي أمس) لنقصانهما
وحكى الكسائي (نزلنا المنزل الذي البارحة) أي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ
- وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر والضمير الذي كان مستترا في الفعل انتقل منه إليها
والظرف نوعان :

الظرف التام
الذي يكون تعلقه بالكون العام مؤديا لمعنىً تام
- فالكون هو الحدث فالأكل كون ،والشرب كون ،والنوم كون ،والكون قسمان:
١- عام : كالوجود ويعنى عمومه أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما
٢- خاص : ما يكون صفة لبعض الأشياء في بعض الأوقات كالأكل والشرب والنوم

الظرف الناقص
الذي يكون تعلقه بالكون العام غير مؤدٍ لمعنى تام

لمعرفة الظرف التام من الظرف الناقص فأت بالظرف مع الكون العام فإن أدى إلى معنى مفيد فهو تام كـ (جاء الذي عندك)
- فلو قدرته (جاء الذي وُجِدَ عندك) لأفاد ،وإن لم يفد فهو ناقص فلو قلت (جاء الذي أمسِ) لم يفد فائدة يصح أن تقصد في الكلام لأنك تعلم أن كل شيء هو موجود أمسِ فأمسِ ظرف ناقص

القسم الخامس : ذو الأداة

كـ(الفرس - الغلام)

- ماهيته

ماهيته

المقصود بـ(ال) هي العهدية أو الجنسية فخرجت الزائدة كقراءة (لَيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) فهو حال وهو واجب التنكير والتقدير (ليخرجن الأعز ذليلا) وقيل (خروجَ الأذلِ) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه

الخلاف في المُعَرِّفْ ثلاث مذاهب:

١- المعرف (ال) والألف أصل

٢- المعرف (ال) والألف زائدة

٣- المعرف اللام وحدها

لغة حمير إبدال لام (ال) ميما وقد تكلم النبي بلغته إذ قال «ليس من امبر امصيام في امسفر» وعليه (ذاك خليلي وذو يواصلني .. يرمي ورائي بامسهم وامسلمه)

مصطفى : حديثٌ شاذ بهذا اللفظ

تنقسم (ال) المعرفه إلى ثلاثة أقسام

- تعريف العهد:
  - ١- العهد الذكري كـ (كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة)
  - ٢- العهد الذهني كـ (جاء القاضي) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض خاص
- تعريف الجنس
  - كـ(الرجل أفضل من المرأة) إذ لم ترد به رجلا بعينه ولا امرأة بعينها
  - ويعبر عنها بـ (الجنسية - التي لبيان الماهية - التي لبيان الحقيقة)
- للاستغراق
  - على قسمين:
    - ١- باعتبار حقيقة الأفراد : كـ (وخلق الإنسان ضعيفا)
      - وضابطها أن يصح حلول (كل) محلها على جهة الحقيقة
    - ٢- باعتبار صفات الأفراد : كـ (أنت الرجلُ) أي الجامع لصفات الرجال المحمودة
      - وضابطها أن يصح حلول (كل) محلها على جهة المجاز فلو قيل (أنت كل الرجل) لصح ذلك على جهة المبالغة

(ال) المُعَرِّفَةُ يجب ثبوتها في مسألتين ويجب حذفها في مسألتين

مسألتا الثبوت

كون الاسم فاعلا ظاهرا والفعل (نِعْمَ أو بِئْسَ) كـ(نعم العبد بئس الشراب) ويجوز كون (ال) في غير الاسم الذي وقع فاعلا كـ(بئس مثل القوم)

كون الاسم نعتا

١ - إما لاسم الإشارة : كـ(ما هذا الكتاب)

٢ - أو نعت أيها في النداء : كـ(يا أيها الرسول)

- ولكن قد تنعت (أي) باسم إشارة كـ(يا أيهذا) والغالب أن تنعت الإشارة كـ(ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى..وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي)

- وقد لا تنعت كـ(أيهذان كلا زاديكما..ودعاني واغلا فيمن يغل)

(أى) إذا نعتت بمذكر فلفظها يذكر كـ(يا أيها الرسول) وإذا نعتت بمؤنث فلفظها يؤنث كـ(يا أيتها النفس المطمئنة)

يشترط فى تمييز (نِعْمَ وبِئْس) خمسة شروط:

١- كونه نكرة ٢- كونه عاما فيكون له أفراد متعددة كـ(رجل وامرأة)

- فإن لم يكن له إلا فرد واحد كـ(شمس وقمر) لم يصح تمييزا ، ولو قُلْتَ (نعم شمسا شمس يومنا - نعم قمرا قمر ليلتنا) صح لأن الشمس والقمر يتعددان بتعدد الأيام والليالى فهو من قبيل النكرة العامة ذات الأفراد

٣- كون النكرة مما يقبل (ال) فخرج (مثل - غير) ونحوهما مما هو متوغل فى التنكير ولا يقبل (ال) بناء على ما ذهب إليه كثيرون

٤- تأخر التمييز عن (نعم وبئس) فلا يصح تقديمه عليهما

٥- تقدم التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم فلا يجوز أن يؤخر عنه

- والمثال الجامع لهذه الشروط هو (نعم رجلا زيد)

لو كان فاعل (نعم وبئس) مضمرا وجب فيه ثلاثة أمور:

١ - أن يكون مفردا لا مثنى ولا مجموعا ٢- مستترا لا بارزا ٣- مفسرا بتمييز بعده

- كـ(نعم رجلا زيد - نعم رجلين الزيدان - نعم رجالا الزيدون) و (نعم امرءا هرم لم تعر نائبة..إلا وكان لمرتاع بها وزرا)

- الإعراب: (نِعْمَ) فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرأ ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم وهرم مبتدأ مؤخر

مسألتا الحذف

كون الاسم منادىً
فتنادي (الغلام) فتقول (يا غلام)
ويستثنى من ذلك أمران
١ – اسم الله : فيجوز (يا ألله) ويجوز قطع ألف اسم الله وحذفها
٢ – الجملة المسمى كـ(يا المنطلق زيد)

كون الاسم مضافاً

كقولك في (الغلام والدار) (غلامي وداري) ولا تقل (الغلامي ولا الداري)

ويستثنى من ذلك مسألتان
١ – كون المضاف صفة معربة بالحروف
فيجوز (الضاربا زيد – الضاربو زيد)
٢ – أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها وهو بالألف واللام
فيجوز (الضارب الرجل – الراكب الفرس)
– وما عداهما لا يجوز فيه ذلك خلافا لـ :
١ – الفراء في إجازة (الضارب زيد) ونحوه
٢ – وللكوفيين كلهم في إجازة (الثلاثة الأثواب) ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف إليه معدود
٣ – وللرماني والمبرد والزمخشري في قولهم في (الضاربي والضاربك والضاربه) أن الضمير في موضع خفض بالإضافة
– إذا أريد تعريف العدد المضاف إلى المعدود – على اختيار البصريين – أدخلت (ال) على المضاف إليه كـ(وهل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشفُ العمى . . ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقِعِ)

القسم السادس : المضاف إلى معرفة
كـ (غلامي - غلام هذا)

ورتبته في التعريف كرتبة ما أضيف إليه - إلا المضاف إلى المضمر فهو في رتبة العلم ودليل ذلك أنك تقول (مررت بزيد صاحبك) فتصف العلم بالاسم المضاف إلى المضمر فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الأصح

- زعم بعضهم أن ما أضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائما ويُبْطِلُهُ قوله (كخذروف الوليد المثقب..)

- وذهب آخرون إلى أنه في رتبتها مطلقا ولا يستثنى المضمر ويُبْطِلُهُ قولهم (مررت بزيد صاحبك)

المرفوعات

علة البدء بالمرفوعات

لأنها أركان الاسناد وثنيت بالمنصوبات لأنها فضلات غالبا وختمت بالمجرورات لأنها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها وهو المضاف فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة كما في (قام غلام زيد) وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة كـ(رأيت غلام زيد) والتابع يتأخر عن المتبوع

المرفوعات عشرة

١ – الفاعل
٢ – نائب الفاعل
٣ – المبتدأ
٤ – الخبر
٥ – اسم (كان) وأخواتها
٦ – اسم أفعال المقاربة
٧ – اسم الحروف العاملة عمل (ليس)
٨ – خبر (إن) وأخواتها
٩ – خبر (لا) النافية للجنس
١٠ – المضارع الخالِ من الناصب والجازم

مُصطَفَى دَنْقَش

المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر

المبتدأ

- (هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتفى به)

(الاسم) : جنس يشمل الصريح والمؤول كـ(وأن تصوموا)

(المجرد) خرج به نحو (زيد) في (كان زيدٌ عالماً) فإنه لم يتجرد عن العوامل

(اللفظية) ونحو ذلك في العدد (واحد - اثنان - ثلاثة) فإنها تجردت لكن لا إسناد فيها

(للإسناد) فيشمل ما إذا كان المبتدأ مسندا إليه ما بعده كـ(زيد قائم) وما إذا كان مسندا إلى ما بعده نحو (أقائم الزيدان)

الخبر

(هو المسند الذي تتم به مع مبتدإٍ فائدةٌ، غير الوصف المذكور)

(المسند) خرج به الفاعل في (أقائم الزيدان) فإنه وإن تمت به الفائدة لكنه مسند إليه لا مسند

(مع المبتدأ) خرج به نحو قام في (قام زيد)

أحكام المبتدأ والخبر

حكم المبتدأ والخبر الرفع ، ومن أحكامهما أيضاً:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة لأن النكرة مجهولة غالبا والحكم على المجهول لا يفيد وقد يقع المبتدأ نكرة إن عم أو خص كـ(ما رجل في الدار - أإله مع الله - ولعبد مؤمن خير من مشرك - خمس صلوات كتبهن الله)

من أمثلة الخصوص

١ - موصوفة بصفة مذكورة :(ولعبد مؤمن خير من مشرك) أو بصفة مقدرة كـ(السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبره والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والمسوغ للابتداء بمنوان أنه موصوف بصفة مقدرة أي منوان منه

٣- التصغير كـ(رُجَيلٌ جاءني) فالتصغير وصف في المعنى بالصغر فكأنك قلت رجل صغير جاءني

٣- الإضافة كـ«خمس صلوات كتبهن الله»

٤- أن يتعلق بها معمول كـ«أمرٌ بمعروف صدقة» و (أفضل منك جاءني)

من أمثلة العموم :

١ - كون المبتدأ صيغةَ عموم : (كل له قانتون)

٢- الوقوع في سياق النفي (ما رجل في الدار)

كان مقتضى التعليل ألا يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ ، ولكنهم فرقوا بين المبتدأ والفاعل فأجازوا كون الفاعل نكرةً بخلاف المبتدأ فالفعل واجب التقديم على الفاعل والنكرة تصير بتقدم حكمها عليها في حكم المخصوص قبل الحكم

قد يتقدم الخبر على المبتدأ جوازا أو وجوبا

التقدم الجائز كـ(في الدار زيد) (سلام هي - وآية لهم الليل) ولم يُجعل المقدم في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبرا لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة

التقدم الواجب كـ(في الدار رجل- أين زيد - على التمرة مثلها زبدا) ووجب ذلك لأن تأخيره في:
١- الأول يقتضي التباس الخبر بالصفة
٢- و الثاني تأخير ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
٣- والثالث عود الضمير على متأخره لفظا ورتبة

يقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة

١- الضمير وهو الأصل في الربط كـ(زيد أبوه قائم)

٢- الإشارة كـ(ولباس التقوى ذلك خير)

٣- إعادة المبتدأ بلفظه كـ(الحاقة ما الحاقة) فالحاقة مبتدأ أول وما مبتدأ ثان والحاقة خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه

٤- العموم كـ(زيد نعم الرجل) فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبره والرابط بينهما العموم وذلك لأن (ال) في الرجل للعموم وزيد فرد من أفراده فدخل في العموم فحصل الربط

قد تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط - كـ(قل هو الله أحد) فهو مبتدأ و(الله أحد) مبتدأ وخبره والجملة خبر المبتدأ الأول وهي مرتبطة به لأنها نفسه في المعنى لأن هو بمعنى الشأن وكـ«أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله»

يقع الخبر ظرفا منصوبا وجارا ومجرورا كـ(والركب أسفل منكم - الحمد لله رب العالمين) متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره:
١- مستقر : اختيار جمهور البصرة لأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر كونُهُ اسما مفردا
٢- استقرَّ: اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري لأن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والأصل في العامل أن يكون فعلا
- المغني : لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وإن جهلت المعنى فقدر الوصفَ لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقةً في الحال

ينقسم الظرف إلى زماني ومكاني والمبتدأ إلى جوهر كزيد وعرض كالقيام
١- إن كان الظرف مكانيا صح الإخبار به عن الجوهر والعرض كـ(زيد أمامك - الخير أمامك)
٢- إن كان زمانيا صح الإخبار به عن العرض دون الجوهر كـ(الصوم اليوم) ولا يجوز (زيد اليوم) فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله كـ(الليلةَ الهلالُ) فهذا على حذف مضاف والتقدير (الليل طلوع الهلال)
- اسم الزمان لا يقع خبرا عن اسم الذات ولا صفة ولا حالا له سواءٌ أكان اسم الزمان منصوبا على الظرفية أو مجرورا بفي ، فاسم الزمان أعم من الظرف الزماني لأن الظرف خاصٌّ بما يكون منصوبا على الظرفية
- المدار في تجويزهِ في الأخبار : حصول فائدةٍ لم يكن يعلمها المخاطَبُ، وضابطه كونُ المبتدأُ عاما أي دالاً على متعدد ، والخبر خاصاً كـ(نحن في شهر ربيع- نحن في زمانٍ طيب)

إذا كان المبتدأ وصفا معتمدا على نفي أو استفهام..استغنى بمرفوعه عن الخبر
- كـ(أقائم الزيدان - ما قائم الزيدان) فالزيدان فاعل بالوصف
- ولا فرق بين كون الوصف رافعا للفاعل أو النائب عن الفاعل كـ(ما مضروب العمران)

تنبيه: المبتدأ الذي له خبر يكون اسما صريحا نحو (الله ربنا) ومحمد نبينا ومؤولا بالاسم نحو (وأن تصوموا خير لكم) ، ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم ألبتة بل ولا كل اسم بل يكون اسما هو صفة كـ(أقائم الزيدان وما مضروب العمران)

يشترط اكتفاء المبتدأ بالخب
- فلا يدخل نحو (أقائم ابواه زيد) فلا يصح إعراب (أقائم) مبتدأ و(أبواه) فاعلا أغنى عن الخبر لأنه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدأ مؤخر وقائم خبر مقدم وابواه فاعل به

قد يتعدد الخبر
كـ(وهو الغفور الودود)
تعدد الخبرعلى ثلاثة أنواع:

١- التعدد في اللفظ والمعنى مع أن المبتدأ غير متعدد كـ(زيدٌ أديبٌ فقيهٌ حاسبٌ) وعلامة هذا النوع أن يصح الاقتصار في الإخبار على واحد من الأخبار المتعددة فتقول : (زيد أديب - زيد فقيه)

٢- التعدد في اللفظ فقط وتكون الأخبار لها معنى الخبر الواحد كـ(الرمان حلو حامض، الأبلق أسود أبيض)
- وضابطه : لا يجوز الاقتصار على خبر واحد منهما فلا يجوز (الرمان حلو ، الرمان حامض)
- ولا يجوز توسط حرف العطف بين الأخبار المتعددة فلا تقول : (الرمان حلو وحامض)

٣- أن يكون الخبر متعددا والمبتدأ متعدد
- إما حقيقة كـ(بنوك كاتب وشاعر وحاسب)
- أو حكما كـ(اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ) ويجب أن يتوسط العطف بين الأخبار

الحذف في باب المبتدأ والخبر

قد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه

- حذف المبتدأ : كـ(سورة أنزلناها) أي هذه سورة
- حذف الخبر : كـ(أكلها دائم وظلها) أي دائم
- وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في (سلام قوم منكرون) أي (سلام عليكم أنتم قوم منكرون)

يجب حذف المبتدأ في أربعة مواطن :

١- أن يُخبر عنه بنعت لمجرد مدح كـ(الحمدُ للهِ الحميدُ) أو لمجرد ذم كـ(أعوذ بالله من الشيطانِ الرجيمُ)

٢- كون الخبر مخصوصَ نِعْم أو بِئْس مع كونه مؤخرا عنهما كـ(نعم الرجل زيدٌ) و (بئست المرأةُ هندٌ) فإذا أعربت (زيد - هند) خبرا فلا يجوز أن يُذكر مبتدؤه

٣- كون الخبر صريحا في الدلالة على القسم كـ(في ذمتي لأفعلن)

٤- كون الخبر مصدرا أتِيَ به بدلا من فعله كـ(فصبرٌ جميلٌ) أي أمري صبرٌ جميلٌ

يجب حذف الخبر في أربع مسائل

قبل جواب لولا

- كـ(لولا أنتم لكنا مؤمنين) أي لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بدليل أن بعده أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم
- لولا الامتناعية تدل على امتناع المذكور ثانيا لوجود المذكور أولا وهي تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية ، فإذا دخلت على فعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأً وخبره محذوف وجوباً كـ: (لا دَرَّ دَرُّكِ إني قد رَمَيْتُهم .. لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرى لِمَحْدُود)

قبل جواب القسم الصريح

- كـ(لعمرك) أي لعمرك يميني أو قسمي واحترزت بالصريح عن نحو (عهد الله) فإنه يستعمل قسما كـ(عهدُ الله لأفعلن) وغيرَه كـ(عهدُ الله يجب الوفاء به)
- فلذلك يجوز ذكر الخبر كـ(عليَّ عهدُ الله)

قبل الحال التي يمتنع كونها خبرا عن المبتدأ

- كـ(ضربي زيدا قائما) أصله (ضربي زيدا حاصلٌ إذا كان قائما)
- وهذه الحال لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ فلا تقول (ضربي قائم) لأن الضرب لا يوصف بالقيام وكـ(أكثر شربي السويق ملتوتا - أخطبُ ما يكون الأمير قائما)
- إن كان الحال صالحا لأن يُخْبَرَ به عن المصدر كـ(ضربي زيداً شديدٌ) وجب جعله خبرا ورفعُه ، ولا يجوز جعله حالاً ، ونصبه في هذه الحالة شذوذ ورد عن العرب منه (حكمك مسمطا)

بعد واو المصاحبة الصريحة

كـ(كل رجل وضيعته) أي كل رجل مع ضيعته مقرونان

النواسخ

التعريف في اللغة:

- من النسخ بمعنى الإزالة يقال (نسخت الشمسُ الظلَّ) إذا أزالته

التعريف في الاصطلاح

ما يرفع حكم المبتدأ والخبر

وهو ثلاثة أنواع :

١- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر : كان وأخواتها

٢- ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر : إن وأخواتها

٣- ما ينصبهما معا : ظن وأخواتها

كان وأخواتها وألفاظه ثلاث عشرة

يرفعن المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازا وينصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازا وهي على ثلاثة أقسام

ما يعمل بلا شرط ثمانية

(كان - أمسى - أصبح - أضحى - ظل - بات - صار - ليس)

ما يعمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه أربعة (زال - برح - فتئ - انفك)

النفي كـ (ولا يزالون مختلفين) وشبهه هو النهي والدعاء - وقد يُحذف حرف النفي من اللفظ وهو مراد ومقدر كـ(تالله تفتأ تذكر يوسف)

ويشترط في زال شرط آخر وهو أن يكون ماضي يزال فإن ماضي يزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال كـ(إن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا ولئن زالتا...)، وماضي يزيل فعل تام متعد بمعنى ماز يميز يقال (زال زيد ضأنه من معز فلان) أي ميزه منه

ما يعمله بشرط أن يتقدم عليه (ما) المصدرية الظرفية (دام)

كـ (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً) أي مدة دوامي حيا وسميت (ما) هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لأنها تقدر بالظرف وهو المدة - فلو قلت (دام زيد صحيحا) كان قولك صحيحا حالا لا خبرا وكذلك عجبت من (ما دام زيد صحيحا) لأن ما هذه مصدرية لا ظرفية والمعني عجبت من دوامه صحيحا

(ما) كلما كانت وقتية فهي مصدرية ولا يلزم من كونها مصدرية أن تكون وقتية بل قد تكون مصدرية فقط - كـ (يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالي.. وكان ذهابُهن له ذهابا)

- ولا يلزم من وجود (ما) المصدرية الظرفية قبل (دام) وجوب إعمال (دام) عمل (كان) بل قد تدخل وتكون (دام) تامة لا ناقصة كـ(خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ)

أحكام التقدم والتأخر في باب (كان) وأخواتها

يجوز توسط الخبر

الأصل

يجوز توسط الخبر كـ (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) و (ليس البر أن تولوا وجوهكم) و(لا طيب للعيش ما دامت منغصة .. لذاته بادكار الموت والهرم)

استثناءات

١- منع ابن درستويه توسط خبر ليس

٢- منع ابن معط في ألفيته توسط خبر دام

وهما محجوجان بالشواهد

التوسط المذكور ثلاثة أنواع

١- جائز كـ (كان حقا علينا نصر المؤمنين)

٢- واجب : لو اتصل الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ، وكان مع الفعل ما يمنع التقدم عليه كـ (أحب أن يكون مع زيدٍ أخوه) فالخبر لو تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولا يجوز في هذا المثال أن يتقدم الخبر على الفعل لأن الفعل مقترن بأن المصدرية وهي لا يتقدم عليها معمول معمولها

٣- ممتنع : كما لو كان الخبر محصورا فيه كـ (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصدية)

يجوز تقدم الخبر على الفعل واسمه إلا خبر (دام - ليس)

الدليل: (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) فإياكم مفعول يعبدون وقد تقدم على كان وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل

وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المعمول

تقدم الخبر ثلاثة أقسام :

١- جائز ، كالآية الكريمة

٢- ممتنع : في الموضع الذي يجب فيه توسط الخبر

٣- واجب : كما لو كان الخبر مما له الصدارة كأسماء الاستفهام، كـ (كيف كان زيدٌ) وأسماء الشرط كـ (أينما يكن زيدٌ أكن)

امتناعه في خبر دام بالاتفاق

- وإلا للزم تقديم معمول الصلة على الموصول لأن (ما) هذه موصول حرفي يقدر بالمصدر كما قدمناه وإن قدمته على (دام) دون (ما) لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته فلا يجوز (عجبت مما زيدا تصحب)

- وإنما يجوز ذلك في الموصول الاسمي غير (ال) كـ (جاءني الذي زيدا ضرب) ولا يجوز في نحو (جاء الضارب زيدا) أن تقدم زيدا على ضارب

الامتناع في خبر ليس

١- وهو اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج وهو الصحيح لأنه لم يُسمع مثلُ (ذاهبا لست) ولأنها فعل جامد فأشبهت (عسى) وخبرها لا يتقدم باتفاق

٢- ذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز مستدلين بـ(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وذلك لأن يوم متعلق بمصروفا وقد تقدم على ليس وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل

- والجواب أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها

- ونُقِلَ عن سيبويه القولُ بالجواز والقولُ بالمنع

بعض الأحكام باب (كان)

الاستعمال بمعنى (صار)

يجوز في (كان - أمسى - أصبح - أضحى - ظل) كـ (فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة) و (فأصبحتم بنعمته إخوانا) و (ظل وجهه مسودا)

يُلحَقُ بهذه الأفعال سبعة أفعال أخرى وردت بمعنى صار وهي (آضَ - رجع - عاد - استحال - حار - راح - تحول) - مصطفى : وقد يُلْحَقُ بها (غدا - بُدِّلَ)

يختص ما عدا (فتئ - زال - ليس) بجواز استعماله تاما

معنى التمام أن يُستغنَى بالمرفوع عن المنصوب كـ (وإن كان ذو عسرة) و (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) و (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض) و(تطاول ليلك بالإثمد..وبات الخلي ولم ترقد)

ما فسرنا به التمام هو الصحيح وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان - وتسمية ما ينصب الخبر ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان والصحيح الأول

مُصطَفَى دَنْقَش

تختص (كان) بـ

جواز زيادتها متوسطة كـ (ما كان أحسن زيدا) وشرطا زيادتِها:

١- أن تكون بلفظ الماضي

٢- أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا

كـ (ما كان أحسن زيدا) أصله (ما أحسن زيدا) فزيدت كان بين ما وفعل التعجب

- ولا تَعنِي زيادتها أنها لم تدل على معنى بل أنها لم يؤت بها للإسناد

جواز حذف آخرها كـ (ولم أك بغيا) بشروط وهي:

١- أن تكون بلفظ المضارع ٢- أن تكون مجزومة بالسكون لا من الأمثلة الخمسة

٣- أن لا تكون موقوفا عليها ، نص على ذلك ابن خروف وهو حسن لأن الفصل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه ف لم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه بإعادة الحرف أولى من اجتلاب حرف لم يكن

٤- ألا تكون متصلة بضمير نصب ، فلا يجوز في نحو «إن يكنه فلن تسلط عليه» فالضمائر ترد الأشياء إلى أصولها

٥- ألا تكون متصلة بساكن ، فلا يجوز في نحو (لم يكن الذين كفروا) فهي مكسورة لأجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة

- ورد الحذف في مثل هذا الموضع (إذا لَمْ تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى.. فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عقْدُ الرَّتَائِمِ)

جواز حذفها
ولها في ذلك حالتان

تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض عنها شيء

١- بعد (إن) الشرطية كـ : (لا تقربن الدهر آل مطرف .. إن ظالما أبدا وإن مظلوما)

٢- (لو) الشرطية كـ : «التمس ولو خاتما من حديد»

تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر بخمسة شروط

١- أن تقع صلة لـ(أن) المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل

٢- أن يدخل على أن حرف التعليل ٣- أن تتقدم العلة على المعلول

٤- أن يحذف الجار ٥- أن يؤتى بـ(ما) للتعويض عنها

كـ(أما أنت منطلقا انطلقت) أصله (انطلقت لأن كنت منطلقا) فقدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به أو لقصد الاختصاص فصار (لأن كنت منطلقا انطلقت) ، ثم حذف الجار اختصارا كما يحذف قياسا من أن كـ (فلا جناح عليه أن يطوف بهما) أي (في أن يطوف) ، ثم حذفت كان اختصارا فانفصل الضمير فصار (أنت) ، ثم زِيدَ (ما) عوضا فصارت (أن ما أنت) ، ثم أدغمت النون في الميم فصار (أما أنت)

- ذهب ابن جني إلى أن العامل في (أنت منطلقاً) الرفع والنصب هو (ما) نفسها لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه ، والشيء إذا عاقب الشيء عمل عمله

أفعال المقاربة

أفعال المقاربة

وهي ثلاثة أقسام

ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر (كاد - كَرَبَ - أوشك)

ما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها وهي كثيرة ذكرتُ منها سبعة (طفق - علق - أنشأ - أخذ - جعل - هبَّ - هلهل)

ذكر الأزهري في تهذيب اللغة من أفعال الشروع: قام كـ(قام فلان يفعلُ كذا) - قعد كـ(قعد فلان يفعلُ كذا)

ما يدل على ترجي المتكلم للخبر (عسى - حرى - اخلولق)

عملها

ترفع المبتدأ وتنصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلًا مضارعًا

وقد يُحذف إذا دل عليه دليل كالحديث: «من تأنى أصاب أو كاد ومن عَجِل أخطأ أو كاد»

مصطفى: في الطبراني الكبير والأوسط وهو ضعيف

أمثلة

١ - (وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني.. ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر)

ينشدون هذا البيت لأن ظاهره أن المضارع الذي وقع خبر الجعل - وهو يثقلني - قد رفع اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير اسمها وهذا الاسم هو (ثوبي) وهذا غير مرتضى عند الجمهور

٢ - (هببت ألوم القلب في طاعة الهوى..)

٣ - (وطئنا ديار المعتدين فهلهلت.. نفوسهم قبل الإماتة تزهق)

٤ - (وطفقا يخصفان)

٥ - وقرأ أبو السِّمال العدوي (وطَفَقَا) وهي لغة حكاها الأخفش وفيها ثالثة وهي (طَبِقَ)

تنبيه

المعروف عند العلماء أن (هلهل) تدل على دنو الخبر ولا نعلم أحدًا ذكرها في أفعال الشروع إلا المؤلف فلعله اطلع على ما لم نطلع عليه

خبر (كاد) وأخواتها باعتبار اقترانه بـ(أن) وتجرده منها أربعة أقسام

ما يمتنع اقترانه بـ(أن) هو أفعال الشروع

١- (وطفقا يخصفان)

٢- (وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني..ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر)

٣- (فأخذت أسأل والرسوم تجيبني..وفي الاعتبار إجابة وسؤال)

٤- (أراك علقت تظلم من أجرنا..)

٥- (أنشأت أعرب عما كان مكنونا..)

٦- (هببت ألوم القلب في طاعة الهوى..)

٧- (وطئنا ديار المعتدين فهلهلت..نفوسهم قبل الإماتة تزهق)

ما يترجح تجرد خبره من (أن) (كاد - كرب)

فالتجرد ك:

- (وما كادوا يفعلون)
- (كرب القلب من جواه يذوب..حين قال الوشاة هند غضوب)

والاقتران ك:

- (كادت النفس أن تفيض عليه..مذ ثوى حشو ريطة وبرود)
- (سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما..وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

ولم يذكر سيبويه في خبر كرب إلا التجرد

ما يغلب اقترانه بـ(أن)
(عسى - أوشك)

والتجرد كـ:
- (عسى فرج يأتي به الله إنه..له كل يوم في خليقته أمر)
- (يوشك من فر من منيته..في بعض غراته يوافقها)

فالاقتران كـ:
- (عسى ربكم أن يرحمكم)
- (ولو سئل الناس التراب لأوشكوا..اذا قيل هاتوا أن يملوا فيمنعوا)

ما يجب اقترانه بها
(حَرَى - اخلولق)
- اخلولقت السماءُ أن تمطر
- حَرَى زيدٌ أن يفعل
ولا أعرف مَنْ ذكر (حَرَى) غير ابن مالك وتوهم أبو حيان أنه وَهِمَ فيها وإنما هي (حَرَىً) اسما لا فعلا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وأنشدوا قول الأعشى (إن يقل هن من بني عبد شمس..فحرى أن يكون ذاك وكانا)

تنبيهان

كون المضارع الواقع خبرا لعسى يغلب فيه الاقتران بأن هو مذهب سيبويه وابن مالك
- وأما مذهب البصريين فحصر الترك في ضرورة الشعر وهذا المذهب موافق للقياس لتراخي الخبر عن وقت الكلام فعسى فعل دال على الرجاء

(أوشك) لها معنيان المقاربة والرجاء
- فلو لوحظت المقاربة فقط لترجح تجرد الخبر من أن ولو لوحظ الرجاء فقط لوجب اقتران خبرها بأن

علة وجوب الاقتران بـ(أن)
- هو أن هذين الفعلين يدلان على رجاء وقوع خبرهما وإنما يتراخى حصوله عن وقت الكلام، والأصل في المضارع صلاحيته للحال والاستقبال فاحتيج لاقترانه بأن المصدرية لتمحيضه للاستقبال

المصدر المنسبك مع المضارع اسم حدث وأسماء هذين الفعلين قد تكون أسماء ذوات فيقع اسم الحدث خبرا عن اسم الذات كـ(حرى زيدٌ أن يفعل) وذلك يكون بأحد التأويلات الآتية:
١- تقدير مضاف هو اسم معنى قبل الاسم فالتقدير (حرى أمرُ زيدٍ الفعل)
٢- تقدير مضاف هو اسم ذات قبل الخبر فالتقدير (حرى زيدٌ صاحب الفعل)
٣- عدم تقدير شيء ويكون القصد المبالغة حتى جعلت زيدا هو الحدث

حروف تعمل عمل ليس
(ما - لا - لات - إن)

أولاً: (ما)

حكم إعمالها

- إعمالها عمل ليس وهي لغة الحجازيين وهي اللغة القويمة وبها جاء التنزيل (ما هذا بشرا) (ما هن أمهاتهم)

- وبنو تميم لا يعملون ما شيئا ولو استوفت الشروط الثلاثة فيقولون (ما زيد قائم) ويقرءون (ما هذا بشر)

شروط إعمالها ثلاثة

قريء (ماهنّ بأمهاتِهم) وتحتمل الحجازية والتميمية خلافا لأبي علي والزمخشري زعما أن الباء تختص بلغة النصب

- مما يدل على أن بني تميم يلحقون الباء الزائدة بخبر المبتدأ الواقع بعد ما النافية قول الفرزدق وهو تميمي: (لعمرك ما مَعْنٌ بتارك حقه.. ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ)

١- أن يتقدم اسمها على خبرها فلهذا أهملت في (ما مسيءٌ من أعتب) لتقدم الخبر

٢- أن لا تقترن بإن الزائدة فلهذا أهملت في (بني غدانة ما إن أنتم ذهب..ولا صريف ولكن أنتم الخزف) لوجود إن المذكورة

٣- أن لا تقترن خبرها بإلا فلهذا أهملت في (وما محمد إلا رسول)

حروف تعمل عمل ليس

ما - لا - لات - إن

ثانيا: (لا) النافية

كـ(تعز فلا شيء على الأرض باقيا..ولا وزر مما قضى الله واقيا)

إعمالها لغة الحجاز وأما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها

شروط إعمالها أربعة

١- أن يتقدم اسمها - فلا يجوز إعمالها في (لا أفضل منك أحد)

٢- أن لا يقترن خبرها بـإلا فـلا يجـوز إعمالـهـا فـي (لا أحد إلا أفضل منك)

٣- أن يكـــون اســـمها وخبرهـــا نكـــرتين، فـــلا يجـــوز إعمالـهـــا فـــي (لا زيـــد قـــائم ولا عمـــرو)

- وربمـا عملـت في اسـم معرفـة كقولـه (أنكرتهـا بعـد أعـوام مضـين لهـا..لا الـدار دارا ولا الجـيران جيرانـا)

وعليـه قـول المتـنبي (إذا الجـود لم يـرزق خلاصـا مـن الأذى..فـلا الحمـد مكسـوبا ولا المـال باقيـا)

- مَن منع إعمالها في المعرفة حكم بأن ما جاء عن العرب الذين يصح الاستشهاد بكلامهم مما ظاهره ذلك فهو شاذ أو مؤول وما ورد عمن لا يُستشهد بكلامهـــــــم كـــــــالمتنبي فهـــــــو خطـــــــأ وهـــــــذا مـــــــذهب الجمهـــــــور

-وأجاز هذا جماعة من النحاة منهم ابن الشجري وأبو حيان وحكاه ابن عقيل ، وقال النابغة الجعدي : (وحَلّت سوادَ القلب لا أنا باغيا ... سِـــــــواها ولا في حبِّهـــــــا متراخيـــــــا)

- ولكنه مع ذلك يعترف بأن الأكثر خلافه، والراجح أن دخولها على المعرفة ليس شاذا لأنه ورد في جملة صالحة من الشعر

حروف تعمل عمل (ليس)
ثالثا: (لات) النافية

شروط عملها

١- تعمل في الحين بكثرة والساعة والأوان بقلة

- للعلماء فى إعمال لات رأيان أحدهما أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين والثانى أنها تعمل فيه وفيما رادفه من الساعة والأوان

٢- لا يُجمع بين جزءيها والغالب حذف اسمها كـ(ولات حين مناص) ، وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم (ولاتَ حينُ مناصٍ)

والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه كالتاء في راوية أو لتأنيث الحرف

تنبيهات

زيدت التاء في ثلاثة أحرف

١- واحد من حروف الجر (رب)
- وشاهده : (وربّتَ سائل عنّى حفىّ ... أعارت عينه أم لم تعارا)

٢- واحد من حروف العطف (ثم)
- وشاهده : (ولقد أمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني.. فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني)

٣- واحد من حروف النفي (لا)
- وورد في القرآن

زعم الأخفش أن لات حرف نفي مهمل وأنه إذا كان الاسم التالي لها مرفوعا فهو مبتدأ وخبره محذوف - والتقدير (ولات ساعةُ مندم موجودة) ، ولو نصبت ساعة فهو مفعول به لفعل محذوف والتقدير (ولات أرى ساعةَ مندم) ، وهو تكلف لا موجب له

تابع حروف تعمل عمل (ليس)

ثالثا: (إنْ) النافية

كـ(إن هو مستوليا على أحد..إلا على أضعف المجانين)

- اختلف النحاة في جواز إعمال (إن) النافية
  - جواز إعمالها
    - أكثر الكوفيين والكسائي وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح
  - المنع
    - أكثر البصريين والفراء
  - نقل السهيلي عن سيبويه جواز إعمالها والمبرد المنع، ونقل النحاس عكسه، ونقل ابن مالك الجواز عنهما
- إعمال إن هذه لغة أهل العالية
  - والعالية هي ما فوق نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها
- نطاق العمل: في اسم معرفة وخبر نكرة وفي نكرتين وفي معرفتين
- تعمل بشرط
  - ١ - أن يتقدم اسمها
  - ٢ - أن لا يقترن خبرها بإلا
    - وأما اقتران اسمها بإن ممتنع فلا حاجة لاشتراط انتفائه

إنَّ وأخواتها

إن وأخواتها

تنصب الاسم وترفع الخبر
- وزعم الكوفيون أن (إن) لا ترفع الخبر بل الرفع فيه لأنه باقٍ على الأصل
- وهناك لغة تنصب فيها (إن) الاسم والخبر معا وهي لغة مهجورة

وهي ستة أحرف

(إنَّ - أنَّ)

معناهما التوكيد إلا أنه لا بد أن (أنَّ) يسبقها كلام كـ(بلغني - أعجبني)

يفترقان في كون (إن) لا يتغير الكلام معها عن أصله فقولك "إن أباك حاضر" جملة بعد دخول إن في اللفظ والتقدير
- وأما (أن) فهي مع مدخولها جملة في اللفظ ولكنها مفرد في التقدير وهذا تقع موقع المفرد فتكون مع مدخولها فاعلا ومفعولا ومبتدأ ومجرورا بحرف الجر

(لكنَّ)
للاستدراك : وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه
كـ(زيد عالمٌ) فيوهم ذلك أنه صالح فتقول (لكنه فاسق)
- الكلام الذي بعد (لكنّ) قد يكون..
١- مناقضا لما قبلها كـ(ما هذا بساكن لكنه متحرك)
٢- أو ضدا له كـ(ما هذا أسود لكنه أبيض)
٣- أو مخالفا دون تناقض أو ضدية كـ(ما زيدٌ بنائم لكن عمرا منطلق)

(كأنَّ)
- للتشبيه كـ(كأنَّ زيداً أسدٌ)
- أو الظن كـ(كأنَّ زيداً كاتبٌ)

(لعل)
- للترجي : وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله كـ(لعل زيدا هالك)
- أو للتعليل كـ(فقولا له قولا لينا لعله يتذكر) أي لكي يتذكر قاله الأخفش

(ليت)
- للتمني : وهو طلبُ..
١- ما لا طمع فيه كقول الشيخ (ليت الشباب يعود يوما)
٢- أو ما فيه عسر كقول المُعْدَمِ الآيسِ (ليتَ لي قنطاراً من الذهب)

كيفية عمل (إنَّ) : تنصب الأسماء وترفع الأخبار

بشرط أن لا تقترن بهن (ما) الحرفية
- فإن اقترنت بهن بطل عملهن وصح دخولهن على الجملة الفعلية (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد - كأنما يساقون إلى الموت)

(ما) الحرفية احترازاً عن (ما) الاسمية والمصدرية
- فالاسمية لا تُبطل عملها وذلك كـ(أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين) أي أن الذي ومنه:(إنما صنعوا كيد ساحر) فما هنا اسم بمعنى الذي في موضع نصب بإن وصنعوا صلة والعائد محذوف وكيد ساحر الخبر والمعنى إن الذي صنعوه كيد ساحر
مصطفى : الزجاج : "ومن قرأ كيدَ ساحِرٍ جعل " ما " تمنع " إنَّ " العَمَلَ، وتسَوِّغُ للفِعْلِ أن يكون بعدها، وينتصبُ " كيْد ساحر " بـ صَنعوا، كما تقول: إنما ضَرَبْتُ زيداً"
- والمصدرية نحو أعجبني أنما قمت أي قيامك

تُستثنى (ليت) فإنها تكون باقية مع (ما) على اختصاصها بالجملة الاسمية فلا يقال (ليتما قام زيد) فلذلك أبقوا عملها وأجازوا فيها الإهمال حملا على أخوتها وقد روي بالوجهين (قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا) يرفع الحمام ونصبه ، والإعمال أرجح

تخفيف (إنَّ)
يجوز الإعمال والإهمال إذا خففت
- والأرجح الإهمال وتأتى اللام فارقةً بين إن النافية وإن المؤكدة
كـ(إن كل نفس لما عليها حافظ - وإن كل لما جمع لدينا محضرون)

تخفيف (لكنَّ) فتهمل وجوبا وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية كـ(وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين - لكن الراسخون في العلم) فدخلت على الجملتين)
- ذهب جمهور النحاة إلى وجوب إهمال (لكنّ) المخففة وذهب يونس والأخفش إلى أنه يجوز مع تخفيفها أن تعمل النصب والرفع ، أما الأخفش فقاله قياسا على أخواتها ، وأما يونس فزعم أنه مسموع عن العرب
- وظاهر كلام المؤلف أن علة إعمال غيرِ المخفف من هذه الحروف هو اختصاصها بالجملة الاسمية ، وهو مخالف لما استقر عليه المحققون وهو أنها أُعمِلَتْ لشبهها بالأفعال من وجهين : مجيئها على ثلاثة أحرف أو أكثر كالأفعال ، دلالتها على معانٍ كـ(أؤَكِّدُ)

عملها حالَ التخفيف

(أنَّ) المفتوحة إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال

إذا خففت (كأنَّ) وجب إعمالها

- وجوب إعمال (كأنْ) المخففة هو قول الجمهور ، وقال الكوفيون : تُهمَلُ ، قال قومٌ بإعمالها إذا كان اسمها ضميرا ، وإهمالِها إذا كان اسما ظاهر

يجب في اسمها ثلاثة أمور: أن يكون..
١- ضميرا ٢- بمعنى الشأن ٣- محذوفا
- وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مصرحا به غير ضمير شأن فيأتي خبرها حينئذ مفردا وجملة وقد اجتمعا في (بأنك ربيع وغيث مريع..وأنك هناك تكون الثمالا)
- هل مجيء اسم (أنْ) غيرَ ضميرٍ شاذٌّ أمْ قليلٌ؟
والجواب : من أوجب من النحاة كون اسم (أنْ) المخففة ضمير شأن كابن الحاجب جعل ذكره وهو غير ضمير الشأن شاذا ، وأما من لم يوجب كونه ضمير شأن كابن مالك فرأى أن مجيئه ضمير مخاطبٍ مذكوراً قليل ، وابن هشام تابع في الشذوز والمغني لابن مالك

يجب كون خبرها جملة لا مفردا
فإن كانت الجملة كالآتي لم تحتج إلى فاصل يفصلها من (أن)
١- اسمية : (أنِ الحمدُ لله رب العالمين) تقديره أنه الحمد لله أي الأمر والشأن
٢- فعلية فعلُها جامد: (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم - وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) والتقدير وأنه عسى وأنه ليس
٣- فعلية فعلُها متصرف وهو دعاء: (والخامسة أنْ غَضِبَ الله عليها)
- فإن كان الفعل متصرفا وكان غير دعاء وجب أن يفصل من (أن) بواحد من أربعة وهي:
١- قد:(ونعلم أن قد صدقتنا - ليعلم أن قد أبلغوا)
٢- حرف التنفيس :(علم أن سيكون منكم مرضى) و(واعلم فعلم المرء ينفعه..أن سوف يأتي كل ما قدرا)
٣- حرف النفي : ولم يسمع إلا في لن ولم ولا كـ(أيحسب أن لن يقدر عليه أحد- أيحسب أن لم يره أحد- وحسبوا ألا تكون فتنةٌ) بالرفع
٤- لو : (وأن لو استقاموا)
٥- الشرط: زاد ابن مالك ، كـ(وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها)
وربما جاء في الشعر بغير فصل كـ(علموا أن يؤملون فجادوا..قبل أن يسألوا بأعظم سؤل)

ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم (أنَّ) ولا يلزم أن يكون ضميرا (يوما توافينا بوجه مقسم..كأن ظَبيةِ تعطو إلى وارق السلم)
- يُروى بنصب (ظبيةً) على أنها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف ويروى برفعها على حذف الاسم أي كأنها ظبيةٌ

وحذفُ اسمها أكثر من ذكره

- واذا حذف اسمها وكان الخبر مفردا أو جملة اسمية لم يحتج لفاصل فالمفرد : كقوله كأن ظبيةٌ والجملة الاسمية كـ(ووجه مشرق اللون..كأن ثدياه حقان)
- وإن كان فعلا وجب أن يفصل منها إما بلم أو قد:
(لم) : كـ(كأن لم تغن بالأمس)
(قد) : كـ(أزف الترحل غير أن ركابنا..لما تزل برحالنا وكأن قد) أي وكأن قد زالت

فتح (إنَّ) وكسرها

تكسر إن في مواضع

المواضع هي :

١- أن تقع في ابتداء الجملة كـ(إنا أنزلناه)

- وقد تكون الجملة جملة الصلة كـ(وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء)

- أو جملة صفة كـ(مررت برجل إنه فاضل)

- او جملة حالية كـ(كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون)

٢- أن تقع جواباً للقسم كـ(يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين)

٣- أن تقع محكية بالقول كـ(قال إني عبد الله)

٤- أن تقع اللام المعلقة بعدها كـ(والله يعلم إنك لرسوله) فكسرت رغم وقوعها بعد (يعلم) لوجود اللام ولولا اللام لوجب الفتح كـ(واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه)

٥- أن تقع خبرا عن اسم عينٍ كـ(زيدٌ إنه فاضلٌ)

٦- أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل وهو (إذ وإذا وحيث) كـ(جلست حيثُ إن زيداً جالسٌ)

- وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح (إن) بعد (حيث) وهو لحنٌ فاحش فهي لا تُضاف إلا إلى الجملة و(أن) المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد

دخول لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة

دخول واجب

- إذا خففت وأهملت ولم يظهر قصد الإثبات كـ(إنْ زيدٌ لمنطلق) وإنما وجبت ههنا فرقا بينها وبين إن النافية كالتي في (إن عندكم من سلطان بهذا) ولذا تسمى اللام الفارقة لأنها فرقت بين النفي والاثبات

- فإن اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزا لا واجبا لعدم الالتباس وذلك اذا :

١- شددت : (إن زيدا قائم) ٢- أو خففت وأعملت : (إن زيدا قائم)

٣- أو خففت وأهملت وظهر المعنى كـ(وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادِن)

- القرينة الدالة على أن (إنْ) المخففة مؤكدة لا نافية تتنوع إلى نوعين :

١- لفظية وهي منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال (إن) ٢- معنوية كما في (وإنْ مالكٌ...)

دخول جائز

على متأخرين

١- الخبر نحو وإن ربك لذو مغفرة

٢- الاسم نحو إن في ذلك لعبرة

على متوسطين

١- فمعمول الخبر نحو إن زيدا لطعامك آكل

٢- الضمير المسمى عند البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا كـ(إن هذا لهو القصص الحق - وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون)

يجب الفتح إذا حلَّت محلَّ المفرد ، وذلك في ثمان مسائل
١ - أن تقع فاعلة نحو (أو لم يكفهم أنا أنزلنا)
٢- أن تقع نائبة عن الفاعل (قل أوحي إلي أنه استمع نفر من الجن)
٣- أن تقع مفعولا لغير القول كـ(ولا تخافون أنكم أشركتم بالله)
٤- أن تقع في موضع رفع بالابتداء كـ(ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة)
٥- أن تقع في موضع خبر عن اسم معنى نحو اعتقادي أنك فاضل
٦- أن تقع مجرورة بالحرف كـ(ذلك بأن الله هو الحق)
٧- أن تقع مجرورة بالإضافة كـ(إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)
٨- أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا كـ(اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين) و (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) فهي في الأولى معطوفة على المفعول وهو نعمتي وفي الثانية بدل منه وهو احدى

يجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الأشهر
١ - بعد (إذا) الفجائية كـ(خرجت فإذا إن زيدا بالباب) و (وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا..اذا إنه عبد القفا واللهازم) يروى بفتح ان وبكسرها
- فتحها على أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ واختلف العلماء في خبره : فقال المبرد والأعلم (إذا) ظرف وهو متعلق بمحذوف خبر وقال قومٌ منهم ابن مالك:"إذا حرف وخبر المبتدأ محذوف"
- والكسر على أن ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء
٢- بعد الفاء الجزائية كـ(من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم) قرىء بكسر ان وفتحها
٣- في نحو (أول قولي إني أحمد الله) وضابطه أن تقع خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى (أول قولي حمد الله) والكسر على جعل (أول قولي) مبتدأ و (إني أحمد الله) جملة أخبر بها عن المبتدأ وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ لأنها نفس المبتدأ في المعنى

بعض أحكام (إن) وأخواتها

حكم توسط خبرهنَّ

لا يتوسط خبرهن إلا ظرفا أو مجرورا كـ(إن في ذلك لعبرة - إن لدينا أنكالا) فالفرق بينها وبين (كان) وأخواتها أن الأفعال أمْكَنُ في العمل من الحروف فكانت أجملَ لِأَن يُتصرف في معمولِها - ويمتنع تقدم خبرهن عليهن من باب أولى

توسط خبرها إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً على ثلاثة أوجه :

١- ما لا يجوز ذلك فيه بل يجب تأخره إذا اقترن بلام الابتداء كـ(إن زيدا لفي الدار)

٢- ما يجب توسطه وذلك إذا اتصل الاسم بضمير يعود إلى المجرور كـ(إن في الدار صاحبها) - أواتصل الاسم بلام الابتداء كـ(إن في الدار لزيداً)

٣- ما يجوز فيه الأمران وذلك فيما عدا ما ذكرنا

يجوز أن يُفصَلَ بين اسم إن وخبرها بالأجنبي بغير خلاف سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم وسواء أكان الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا أم لم يكن كـ(إن في القصر - لو دخلنا - غزالا ..مصفقا موصدا عليه الحجابُ)

حذف خبر (إنَّ) أو إحدى أخواتها

- ذهب سيبويه إلى جواز حذف خبر (إنَّ) مطلقا فقد حُذِف الخبرُ واسمُ إن نكرة كـ(إن محلا وإن مرتحلا) ، وورد (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) وادعاءُ أن الواو زائدة والخبر هو الجملة بعدها خلاف الأصل
- كثر حذف خبر (ليت) إذا كان اسمها كلمة (شعري) وبعدها استفهام كـ(أَلا ليت شعري هل إلى أُم جَحْدَر...سبيل؟ فأَما الصبرُ عنها فلا صبرا)
- حُذِفَ خبر (لكنَّ) كـ(فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ..ولكنّ سَيْرًا في عِراض المَواكِبِ)

مُصطَفَى دَنْقَش

(لا) على ثلاثة أقسام

- **ناهية**
  - فتختص بالمضارع وتجزمه (لا تحزن إن الله معنا)
- **نافية**
  - وهي نوعان
    - **داخلة على معرفة**
      - يجب اهمالها وتكرارها كـ(لا زيد في الدار ولا عمرو)
    - **داخلة على نكرة**
      - نوعان
        - **عاملة عمل (ليس)**
          - ترفع الاسم وتنصب الخبر وهو قليل
        - **عاملة عمل (إن)**
          - تنصب الاسم وترفع الخبر
          - والكلام الآن فيها وهي التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال (لا) النافية للجنس
- **زائدة**
  - دخولها في الكلام كخروجها فلا تعمل شيئا (ما منعك ألا تسجد)

(لا) النافية للجنس

شروط عملها

الشروط ثلاثة
١- كونها نافية للجنس ٢- كون معمولاها نكرتين
٣- كون الاسم مقدما والخبر مؤخرا
٤- ألا يدخل عليها حرف جر فإن دخل كـ(جئت بلا زادٍ) كانت (لا) زائدة بين الجار والمجرور

إذا تخلف أحد الشرطين الثاني والثالث..لم تعمل ووجب تكرارها
- فالأول كـ (لا زيد في الدار ولا عمرو)
- والثاني كـ (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون)
وأما (قضية ولا أبا حسن لها - لا قريش بعد اليوم) و (أرى الحاجات عند أبي خبيب..نكدن ولا أمية في البلاد) فمؤول بتقدير (مِثْل) أي (ولا مثل أبي حسن - لا مثل قريش - لا مثل أمية
أي فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مكانه، وهناك تخريج آخر وهو أن المراد ما اشتهر به هذا العَلَم من الصفات فكأنه قال (ولا كريم في البلاد)

علة البناء
كثير من المحققين على أن علة بناء اسم لا أنها واسمها قد تركبا معا كتركب خمسة عشر ولهذا يجعلونهما معا في قوة المبتدأ وأما إعراب اسم لا المضاف أو الشبيه به فلوجهين :
١- الإضافة من خصائص الأسماء فوجودها يعارض البناء
٢- لا يمكن تركب لا مع الاسم المضاف لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء
مصطفى : بل يركبون ثلاثة أشياء كـ (لا رجلَ ظريفَ)
- وقد ذهب المبرد إلى أن اسم (لا) إذا كان مثنى أو مجموعا كان معربا لأن التثنية من خصائص الأسماء فهما يعارضان البناء، وهو قول مردود فهو نفسه قد وافق الجمهور على بناء المنادى المثنى والمجموع

كيفية عملها

اسمها مفرد
- أي غير مضاف ولا شبيه به فيبنى على ما ينصب به لو كان معربا
- وإن كان جمع مؤنث سالما بني على الكسر وقد يبنى على الفتح نحو لا مسلمات في الدار ، وقد روي بالوجهين (لا سابغات ولا جأواء باسلة ... تقي المنون لدى استيفاء آجال)
(إن الشباب الذي مجد عواقبه..فيه نلذ ولا لذاتِ للشيب)
يُرْوَى بكسر لذات وفتحه

اسمها مضاف أو شبيه به
ظهر النصب فيه

- المضاف كـ (لا صاحب علم ممقوت)

- الشبيه بالمضاف
هو ما اتصل به شيء من تمام معناه إما مرفوع به كـ (لا قبيحا فعله ممدوح) أو منصوب به كـ (لا طالعا جبلا حاضر) أو مخفوض بخافض يتعلق به كـ (لا خيرا من زيد عندنا)

بعض حالات (لا)

إذا تكررت لا مع النكرة
- جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع
١- فإن فتحت فلك في الثانية ثلاثة أوجه الفتح والنصب والرفع
٢- وإن رفعت فلك في الثانية وجهان الرفع والفتح ويمتنع النصب
فهذه خمسة أوجه

إن لم تتكرر (لا) مع النكرة الثانية
- لم يجز في الأولى الرفع ولا في الثانية الفتح بل تقول : (لا حولَ وقوة أو قوة) بفتح حول لا غير ونصب قوة أو رفعها
كـ (فلا أب وأبنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدا وتأزرا
ويجوز فلا أب وابنٌ

يكثر حذف الخبر اذا علم (لا ضير) أي لا ضير علينا وبنو تميم يوجبون حذفه إذا كان معلوما
- وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحدٍ فضلا عن أن يجب وذلك كـ«لا أحد أغير من الله»
- ولغة طيئ تلتزم حذف خبر (لا) أصلا ولهذا قيل في قول حاتم: (ولا كريمَ من الوِلدان مَصبُوحُ) إن حاتما فارق طائيته في هذا البيت

إن كان اسمها مفردا ونعت بمفرد
- فله أحوال

لم يفصل بينهما فاصل كـ (لا رجل ظريف في الدار)
- جاز في الصفة
١- الرفع على موضع لا مع اسمها فهما في موضع الابتداء
٢- النصب على موضع اسمها فموضعه نصب بلا العاملة عمل إن
٣- الفتح على تقدير أنك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما

إن فصل بينهما فاصل أو كانت الصفة غير مفردة
- جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح
- فالأول كـ (لا رجلَ في الدار ظريفٌ وظريفاً)
- والثاني نحو لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا

أفعال القلوب (ظن وأخواتها)
تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

ظن كـ(وإني لأظنك يا فرعون مثبورا)
- الأصل في ظن الناصبة للجزئين أن تكون بمعنى الحُسْبَان ، وربما جاءت بمعنى اليقين فتكون أيضا ناصبة ، وإذا جاءت بمعنى اتَّهَمَ نصبت مفعولا واحدا
- كـ(عُدِمَ لي مالٌ فظننت زيداً) و (وما هو على الغيب بضنين) أي ما هو بمتهم على الغيب وأما من قرأ بالضاد فمعناه ما هو ببخيل

رأى كـ(إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا)
- الأصل فيها أن تدل على اليقين وقد تأتي للظن فتنصب مفعولين أيضا
- وقد تأتي من الرأي فتنصب مفعولين أيضا كـ(رأى أبو حنيفة السّلمَ حلالاً) ، وقد تتعدى لواحد كـ(رأى أبو حنيفة حل السّلَمِ)

حسب كـ(لا تحسبوه شرا لكم)

درى كـ(دُرِيْتَ الوفي العهد ياعرو فاغتبط..فإن اغتباطا بالوفاء حميد)
- أكثر النحاة لم يَعُدَّ درى من أفعال القلوب الناصبة للمفعولين ، وزعموا أن نصبها المفعولين لكونها تضمنت معنى عَلِمَ ، والأكثر في العربية تعديها لواحد بالباء كـ(دَرَيتُ بكذا) وإذا زيدت عليها الهمزة تعدت بنفسها لواحد ولثانٍ بالباء كـ(ولا أدراكم به) فإن دخلت هذه على استفهام تعدت لثلاثة كـ(وما أدراك ما القارعة) فالكاف مفعول أول ، وجملة (ما القارعة) مبتدأ وخبر في محل نصب سدت مسد المفعولين الثاني والثالث

خال كـ(يخال به راعي الحمولة طائرا)
- وهي ماضي يَخال وقد تأتي بمعنى ساس كـ(خال فلانٌ المالَ) وبمعنى رعى كـ(خال فلانٌ على أهله) ومضارعه يخول ، وقد تأتي بمعنى تكبر وليست حينئذٍ من أفعال القلوب

زعم كـ(زعمتني شيخا ولست بشيخ..إنما الشيخ من يدب دبيبا)
- الأكثر في زعم أن تدل على الرجحان ، والأكثر أن تتعدى للمفعولين بواسطة أن المخففة من الثقيلة كـ(زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) أو بواسطة أنّ المشددة كـ(وقد زعمت أنّي تغيرت بعدها ..ومن ذا الذي يا عَزّ لا يتغير)
واختلفوا في تعديه بغيرهما فزعم الأزهري منعه إلا في ضرورة الشعر ولكن الشواهد تجيزهُ كـ(فإن تَزعُميني كنتُ أجهلُ فيكمُ . فإني شريتُ الحِلمَ بعدكِ بالجهلِ)

وجد كـ(تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا)
- وهي للدلالة على إصابة الشيء على صفة ، وقد تأتي بمعنى حزن أو حقد فلا تتعدى أصلاً كـ(وجدت على الميت - وجدتُ على المسيء)

علم كـ(فإن علمتموهن مؤمنات)
- تعمل إن دلت على اليقين أو على الظن
- وليس منه (عَلِمَ) بمعنى (عرف) كـ(والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا)

(**جَعَلَ**) بمعنى اعتقد كـ(وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا)

حجا كـ(قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة..حتى ألمت بنا يوما ملمات)
- وليس منه (حجا) بمعنى (قصد) كـ(حجوت بيت الله)
حكى العينى أنه لم ينقل أحدٌ من النحاة أن (حجا يحجو) ينصب مفعولين غير ابن مالك ثم تبعه مقلدوه وشارحو كلامه ومنهم المؤلف

هَبْ كـ(فقلت أجرني أبا خالد..وإلا فهبني امرأ هالكا)، أي اعتقدني
- (هب) الدال على معنى اعتقد فعل أمر جامد فأما وهب يهب هب فمن الهبة ، وأما (وهبني الله فداك) أى جعلنى فداك
- والأكثر تعدى (هب) إلى مفعوليه صراحة وقد يدخل على أنَّ المؤكدة المصدرية واختلف العلماء فى ذلك فذهب الجرمى وابن سيده والجوهرى والحريرى إلى انه لحن ، وقال الأثباتُ : ليس لحنا لأنه واقع فى العربية وفى قول عمر: "هب أنَّ أبانا كان حماراً"

تَعَلَّمْ كـ(تعلم شفاء النفس قهر عدوها..)
- والأكثر فيها التعدي إلى (أنّ) وصلتها كـ(تعلم رسول الله أنك مدركي..وأن وعيدا منك كالأخذ باليد)
- فيتعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المخففة من المثقلة أيضا كـ(فتعلمى أن قد كَلِفتُ بكم . ثم افعلى ما شئتِ عن عِلمِ)

بعض أحكام هذه الأفعال

الإعمال

١ - واجب إذا تقدمت عليهما ولم يأت بعدها معلق كـ(ظننت زيداً عالماً)

هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون جواز الإلغاء مع تقدم العامل وعدم ذكر معلق بعده واستدلوا بـ(أرجو وآمل أن تدنو مودتها .. وما إخال لدينا منك تنويلُ)

والبصريون يجعلون هذا البيت إما من قبيل الإلغاء لأن الفعل غير واقع فى أول الكلام بسبب تقدم لحرف النفى وزعموا أن شروط وجوب الإعمال بالإضافة لما شرطه المؤلف ألا يتقدم على الفعل شيء، وإما أن يكون من قبيل التعليق بتقدير لام ابتداء بين الفعل ومعمولاته والتقدير: (وما إخال للدينا منك تنويل)

٢- جائز إذا توسطت بينهما نحو زيدا ظننت عالما أو تأخرت عنهما نحو زيدا عالما ظننت

التوسط بين المفعولين كـ(زيداً ظننتُ عالماً) بالإعمال ويجوز (زيدٌ ظننتُ عالمٌ) بالإهمال وهل للوجهان سواء أو الإعمال أرجح فيه مذهبان

التأخر عن المفعولين كـ(زيدٌ عالمٌ ظننتُ) بالإهمال وهو الأرجح بالاتفاق ويجوز (زيداً عالماً ظننتُ) بالإعمال

الإلغاء

هو إبطال عملها في اللفظ والمحل لتوسطها بين المفعولين أو تأخرها عنهما

الفرق بين الإلغاء والتعليق

- الفرق بينهما في الحكم حاصله أن الإلغاء جائز فكل موضع جاز فيه الإلغاء فالإعمال فيه جائز ، وأما التعليق فواجب فلا يجوز الإعمال في موضع من مواضعه

مُصْطفَى دَنْقَش

التعليق

هو إبطال عملها لفظا لا محلا لاعتراض ما لَهُ الصدارة بينها وبين معموليها

أولاً: المراد بما لَهُ صدر الكلام :

١- (ما) النافية : كـ(علمتُ ما زيدٌ قائمٌ) ٢- (لا) النافية:كـ(علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو)

٣- (إنْ) النافية : كـ(وتظننون إن لبثتم إلا قليلا) أي ما لبثتم إلا قليلا

٤- لام الابتداء : كـ(علمتُ لزيدٌ قائمٌ) و (وَلَقَد علمُوا لمن اشْتَرَاهُ مَالَه فِي الآخرة من خلاق)

٥- (لام) جواب القَسَم : كـ(ولقد علمت لتأتين منيتي) وهذه الجملة لا محل لها باعتبارها جوابا للقسم ولها محل نصب باعتبار كونها في مقام مفعولي علمتُ

٦- الاستفهام : كـ(علمتُ أزيدٌ قائمٌ)

- وكذا إذا كان في الجملة اسم استفهام سواء كان أحد جزئي الجملة أو كان فضلة فالأول كـ(ولتعلمن أينا أشد عذابا) والثاني كـ(وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)

- وربما توهم بعضهم انتصاب أي بيعلم وهو خطأ لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله بل هو منصوب على المصدر بما بعده وتقديره ينقلبون أي انقلاب

٧- (لعل) من جملة المعلقات كـ(وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع) ذكره أبو علي وأبو حيان لأنه أشبه الاستفهام فما بعده ليس خبرا

- وجعل بعضهم التعليق بسبب (لعل) خاصا بما إذا كان الفعل (درى) ولم أعثر على شاهدٍ لوقوع (لعل) معلقا بغير (درى) ، ولهذا أميل إليه

- و(درى) وما اشتق منه يُعلَّقُ عن العمل بغير (لعل) كالاستفهام

٨-(لو) وذكرها ابن مالك كـ(وَقد علم الأقوام لَو أن حاتما..أَرَادَ ثراء المَال كَانَ لَهُ وفر)

٩- (كم) الخبرية: وفيها خلاف ،وحمل عليه (ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون) وقدر (كم) خبرية منصوبة بأهلكنا والجملة سدت مسد مفعولي (يروا - أنهم) بتقدير بأنهم وكأنه قيل أهلكناهم بالاستئصال وهذا الإعراب والمعنى صحيحان لكن لا تتعين خبرية (كم) بل يجوز كونها استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود (مَنْ أهلكْنَا) يجوز أن تكون مَن موصولة وجوز الفراء انتصاب (كم) بـ(يروا) وهو سهو سواء قدرت خبرية أو استفهامية فـ(كم) لها الصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها خبرية أو استفهامية

١٠ - (إنّ) التي في خبرها اللام : كـ(علمت إن زيدا لقائم) ذكره جماعة من المغاربة والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا (إنّ) إلا أن ابن الخباز حكى جواز (علمت إن زيدا قائم) مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق هو (إنّ)

ثانياً: سبب التسمية بالتعليق: لأن العاملَ عاملٌ في المحل وليس عاملا في اللفظ فهو عامل لا عامل فشُبِّهَ بالمرأة المعلقة

- والدليل على أن الفعل عامل في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كـ(وما كنت أدري قبل عزة ما البكي..ولا موجعاتِ القلب حتى تولت)

عمل الفعل اللازم والمتعدي:

- الأفعال كلها مشتركة في أمرين:

أولاً: تعمل الرفع فهو إما ناقص فيرفع الاسم وإما تامٌّ فيرفع الفاعل

ثانياً: تنصب الأسماء غير خمسة أنواع:

١ – المشبه بالمفعول به : فتنصبه عند الجمهور الصفات نحو (حسنٌ وَجْهَهُ)

٢– الخبر : فينصبه الفعل الناقص وتصاريفه كـ(كان زيدٌ قائما) لمقدمة لوضوح ذلك

٣– التَّمْييز : فينصبه الاسم المبهم المعنى كـ(رطل زيتا) أو الفعل المجهول النسبة كـ(طاب زيد نفسا) وكذلك تصاريفه كـ(هو طَيِّبٌ نفساً)

٤– المفعول المطلق : فينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه كـ(قم قياما – هو قائم قياما) ويمتنع (ما أحسنه إحسانا – كنت قائما كونا)

٥– المفعول به : فينصبه الفعل المتعدي بنفسه كـ(ضربت زيدا)

الفعل بحسب المفعول به

ما لا يطلب مفعولا به

- له علامات:

١ - أن يكون على وزن فَعُلَ كـ(ظَرُفَ - شَرُفَ - كَرُمَ) وأما قولهم (رَحُبَتْكُم الطاعةُ وطَلُعَ اليَمَنَ) فضُمِّنَا معنى (وَسِعَ وبَلَغَ) الفارسي حكى أن هذيلا تعديها إذا كانت قابلة للتعدي

٢ - أن يدل على حدوث صفة حسية كـ(طال الليل وقصر النهار)
- واحترزت بالحسية من نحو (عَلِمَ وفَهِمَ وفَرِحَ) فالأول متعد لاثنين (علمت زيدا فاضلا) والثاني لواحد بنفسه (فهمت المسألة) والثالث لواحد بالحرف (وفرحت بزيد)

٣ - أن يدل على حدوث ذات: (حَدَثَ أمرٌ، عَرَضَ سَفَرٌ)
- فإن قيل: (حدث لي أمرٌ - عرض لي سفرٌ) فالجار والمجرور يقعان بعد الفعل اللازم ومعلومٌ أن الجار والمجرور المتعلق بفعلٍ ما هو مفعول به في المعنى
والجواب: أ- منع تعلق الجار والمجرور بالفعل بل هو متعلق بمحذوف
ب- تسليم أنه متعلق لا على جهة وقوعه عليه بل بل لكونه سببا وعلة للفعل فلا يكون مفعولا به بل هو مفعول لأجله

٤ - أن يكون على وزن (انْفَعَلَ) كـ(انكسر - انصرف)

٥ - أن يدل على عَرَضٍ كـ(مَرِضَ - فَرِحَ - بَطِرَ)

٦ - أن يكون على وزن (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) اللذين وصفهما على فَعِيل كـ(ذَلَّ فهو ذليل - سَمِنَ فهو سمين) وأحترز من نحو (بَخِلَ) فهو تعدى بالجار كـ(بخل بكذا)

ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار

- كـ(فَغَرَ) تقول:(فَغَرَ فاه وفَغَرَ فُوه)

ما يتعدى إلى واحد دائما بالجار

كـ(غضبت من زيد ومررت به أو عليه)
فإن قلت : وكذلك تقول فيما تقدم (ذل بالضرب وسمن بكذا) قلت المجروران مفعول لأجله لا مفعول به

ما يتعدى لواحد بنفسه دائما

كأفعال الحواس كـ(رأيت الهلال)

ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى

كـ(نقص) تقول:(نقص المالُ ونَقَصْتُ زيداً ديناراً) و(ثم لم ينقصوكم شيئا) وأجاز بعضهم كون (شيئا) مفعولا مطلقا أي نقصاً ما

تابع تعدية الفعل

ما يتعدى إلى اثنين
وقسمته قسمين

ما يتعدى إليهما دائما وهو ثلاثة أقسام :
١ - ما ثاني مفعوليه كمفعول (شَكَرَ) كـ(أَمَرَ واستغفَرَ)، تقول:(أمرتُك الخيرَ - أمرتك بالخير)
٢-ما أول مفعوليه فاعل في المعنى كـ(كسوته جبةً أعطيته ديناراً) فالمفعول الأول لابس وآخذ ففيه فاعلية معنوية
٣- ما يتعدى لمفعولين أولهما مبتدأ وثانيهما خبر في الأصل وهو أفعال القلوب وأفعال التصيير

ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو سبعة
- (أَعْلَمَ) المنقولة بالهمزة من (عَلِمَ) المتعدية لاثنين (أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً)
- (أَرَى) المنقولة بالهمزة من (رَأَى) المتعدية لاثنين (أريتُ زيداً عمراً فاضلاً) بمعنى أعلمته ومنه:(كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم)
- والبواقي ما ضُمِّنَ معنى (أَعْلَمَ) مِنْ (أنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدّث)
- وأصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين إلى الأول بنفسها وإلى الثاني بالباء أو (عَن) كـ(أنبئهم بأسمائهم) وقد يحذف الحرف كـ(من أنبأك هذا)مسألتان

ما يتعدى لمفعولين أولهما مطلقٌ من قيد حرف الجر والثاني تارة مطلق منه وتارة مقيد به، ومنها:
١ - (أَمَرَ) : أتأمرون الناس بالبر) و (أمرتك الخير فافعل ما أمرت به..) فجمع بين اللغتين
و سيبويه و الأعلم على أن الأصل في هذا الفعل التعدي إلى الثاني بحرف جر وقد يُحذف الجار فيتعدى بنفسه فالنصب عندهما على نزع الخافض ويُقتصَر فيه على المسموع
٢- (استغفر) : (أستغفر الله من عمدي ومن خطئي..ذنبي وكل امرئ لا شك مؤتزر)
ذكر المؤلف نفسه في المغني أن هذا الفعل ينصب المفعولين بنفسه دائما لأن الفعل الثلاثي المجرد وهو (غَفَرَ) ينصب مفعولا واحداً والسين والتاء الدالان على الطلب يزيدانه مفعولا، قال: وأما قولهم (استغفرت الله من الذنب) فهو على معنى أتوب إليه منه
٣- (اختار) : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) و(وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكى) أي اختر من الصبر والبكى أحدهما
٤- (كَنَى) : (كَنَيْتُه أبا عبد الله وبأبي عبد الله) ويقال أيضا (كَنَوتُه)
٥- (سَمَّى) : (سميته زيدا - سميته بزيد)، ومنه:(وسميته يحيى ليحيا فلم يكن..لأمر قضاه الله في الناس من بد)
٦- (دَعَا) بمعنى سمى : (دعوته بزيد) و (دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن..أخاها ولم أرضع لها بلبان)
احترز بسمى عن دعا بمعنى نادى الذي يتعدى إلى واحد كقول علي:(لما رأيت الأمر أمرا منكرا.. أججت ناري ودعوت قنبرا)
٧- (صَدَقَ) : (ثم صدقناهم الوعد) و (صدقته في الوعد) ٨- زَوّجَ : (زوجناكها) و (وزوجناهم بحور عين)
٩ ، ١٠ - (كَالَ - وَزَنَ) : (كِلْتُ لزيدٍ طعامَهُ - كِلْتُ زيداً طعامَهُ)و (وزنْتُ لزيدٍ مالَه - وزنْتُ زيداً مالَهُ)
وأمّا:(وإذا كالوهم أو وزنوهم) فالمفعول الأول فيهما محذوف

إجراء القول كالظن

اختلف العرب في إجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين على لغتين

بنو سليم يجيزون ذلك مطلقا (قلت َزيداً منطلقاً)

غيرهم يوجب الحكاية (قلتَ زيدٌ منطلقٌ)

ولا يجيز إجراء القول مجرى الظن إلا بثلاثة شروط:

١ - أن تكون الصيغة (تقول) بتاء الخطاب سوّى أبو سعيد السيرافي قلتَ بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب وسوّى الكوفيون (قلْ) به بجامع الاشتمال على الدلالة على الخطاب، وقد ورد عن الحطيئة (إذا قلتُ أنّى آيبٌ أهلَ بلدةٍ.. وضعتُ بها عنهُ الوليّةَ بالهجرِ) ووجه الاستشهاد (أنى) بفتح الهمزة

٢ - أن يكون مسبوقا باستفهام ورد إجراء (تقولُ) مجرى الظن من غير تقدم استفهام كقول امرئ القيس: (إذا ما جرى شأوين وابتلَّ عِطفُهُ.. تقولُ هزيزَ الريحِ مرّتْ بأثأبِ)

٣ - أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول

- المتصل: (متى تقول القلصَ الرواسمَا.. يدنين أم قاسم وقاسما)
- المنفصل بالظرف: (أبعد بعد تقول الدار جامعة.. شملي بهم أم تقول البعدَ محتوما) وفيه شاهد آخر لإجراء القول مجرى الظن وهو (أم تقول البعدَ محتوما)، والفعل هنا مسبوق بأم المعادلة لهمزة الاستفهام فيدل على أن معادل الاستفهام مثل الاستفهام في هذا الموضع
- المنفصل بالمجرور: (أفي الدار تقولُ زيدا جالسا)
- المنفصل بالمفعول: (أجهالا تقول بني لوى.. لعمر أبيك أم متجاهلينا)
- ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية كـ(ءأنت تقول زيد منطلق)

حذف المفعول

- يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ويمتنع لغير دليل

١ - حذف الاثنين لدليل

- كـ(أين شركائي الذين كنتم تزعمون) أي تزعمونهم شركاء كذا قدروا والأحسن عندي أن يقدر أنهم شركاء لورود (زعمتم أنهم فيكم شركاء) فالكثير تعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أنَّ المؤكدة وصلتها وجرى أسلوب القرآن على ذلك فالأوفق لنظمه أن يُقدَّر في موضع الحذف ما جرت عادته بذكره

٢ - حذف أحدهما لدليل وبقاء الآخر

(ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) أي بخلهم هو خيرا لهم فحذف المفعول الأول وأبقى ضمير الفصل والمفعولَ الثاني

عنترة:(ولقد نزلت فلا تظني غيره..مني بمنزلة المحب المكرم) أي (فلا تظني غيره واقعا أو كائنا) وذلك الحذف جائز خلافا لابن ملكون ولا يجوز حذف كليهما بغير دليل على الأصح ولا حذفُ أحدِهما بغير دليلٍ بالإجماع

الفاعل

الفاعل

تعريفه

(اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعا منه أو قائما به)

ومنه (مات عمرو) ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت ومع ذلك فهو فاعل لأن الفعل أسند إليه

(الاسم المؤول)
يدخل فيه نحو أن تخشع في (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم)
الاسم المؤول : هو ما يُتَصَيّدُ من الكلام بواسطة حرف بنسبك مع ما بعده بمصدر

المؤول بالفعل
يدخل فيه مختلف في (مختلفٌ ألوانه) فهو في تأويل يختلف

(مقدم عليه)
خرج به نحو زيد من (زيد قام) فليس بفاعل
ذهب جمهور الكوفة إلى جواز تقدم الفاعل على فعله وأباه جمهور البصرة

(بالأصالة)
خرج به نحو زيد من قولك (قائم زيد) فإنه وإن أسند اليه شيء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة لأنه خبر فهو في نية التأخير

(واقعا منه أو قائما به)
فالأول كـ(ضرب زيد عمرا) والثاني كـ(عَلِمَ زيد)
- وخرج به (زيد) من (ضُرِبَ زيد) فالفعل المسند إليه واقع عليه وليس واقعا مَنه ولا قائما به

البدؤُ بالفاعل في التبويب لوجهين:

١ - لأن عامله لفظي وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ فعامله معنوي وهو الابتداء والعامل اللفظي أقوى من المعنوي بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي كما في عمل النواسخ للمبتدأ والخبر

مذهب البصريين أن العامل فى المبتدأ هو الابتداء وهو الراجح ، والكوفيون على أن العامل فى المبتدأ هو الخبر وعليه يكون العامل عندهم فى المبتدأ لفظيا ، وهو مذهب ضعيف

٢ -الثاني أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدمت ما هو الأصل

مُصطَفَى دَنْقَش

أحكام الفاعل

أن لا يتأخر عامله عنه

- فلا يجوز في نحو (قام أخواك) أن تقول (أخواك قام) وإنما يقال (أخواك قاما)

لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع

- فلا يقال (قاما أخواك - قاموا إخوتك - قمن نسوتك)
- ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل فعلا كان كـ«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» أو اسما كـ«أوَ مخرجيَّ هم» والأكثر أن يقال (يتعاقب فيكم ملائكة) أو (مخرجِيْ هم)
  - ليست الألف عندهم إلا علامة على تثنية الفاعل فإن جعلت الألف هي الفاعل والظاهر بعده بدلا كان جاريا على لغة جمهور العرب
- تنبيه: حديث «يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار» - روى مطولا «الملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» فامتنع قوم من الاحتجاج بها لأن الرواية المطولة بينت أنه ليس من لغة (أكلوني البراغيث)

لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل لئلا يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل متحمل لضميره

إذا كان الفعل نِعْمَ أو بِئْسَ

- حينئذٍ يجب في فاعله أن يكون إمَّا..
  1. اسما معرفا بـ(ال) كـ(نعم العبد)
  2. أو مضافا لما فيه (ال) كـ(ولنعم دار المتقين)
  3. أو مضمرا مستترا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز كـ(بئس للظالمين بدلا) أي بئس هو أي البدل بدلا
- إذا استوفت نِعْمَ فاعلَها الظاهر أو المضمر وتمييزَه جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم فقيل (نعم الرجل زيد - نعم رجلا زيد)
  - وإعرابه مبتدأ والجملة قبله خبر والرابط بينهما العموم الذي في (ال) - ولا يجوز بالإجماع تقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال (نعم زيد الرجل) ولا على التمييز خلافا للكوفيين فلا يقال (نعم زيد رجلا)
  - ويجوز بالاجماع تقدم المخصوص على الفعل والفاعل (نحو زيد نعم الرجل) ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل كـ(إنا وجدناه صابرا نعم العبد) أي هو أي أيوب

تابع أحكام الفاعل

إذا كان مؤنثا لحق عامله تاء التأنيث الساكنة إن كان فعلا ماضيا أو المتحركة ان كان وصفا كـ(قامت هند - زيدٌ قائمةٌ أمُه) وإلحاق التاء إما جائز أو واجبا

التأنيث الراجح
١- أن يكون المؤنث اسما ظاهرا مجازي التأنيث ونعني به ما لا فرج له كـ(طلعت الشمس وطلع الشمس) والتأنيث أرجح
٢- أن يكون المونث اسما ظاهرا حقيقي التأنيث وهو منفصل من العامل بغير إلا كـ(حضرت القاضيَ امرأةٌ) ويجوز (حضر القاضيَ امرأةٌ) والأول أفصح ، والمبرد يخص التذكير بالشعر

التأنيث الواجب وهو مسألتان

المؤنث الحقيقي التأنيث الذي ليس مفصولا ولا واقعا بعد نِعْمَ أو بِئْسَ كـ(إذ قالت امرأة عمران) وسواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعاً جمع تصحيح (قامت الهندان - قامت الهندات)
- فأما (تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما..وهل أنا ألا من ربيعة أو مضر) فضرورة إن قدر الفعل ماضياً وأما إن قدر مضارعا وأصله تتمنى فحذفت إحدى التاءين كـ(فأنذرتكم نارا تلظى) فلا ضرورة
- وأما (إذا جاءك المؤمنات) فإنما جاز لأجل الفصل بالمفعول

أن يكون ضميرا متصلا لمؤنث حقيقي أو مجازي كـ(هند قامت - الشمس طلعت) فأما (ان السماحة والمروءة ضمنا..قبرا بمرو على الطريق الواضح) ولم يقل (ضمنتا) فضرورة

- ومن أحكام ما يشذ عن المطرد الجاري على ألسنة العرب أنه ليس لنا أن نستعمل مثله لا في النثر ولا في الشعر لأن ما كان يجوز للعرب من الضرائر في أشعارهم لا يجوز لنا في أشعارنا

التأنيث الجائز

التأنيث المرجوح
أن يكون الفاعل مفصولا بـإلا
كـ(ما قام إلا هند)
- فالتذكير أرجح باعتبار المعنى فالتقدير (ما قام أحد إلا هند)
- ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ كـ(ما برئت من ريبة وذم..في حربنا الا بنات العم)
- ودليل جوازه في النثر قراءة بعضهم (إن كانت إلا صيحةٌ واحدةٌ) بالرفع وقراءة جماعة السلف (فأصبحوا لا يُرى إلا مساكنُهم) وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر وهو محجوج بما ذكرنا

أن يكون العامل نِعْمَ أو بِئْسَ
كـ(نعمت المرأة هند - نعم المرأة هند)
فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على معنى الجنس لأنهم مدحوا الجنس عموما ثم خصوا من أرادوا مدحه

أن يكون الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع
كـ(جاء الزيود - جاءت الزيود - جاءت الهنود - جاء الهنود)
فمن أنث فَعَلَى معنى الجماعة ومن ذكر فعلى معنى الجمع ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح فإنه يحكم لهما بحكم مفرديهما
فاللفظ الدال على الجمع أشياء لأن هذا الدال إما أن يكون جمعا حقيقة مكسراً أو صحيحاً أو يكون اسم جمع أو يكون اسم جنس جمعي
وكان ينبغي جواز الوجهين في كل ذلك ولكن في ذلك مذاهب:
١- تجويز الوجهين فيها جميعا (جمهور الكوفة)
٢- تجويز الوجهين فيها كلها إلا جمع المذكر السالم (أبو علي الفارسي)
٣- تجويز الوجهين فيها كلها إلا جمع المذكر السالم فيجب تذكيره ومع المؤنث السالم فيجب تأنيثه لأن الجمع السالم يبقى فيه لفظ المفرد على ما كان عليه بخلاف الأنواع الأخرى (جمهور البصرة)

تابع أحكام الفاعل

مواضع حذف الفاعل

- (ما قام إلا هند) - لأن ما بعد إلا ليس الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدر والتقدير (ما قام أحد إلا هند)
- فاعل المصدر - كـ(أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة) وتقديره أو إطعامه يتيما
- في باب النيابة - كـ(قضي الأمر) أصله (قضى الله الأمر)
- فاعل أفعل في التعجب إذا دلَّ عليه مقدم مثلُه - كـ(أسمع بهم وأبصر) أي وأبصر بهم فحذف بهم من الثاني لدلالة الأول عليه وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور
- وقد يُحذف الفاعل لعلة تصريفية
  - أن يكون الفعل مضارعا مسندا إلى واو الجماعة مؤكدا بالنون الثقيلة - كـ(لا تضرِبُنّ يا زيدون) وكذا (لا تضرِبِنّ يا هندُ) فواو الجماعة وياء المخاطبة محذوفان للتخلص من التقاء الساكنين
  - الواو من (الزيدون أتقنوا العمل) والياء من (اضربي الكسول يا هندُ) والألف من (الزيدان أتقنا العمل) - ولم يعبأ المؤلف بهذا الحذف لأن المحذوف لعلة كالثابت

قد يتقدم المفعول على الفاعل على قسمين جائز وواجب

- الجائز كـ(ولقد جاء آل فرعون النذر) - و (جاء الخلافة أو كانت له قدرا .. كما أتى ربه موسى على قدر) - ولو قُدِّم الفاعل لجاز لأن الضمير حينئذ يكون عائدا على متقدم لفظا ورتبة
- وجوب تقدم المفعول على الفاعل ١- نحو (وإذ ابتلى ابراهيم ربه) لأنه لو قدم الفاعل هنا للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز ٢- نحو (ضربني زيد) فلو قيل (ضرب زيدٌ إياي) لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك أيضا لا يجوز ٣- نحو (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) فأيا مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوبا لأنه شرط والشرط له صدر الكلام
- وجوب تقدم الفاعل على المفعول
  ١- نحو (ضرب موسى عيسى) لانتفاء الدلالة فلو وجدت قرينة معنوية كـ(أرضعت الصغرى الكبرى - أكل الكمثرى موسى) أو لفظية كـ(ضربت موسى سلمى - ضرب موسى العاقلُ عيسى) جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه لانتفاء اللبس

<u>نائب الفاعل</u>

- تعريفه: (ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه)

تسميته:

- يعبرون عنه بـ(مفعول ما لم يسم فاعلُه) والعبارة الأولى أولى لوجهين

١ - النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره

٢ - المنصوب في نحو (أعطِيَ زيدٌ دينارا) يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم

بعض علل حذف الفاعل

- يجوز حذف الفاعل إما :

١- للجهل به : كـ(سرق المتاع)

٢- لغرض لفظي : كـ(من طابت سريرته حمدت سيرته) للحفاظ على السجعة

٣- لغرض معنوي : كأن لم يتعلق غرض بذكره

أحكام الفعل المحذوف فاعله

١- وجب تغيير الفعل بضم أوله ماضيا كان أو مضارعا وبكسر ما قبل آخره في الماضي وبفتحه في المضارع كـ(ضُرِبَ - يُضْرَبُ)

٢- إذا كان مبتدأ بتاء زائدة شارك ثانِيه أولَه في الضم كـ(تُعُلِّمَتْ المسألةُ)

٣- إذا كان مبتدأ بهمزة وصل شرك ثالثُه أولَه كـ(اُنْطُلِقَ - اُضْطُرَّ)

٤- إذا كان الفعل الماضي ثلاثيا معتل الوسط كـ(قال - باع) جاز لك فيه ثلاث لغات :

أ- وهي الفصحى : كسر ما قبل الألف فنقلب الألف ياء

ب- إشمام الكسر شيئا من الضم تنبيها على الأصل وهي لغة فصيحة أيضا

ج- إخلاص ضم أوله فيجب قلب الألف واوا (قُولَ - بُوعَ) وهي قليلة

أحكام نائب الفاعل

يقوم مقام الفاعل ويُعطى أحكامه المذكورة له في بابه فيصير مرفوعا وعمدة بعد أن كان فضلة وواجبَ التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثا

إن لم يكن في الكلام مفعول به
- ناب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر كـ(سير فرسخٌ - صيم رمضانُ - مُرَّ بزيد - جُلِسَ جلوسُ الأميرِ - جُلِسَ أمامُك)
- لا يجوز نيابة الظرف والمصدر والجار إلا بثلاثة شروط:

١- أن يكون مختصا
فلا يجوز (ضُرِبَ ضربٌ - صِيمَ زمنٌ) لعدم اختصاصها فإن قلت (ضُربَ ضربٌ شديدٌ - صيمَ زمنٌ طويلٌ) صحَّ لحصول الاختصاص بالوصف

٢- أن يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظرفية أو المصدرية
- فلا يجوز (سبحان الله) بالضم على كونه نائب فاعلِ فعلِهِ المقدر على أن تقديره (يسبح سبحان الله)
- ولا (يجاء إذا جاء زيد) على أن إذا نائبة عن الفاعل لأنهما لا يتصرفان

٣- أن لا يكون المفعول به موجودا
- فلا تقول (ضرب اليوم زيدا) خلافا للأخفش والكوفيين واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قومًا بما كانوا يكسبون) وبـ (وإنما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبَه) و(أتيح لي من العدى نذيرا..به وقيت الشر مستطيرا)
- فأقيم بـ (ما - بذكر) مع وجود (قوما - قلبه) وأجيب عن البيت بأنه ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم (قل للذين آمنوا يغفروا أي ليجزي الغفران قوما) وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وذلك جائز

أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه

لا يحذفان

لأنهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء فورود ما ظاهره الحذف محمولٌ على أنهما ضميران مستتران

ومنه: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» ففاعل «يشرب» ليس ضميرا عائدا إلى ما تقدم وهو الزاني لأنه خلاف المقصود ولا الأصل (ولا يشرب الشارب) فحذف الشارب لأن الفاعل عمدة فلا يُحذف وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه يشرب فإن يشرب يستلزم الشارب وَحَسّنَ ذلك تقدمُ نظيره وهو «لا يزني الزاني» وعلى ذلك فقس وتلطف لكل موضع بما يناسبه

وعن الكسائي إجازةُ حذف الفاعل وتابَعَهُ السهيلي وابن مضاء

-فقد حذف الفاعل في مواضع عديدة ومنها مواضع قياسية كما لو أقيم مقام الفاعل حال مُفَصِّلَةٌ (كرة ضربت بصوالجة.. فتلقفها رجل رجل) فأصل الكلام فتلقفها الناسُ رجلا رجلا

عاملهما قد يحذف لقرينة

١ - الحذف الجائز : كـ(زيد) جوابا لمن قال (من قام؟)

٢- الحذف الواجب : ضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسر له وقد اجتمع المثالان في (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ..وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ)

لا يكونان جملة على الصحيح

- وزعم قومٌ أنه جائز واستدلوا بـ:

١ - (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه)

- وأجيب: الفاعل فيها ضمير مستتر عائد إما على مصدر الفعل والتقدير (ثم بدا لهم بداء) ويؤيده ذلك أن اسناد بدا الى البداء قد جاء مصرحا به في قول الشاعر (لعلك والموعود حق لقاؤه..بدا لك في تلك القلوص بداء) وإما على السَّجْنِ المفهومِ من (ليسجننه) ويدل عليه (قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه)

٢- (وتبين لكم كيف فعلنا بهم)

- وأجيب: (وتبين هو) أي التبين وجملة الاستفهام مفسرة

٣- (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض)

- وأجيب: ليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف وانما هو من الإسناد اللفظي أي وإذا قيل لهم هذا اللفظ والإسناد اللفظى جائز في جميع الألفاظ كقول العرب (زعموا مطية الكذب) وفي الحديث «لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة»

مُصطَفَى دَنْقَش

المنصوبات

أنواعها خمسة عشر
١- المفعول المطلق
٢- المفعول به
٣- المفعول فيه
٤- المفعول معه
٥- المفعول له
٦- المنصوب بالصفة المشبهة
٧- الحال
٨- التمييز
٩- المستثنى
١٠- خبر كان وأخواتها
١١- خبر كاد وأخواتها
١٢- خبر الحروف النافية
١٣- اسم إن واخواتها
١٤- اسم (لا)
١٥- الفعل المضارع المنصوب

ومنها المفاعيل

أنواع المفاعيل

١- المفعول به
ومنه:
- المنادى
- والمنصوب على الاختصاص
- المنصوب على الإغراء

٢- المفعول المطلق
٣- المفعول فيه
٤- المفعول معه
٥- المفعول له

تنبيه
- نقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولا به وقدر (سرت وجاوزت النيل)
- ونقص الكوفيون منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل (قعدت جلوسا)
- وزاد السيرافي سادسا وهو المفعول منه كـ(واختار موسى قومه سبعين رجلا) لأن المعنى من قومه
- وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه

المفعول به منصوب

فائدة

الفاعل لا يكون إلا واحدا لأن الرفع ثقيل والمفعول يكون واحدا فأكثر فالنصب خفيف فجعلوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير قصدا للتعادل

تعريفه

هو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ(ضربت زيدا)

هذا الحد لابن الحاجب وقد استشكل بـ (ما ضربت زيدا و لا تضرب زيدا) والجواب : والمراد بالوقوع التعلق المعنوي لا المباشرة أعني تعلقه بما لا يعقل الا به ولذلك لم يكن الا للفعل المتعدي ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو أردت السفر لعدم المباشرة

خرج بـ(وقع عليه) المفعول المطلق فهو نفس الفعل والظرف فالفعل يقع فيه والمفعول له فالفعل يقع لأجله والمفعول معه فالفعل يقع معه لا عليه

الناصب للمفعول واحد من أربعة :

١ـ الفعل كـ(وورث سليمانُ داودَ)
٢ـ الوصف كـ(إن الله بالغُ أمرَهُ)
٣ـ المصدر كـ(ولولا دفع الله الناسَ)
٤ـ اسم الفعل كـ(عليكم أنفسكم)

ذكر المفعول به وحذفه

- كونه مذكورا هو الأصل
- قد يضمر جوازا إذا دل عليه دليل مقالي أو حالي فالأول نحو (قالوا خيرا) أي أنزل ربنا خيرا ، والثاني كقولك لمن تأهب لسفرٍ (مكة) بإضمار تريد
- وقد يضمر وجوبا في مواضع منها باب الاشتغال ، وكان الحذف هنا واجبا لأن العامل المؤخر مفسر له فلم يجمع بينهما

المنادى

المنادى من المفعول به
لأن (يا عبد الله) أصله (أدعوا عبد الله) فحذف الفعل وأنيب (يا) عنه

أحكام المنادى

- حق المناديات النصب لأنها مفعولات ولكن النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادى مبنيا وانما يكون مبنيا اذا أشبه الضمير بكونه مفردا معرفة فإنه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبها

يستحق البناء بأمرين

إفراده وتعريفه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا

- الإفراد : أن لا يكون مضافا ولا شبيها به
- التعريف : أن يكون مرادا به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو أو معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه كرجل وإنسان تريد بهما معينا كـ(يا زيدُ - يا زيدان - يا زيدون)

ينصب لفظا في ثلاث مسائل

أن يكون مضافا كـ(يا عبد الله)

- سواءٌ كانت الإضافة محضة كـ(يا عبد الله) أو غير محضة كـ(يا حسن الوجه) ويجوز لك مناداة كل اسم مضاف إلا إذا كان مضافا إلى ضمير الخطاب كـ(يا غلامك)

أن يكون نكرة غير مقصودة كقول الأعمى (يا رجلا خذ بيدي)

- سواءٌ كان جامدا كـ(يا رجلا) أو مشتقا كقول الغريق (يا واقفا أنقذني) فإن اتصل بهذا المشتق شيء صار شبيها بالمضاف كـ(يا واقفا بالشط أنقذني)

أن يكون شبيها بالمضاف
وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسما مرفوعا بالمنادى كـ(يا محمودا فعلُه) أو منصوبا به كـ(يا طالعا جبلا) أو مخفوضا بخافض متعلق به كـ(يا رفيقا بالعباد) أو معطوفا عليه قبل النداء كـ(يا ثلاثة وثلاثين) في رجل سميته بذلك

- ومن الشبيه بالمضاف الاسمُ النكرة الذي نُعِتَ بجملة أو شبه جملة كـ(يا عظيما يُرجى لكل عظيم)

فابن مالك يجعل هذا نوعا مستقلا ، ويسميه (الملحق بالشبيه بالمضاف) وجعل ابن الحاجب الاسم الموصول من الشبيه بالمضاف كـ: (مِنَ أجْلِكَ يا التي تيّمتِ قلبي .. وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عَنِّي)

مسائل في المنادى

يجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب اذا اضطر الى تنوينه كـ(ضربت صدرها الي وقالت..يا عديا لقد وقتك الأواقي)

يجوز في المنادى أن يفتح فتحة اتباع وذلك اذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف إلى علم - كـ(يا زيد بن عمرو)

توجيه الفتح:

١- للإتباع للفتحة على نون (بن) لأن الحاجز بينهما في النطق ليس إلا الباء الساكنة والساكن حاجز غير قوي فكأن الحرفين متجاوران واختاره ابن مالك

٢- للبناء لأنه مركب تركيب خمسة عشر واختاره الفخر الرازي

٣- للإعراب لأنه مضاف إلى عمرو و(بن) مقحم بينهما

واختلفوا أيهما أرجح:

١- فجمهور البصرة على ترجيح الفتح، وقال ابن كيسان: إنه الأكثر

٢- واختار المبرد ترجيح الضم

أسماء لازمت النداء ما كان على (فَعَالِ) وهو سب للمؤنث ولا يستعمل إلا في النداء فيجوز قياسا صوغ (فَعَالِ) مِمَا اجتمع فيه ثلاثة شروط:(أن يكون فعلا - ثلاثيا - تاما) كـ(يا فَسَاقِ - يا فَجَارِ)

- ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصية لأنها لا فعل لها
- ولا من نحو دحرج واستخرج وانطلق لأنها زائد على الثلاثة
- ولا من نحو كان وظل وبات وصار لأنها ناقصة لا تامة
- ولم يقع في التنزيل فعال أمرا إلا في قراءة الحسن لا مَسَاسِ
- ولا يقال (جاءتني لكاع ولا رأيت لكاع) واستعمالُها في غير النداء ضرورة شاذة

ومن الضرورة: (أطوف ما أطوف ثم آوي..إلى بيت قعيدته لكاع) ويحتمل أن التقدير (قعيدته يقال لها يا لكاع) فيكون جاريا على القياس

مسائل في النداء

- إذا كان مع المنادى ياء متكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم كـ(غلامي) فيه ست لغات وترتيبها على حسب فصاحتها هو :
١- يا غلامِ : بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلا عليها
٢- يا غلاميْ ٣- يا غلاميَ
٤- يا غلاما : بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة فتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (يا أسفا على يوسف)
٥- يا غلامَ : بحذف الألف اكتفاءً بالفتحة
٦- يا غلامُ : لغة ضعيفة حكوا (يا أمُّ لا تفعلي) اكتفاءً بنية الإضافة

- الفتحة قبل الألف في (أسفا) ليست للإعراب بل نظيرة الكسرة قبل ياء (غلامي)

- وجوازها كلها مخصوص بما كانت الإضافة فيه للتخصيص أما إذا كانت للتخفيف ككون المضاف وصفا فلا يجوز إلا لغتان : إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة كـ(يا ضاربي)

إذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء كـ(يا غلام غلامي)
- فلا يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة إلا إن كان ابن أم أو ابن عم ففيهما أربع لغات:
١،٢- فتح الميم وكسرها وقد قرأت السبعة بهما
٣- إثبات الياء ٤- قلب الياء ألفا كـ(يا ابنة عما لا تلومي واهجعي)
- لفظ (بنت أم) يجري فيه ما يجري في (ابنة) والأخيرتان قليلتان في الاستعمال

إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أما..جاز فيه عشر لغات الست المذكورة ولغات أربع أخر :
١- يا أبتِ : بإبدال الياء تاء مكسورة ٢- يا أبتَ : إبدالها تاء مفتوحة وبها قرأ ابن عامر ، مصطفى : وأبو جعفر
٣- يا أبتا : وبها قرئ شاذا وهي لغة قبيحة
٤- يا أبتي ، وهي أقبح من سابقتها وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر

ترخيم المنادى المعرفة

وهو حذف آخره تخفيفا وهي تسمية قديمة

إن كان مختوما بالتاء
- لم يشترط فيه علميته ولا زيادة على الثلاثة كما في (ثبة) وَهِي الْجَمَاعَة (ياثب) وفي (عائشة - يا عائش)

لم يكن مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط :
١- أن يكون مبنيا على الضم ٢- أن يكون علما ٣- أن يكون متجاوزا ثلاثة أحرف وذلك كـ(حارث - يا حار ، جعفر - يا جعف)
- ولا يجوز في نحو (عبد الله - شاب قرناها) أن يرخما لأنهما ليسا مضمومين
- ولا في نحو (إنسان) مقصودا به معين لأنه ليس علما
- ولا في نحو (زيد - عمرو - حكم) لأنها ثلاثية وأجاز الفراء الترخيم في حكم وحسن ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط قياسا على إجرائهم نحو (سقر) مجرى (زينب) في إيجاب منع الصرف لا مجرى (هند) في إجازة الصرف وعدمه

يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف فتجعل الباقي اسما برأسه (يا جعفُ) فتضمه ويسمى لغة من لا ينتظر
وتقول (يا منصُ) باجتلاب ضمة غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم
- ويجوز أن لا تقطع النظر عنه بل تجعله مقدرا فيبقى ما كان على ما كان عليه ويسمى لغة من ينتظر فتقول (يا جعفَ)
- أجروا مجراه كلمة (صاحب) مع أنه نكرة وليس فيها تاء تأنيث فرخموها شذوذا

المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام

أن يكون حرفا واحدا
- وهو الغالب

أن يكون حرفين
- ولك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط: أن يكون ما قبل الحرف الأخير : (زائدا - معتلا - ساكنا - قبله ثلاثة أحرف فما فوقها) كـ(سلمان - منصور - مسكين) علما تقول (يا سلم - منص - مسك)
- ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في :
١- نحو مختار علما لأن المعتل أصلي لأن الأصل مختير أو مختير فأبدلت الياء ألفا وعن الاخفش إجازة حذفها تشبيها لها بالزائدة
٢- نحو دلامص علما لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم درع دلامص ودرع دلاص ولكنها حرف صحيح لا معتل
٣- نحو سعيد وعماد وثمود لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف وعن الفراء إجازة حذفهن وأنشد سيبويه تنكرت منا بعد معرفة لمي) أي يا لميس فحذفوا السن فقط وفي نحو هبيخ وقنور لأن حرف العلة محركا

أن يكون المحذوف كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي كـ(معدي كرب - حضرموت) تقول : (يا معدي - ويا حضر)
- المركب أربعة أنواع : (المزجي مختوما بـ "ويه" أو غير مختوم به - الإسنادي - الإضافي - العددي)

ولم يُسمَعْ ترخيمُ المركب إلا المركب المزجي وبعضُ النحاة يقيس غيره عليه ولا نذهب مذهبهم

أحكام تابع المنادى

المنادى إذا كان..

مبنيا وكان تابعه في إحدى الحالات الآتية..جاز رفعه تبعا للفظ المنادى والنصب على محله:

١- النعت : (يا زيد الظريفُ َ)
٢- التأكيد : (يا تميم أجمعو/ين)
٣- البيان : (يا سعيد كرزُ - وكرزاً)
٤- النسق : (يا زيد والضحاكُ َ)
٥- المضاف الذي فيه أل : (يا زيد الحسنُ الوجه - الحسنَ الوجه)

معربا..تعين نصب التابع كـ(يا عبد الله صاحبَ عمرٍو ويا بني تميم كُلَّهُم)

- فإذا وجب نصب المضاف التابع للمبني فنصبه تابعا لمعرب أحق

- قال تعالى (قل اللهم فاطر السماوات والأرض) ففاطر صفة لاسم الله وزعم سيبويه أنه نداء ثان حذف منه حرف النداء لأن المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل إلا في النداء

إن كان التابع..

نعتا لـ(أي) تعيَّنَ رفعُه على اللفظ كـ(يا أيها الناس)

- وعن المازني إجازة نصبه وأنه قريء (قل يا أيها الكافرين) وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان

- لا تُنعَتُ (أي) إلا بواحد من شيئين :

١- الاسم المحلى بـ(ال) الجنسية كـ(يا أيها الرجلُ)
٢- اسم الإشارة ولا يُشترط في اسم الإشارة الواقع نعتا لـ(أي) أن يُنعَتَ باسم محلى بأل

ومنه (أيهذان كلا زاديكما..ودعاني واغلا فيمن وغل)

بدلا أو نسقا بغير (ال)..أُعْطِيَ ما يستحقه لو كان منادى تقول

١- البدل : (يا سعيد كرزُ) بغير تنوين كما تقول (يا كرز) و(يا سعيد أبا عبد الله) كما تقول (يا أبا عبد الله)
٢- النسق : (يا زيد وعمرُو - يا زيد وأبا عبد الله)

هكذا أيضا حكم البدل والنسق لو كان المنادى معربا

إذا تكرر المنادى المفرد مضافا كـ(يا زيد زيدَ اليعملات) جاز لك في الأول :

١- الضم : على تقديره منادى مفردا ويكون الثاني حينئذ منادى سقط منه حرف النداء أو عطف بيان أو مفعولا بتقدير أعني

٢- الفتح وذلك على أن الأصل يا زيد اليعملات زيد اليعملات ثم اختلف فيه : فقال سيبويه حذف اليعملات من الثاني لدلالة الأول عليه وأقحم زيد بين المضاف والمضاف إليه ، وقال المبرد حذف اليعملات من الأول لدلالة الثاني عليه وكلا القولين فيه تخريج على وجه ضعيف

تنبيه : لا يلزم في المسألة أن يكون المنادى علماً فقد يكون اسم جنس كـ(يا رجل رجل القوم) ووصفا كـ(يا صاحب صاحب عمرو)

المنادى المستغاث به

تعريفه

- هو كل اسم نودي ليُخَلِّصَ من شدة أو يُعين على دفع مشقة

أحكامه

- لا يستعمل له من حروف النداء إلا (يا) خاصةً

- الغالب استعماله مجرورا بلام مفتوحة وهي متعلقة..
  - ١- بياء عند ابن جني لما فيها من معنى الفعل
  - ٢- بالفعل المحذوف عند ابن الصائغ وابن عصفور وينسب ذلك إلى سيبويه
  - ٣- زائدة فلا تتعلق بشيء عند ابن خروف

- يُذكر المستغاث له بعده مجرورا بلام مكسورة دائما على الأصل
  - وهي حرف تعليل وتعلقها بفعل محذوف وتقديره أدعوك لكذا
  - وإذا عطفت عليه مستغاثا آخر ففلا يخلو:
    - إن أعدت (يا) مع المعطوف فتحت اللام
    - إن لم تعد يا كسرت لام المعطوف
      - كـ(يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يَا لَلْكُهول ولِلشُبَّان لِلْعَجَبِ)

مناقشة

إن قيل : إذا كان (يا) هو أدعو فأدعو يتعدى بنفسه فكيف تعدى هذا باللام؟

فالجواب من وجهين :

١- أنا ضمنا هذا الفعل معنى ألتجئ وأعجب

٢- لما كان في هذا المواضع واجب الحذف صار ضعيفا عن العمل بنفسه

للمستغاث به استعمالان آخران:

- ١- أن تلحق آخره ألفا فلا تلحقه حينئذ اللام من أوله
  - كـ(يا يزيدا لآمل نيل عز .. وغني بعد فاقة وهوان)
- ٢- أن لا تدخل عليه اللام من أوله ولا تلحقه الألف من آخره وحينئذ يجري عليه حكم المنادي
  - كـ(ألاَ يَا قَومِ لِلعَجَبِ العَجِيبِ .. وللغفلات تعرض للأريب)

المندوب

تعريفه

- هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه

فالمتفجع عليه كـ: (حُمِّلتَ أمرا عظيما فاصْطبرتَ له .. وقمت فيه بأمر اللهِ يا عمرا)

والمتوجع منه كـ: (واحر قلباه ممن قلبه شبم)

- وفقده قد يكون حقيقة وهو واضح أو حكما كقول عمر بن الخطاب وقد أُخْبِرَ بجدب أصاب قوما من المسلمين "واعمراه" متفجعا على نفسه لأنه غير قادر على إغاثتهم فكأنه مفقود

أحكامه

لا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان

١- (وا) : وهي الغالبة عليه والمختصة به

٢- (يا) : وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض

- وحكمه حكم المنادى فتقول (وازيدُ) بالضم و (واعبدَ اللهِ) بالنصب

لك أن تلحق آخره..

ألفا كـ(وازيدا - واعمرا)

الهاء في الوقف كـ(وازيداه - واعمراه)

- فإن وصلت حذفتها إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كما في بيت المتنبي ويجوز حينئذ أيضا ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين

- ذهب الفراء إلى جواز زيادة الهاء مضمومةً ومكسورةً في الوقف والوصل واستدل بـ:

(ألا يا عمرُو عَمْراه .. وعمرُو بن الزُّبَيْراه)

المنصوب على الاختصاص

- التُزِمَ معهُ حذف العامل

ماهيته

هو كلام على خلاف الظاهر لأنه خبر بلفظ النداء وحقيقته أنه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله

- الغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم كـ(أنا – نحن) ويقل كونه لمخاطب ويمتنع كونه لغائب

الباعث على الاختصاص: إما فخرٌ أو تواضع أو بيان

صوره

تعريفه بـ(ال) كـ(نحن العرب أقرى الناس للضيف)

تعريفه بالإضافة كـ(نحن بني ضبة أصحاب الجمل..ننعى ابن عفان بأطراف الأسل) و«نحن معاشر الأنبياء لا نورث»

يقل تعريفه بالعلمية ففي (بك اللهَ نرجو الفضل) شذوذان كونه بعد ضمير مخاطب وكونه علما

يكون بلفظ (أي)

- فتلزمها ما يلزمها في النداء من التزام البناء على الضمة وتأنيثها مع المؤنث وإفرادها فلا تثنى ولا تجمع باتفاق ومفارقتها للإضافة لفظا وتقديرا ولزوم ها التنبيه بعدها ووصفها باسم معرف بـ(ال) لازم الرفع

- كـ(أنا أفعل كذا أيها الرجل)

اختلفوا في إعراب (أيها – أيتها) في الاختصاص

- فالجمهور على أنهما مبنيان على الضم في محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص

- وذهب الأخفش إلى أنهما مناديان بحرف نداء محذوف والتقدير (يا أيها) وليس ببدعٍ أن ينادي الإنسان نفسه كما لا يُستنكَرُ أن يخاطبها

الإغراء

منصوب بـ(الزم)

تعريفه

- (تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه)

مثاله:

- (أخاك أخاك إن من لا أخاله..كساع الى الهيجا بغير سلاح)

أحكامه

يلزم حذف عامله إذا تكرر أو عطف عليه كـ(المروءة والنجدة) فإن فقد التكرار والعطف جاز ذكر العامل وحذفه كـ(الصلاةَ جامعةً) فـ(الصلاة) منصوب بـ(احضروا) مقدرا وجامعة حال

الفرق بين نصب المكرر ونصب غير المكرر وجهان:

١- نصب المكرر واجب فى كل كلام لا يعدل عنه إلا فى ضرورة الشعر (الجديرون بالوفاء إذا قال أخو النجدة السلاحُ السلاحُ)

- ونصب غير المكرر جائز بل هو أقل من رفعه

٢- عامل المكرر فى النصب لا يجوز إظهاره لأن التكرار بمنزلة العوض من العامل فلا يُجمع بينه وبين المعوض عنه فأما غير المكرر فإظهار العامل معه لا عيب فيه على من نطق به

المشبه بالمفعول به

تعريفه

هو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل

مثاله: (زيدٌ حسنٌ وجهَهُ)

- والأصل (زيدٌ حسنٌ وجهُهُ) ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحولوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى (زيد) ليقتضي ذلك أن الحُسْنَ قد عَمَّهُ بجملته

وجه النصب: نصب (وجهَهُ)

ليس على المفعولية

- لأن الصفة إنما تتعدى كما يتعدّى فعلُها و(حَسُنَ) لا يتعدى فكذلك صفته التي هي فرعه

ولا على التمييز

- لأنه معرفة ومذهب البصريين - وهو الحق - أن التمييز لا يكون معرفة

وإذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به

المفعول المطلق

وسُمِّي مطلقا لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد

تعريفه

(المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده)

فهو مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه

- فالأول كـ(وكلم الله موسى تكليما)
- والثاني كـ(قعدت جلوسا - تأليت حلفة)

احترزت بذكر الفضلة عن نحو (كلامك كلام حسن) وقول العرب (جد جده)

- ومثل هذين قولك: (ضربك ضربتان) وإن بين العدد

وقولي المؤكد لعامله مخرج لنحو قولك كرهت الفجور الفجور فان الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد

تنبيهات

قد تنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرا ولكن على سبيل النيابة عن المصدر

١- كـ(كل وبعض) مضافين إلى المصدر كـ(فلا تميلو كل الميل) و (ولو تقول علينا بعض الأقاويل)

٢- والعدد: كـ(فاجلدوهم ثمانين جلدة) فثمانين مفعول مطلق وجلدة تمييز

٣- وأسماء الآلات كـ(ضربته سوطا أو عصا)

ليس مما ينوب عن المصدر صفته كـ(وكلا منها رغدا) خلافا للمعربين فقد زعموا أن الأصل أكلا رغدا وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصب انتصابه ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير (فكلا حالة كون الأكل رغدا) ويدل عليه أنهم يقولون (سِيرَ عليه طويلا) فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون (طويلٌ) بالرفع فدل على أنه حال لا مصدر وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل

تقسيم المفعول المطلق

التقسيم الأشهر

ثلاثة أقسام

المؤكد لعامله (ضربت ضرباً)

- فلايُثنّى ولا يُجمَع بالإجماع، وعامله إما أن يكون:

١- مصدرا كـ(كان أمسِ ضربي زيدا ضربا شديدا) فهو مؤكد للعامل نفسه

٢- أو فعلا (ضربته ضربا شديدا) ٣- أو وصفا (والصافات صفا)

فإن كان العامل فعلا أو وصفا فالصحيح أنه مؤكد للمصدر المفهوم منه

المبين لنوع عامله: كدلالته على هيئة الفعل وهو أربعة أنواع:

١- كون المصدر موضوعا للدلالة على الهيئة كـ(رجع القهقرى)

٢- بسبب إضافة المصدر كـ(جلس زيدٌ جلوسَ الأميرِ)

٣- بسبب وصف المصدر كـ(ضرب زيدٌ بكرا ضربا شديداً)

٤- بسبب اقتران المصدر بـ (ال) العهدية كـ(ضربتُ زيداً الضربَ) تريد الضرب المعهود بينك وبين المخاطَبِ

المبين للعدد: كـ(ضربته ضربتين) ويجوز تثنيته وجمعه بالاتفاق

تقسيم ابن مالك

١- مبهم وهو النوع الأول

٢- مختص وهو النوعان الثاني والثالث

المفعول فيه وهو الظرف

تعريفه
هو (كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى في)
- لا يُسمى ظرفا إلا ما كان منصوبا على معنى (في) فإن كان منصوبا بالعامل أصلا أو منصوبا لكن على التوسع لم يسمّ ظرفاً

أمثلة:
- (صمت يوم الخميس - جلست أمامك)

حكم ظرف الزمان

القاعدة:
جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية

نوعا ظرف الزمان:

المبهم: ما لم يدل على مقدار معين
- كـ(حين - زمان)

المختص: ما دل على مقدار معين
- كـ(الصيف - الشتاء - أسماء الشهور)
- وكل ما خص من الأزمنة بوصف أو إضافة أو اقتران بـ (ال) والمعدود كـ(يومين وشهور)

حُكمُ ظرف المكان
- سيأتي

تنبيه
- ليس منه (إنا نخاف من ربنا يوما عبوسا - الله أعلم حيث يجعل رسالته) وإن كانا زمانا ومكانا
- فلهذا أعرب كل منهما مفعولا به وعامل حيث فعل مقدر دل عليه أعلم أي يعلم حيث يجعل رسالته

حكم ظرف المكان

- لا ينتصب منه على الظرفية إلا ما كان مبهما

العلة: قَوِيَّ اسمُ الزمان على النصب بنوعيه بسبب قوة دلالته على الزمن وضعف المختص من المكان بسبب ضعف دلالته عى المكان

المبهم مِنه ظرف المكان ثلاثة أقسام

الجهات ونحوها

ليس اسم جهة ولكن يشبهه في الإبهام - (أو اطرحوه أرضا) (وإذا ألقوا منها مكانا ضيقا) - زمنه (عند - لدى)

أسماء الجهات الست - أمثلة:

(فوق - ذات اليمين) وألفاظها كثيرة

(صددت الكأس عنا أم عمرو..وكان الكأس مجراها اليمينا)
- يجوز كون مجراها مبتدأ واليمين ظرف مخبر به أي مجراها في اليمين والجملة خبر كان ويجوز كون مجراها بدلا من الكأس بدل اشتمال فاليمين أيضا ظرف

(لقد علم الضيف والمرملون..اذا اغبر أفق وهبت شَمَالا)
- شَمَالا منصوب على الظرفية لما كان المراد هبوب الرياح ناحية الشمال لا هبوب الشَمَال نفسها

أسماء مقادير المساحات

كـ(الفرسخ والميل والبريد)
- وفيه إبهام من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها وفيه اختصاص من جهة دلالته على كمية معينة
على هذا يصح فيه القولان

ما كان مصوغا من مصدر عامله

كـ(جلست مجلس زيد)
- ولو قلت ذهبت مجلس زيد أو جلست مذهب عمرو لم يصح لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله

تنبيه:
يتعين في المأخوذ من غير مصدر عامله وفيما عدا الأنواع الثلاثة من أسماء المكان أن يُجرَّ بحرف جر يدل على الظرفية - مثل في والباء
- كـ(جلستُ في مذهب عمروٍ - صليت بالمسجد
- نمت في الدار)
- ولا يُسمى المجرور ظرفا وإن سُمِّي اسمَ مكانٍ

أما (جزى الله رب الناس خير جزائه..رفيقين قالا خيمتي أم معبد)
- فإنه اضطر فأسقط (في) وأوصل الفعل بنفسه وكذا عملوا في قولهم (دخلت الدار والمسجد) ونحو ذلك إلا أن التوسع مع (دخلت) مطرد لكثرة استعمالهم إياه
- ونصبُ مثل ذلك على الظرفية ورد عن العرب ولا يقاس عليه

المفعول معه

تعريفه

- هو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه كـ(سرت والنيل - أنا سائر والنيل)

خرج بـ(الاسم)

١- الفعلُ المنصوب بعد الواو في (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) فهو على معنى الجمع أي لا تفعل هذا مع فعلك هذا ولا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما

يُشترط في المفعول معه كونه اسما صريحا فيخرج الاسم المؤول

٢- والجملة الحالية في نحو (جاء زيد والشمس طالعة) فإنه وإن كان المعنى جاء زيد مع طلوع الشمس إلا أن ذلك ليس باسم ولكنه جملة

خرج بـ(الفضلة) ما بعد الواو في نحو (اشترك زيد وعمرو) فهو عمدة لأن الفعل لا يستغني عنه فلا يقال (اشترك زيد) لأن الاشتراك لا يحصل إلا بين اثنين

خرج بذكر الواو

١- ما بعد (مع) في نحو (جاءني زيد مع عمرو)

٢- وما بعد (الباء) في نحو (بعتك الدار بأثاثها)

خرج بذكر إرادة التنصيص على المعية نحو (جاء زيد وعمرو) إذا أريد مجرى العطف

تنبيهات:

لا يجوز النصب في نحو قولهم (كل رجل وضيعته) خلافا للصيمري لأنك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل

- ولا يجوز (هذا لك وأباك) بالنصب لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو أشير لكنه ليس فيه حروفه

- بخلاف سرت والنيل وأنا سائر والنيل فإن العامل في الأول الفعل وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه

ليس منه:

(مزجت عسلا وماء)

- لأن الواو لعطف مفرد على مفرد واستفيدت المعية من العامل وهو مزجت

(علفتها تبنا وماء باردا..- إذ ما الغانيات برزن يوما..وزججن الحواجب والعيونا)

- لأن الواو لعطف جملة على جملة والتقدير وسقيتها ماء وكحلن العيونا لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل لأن علفت لا يصح تسليطه على الماء وزججن لا يصح تسليطه على العيون ولانتفائها في (علفتها تبنا وماء) ولعدم فائدتها في (وزججن الحواجب والعيونا) لأن العيون مصاحبة للحواجب

- والمثالان كـ(فأجمعوا أمركم وشركاءكم) لأن (أجمع) انما يتعلق بالمعاني دون الذوات ومن قرأ (فاجمعوا) وصل الألف صح العطف على قراءته من غير اضمار لأنه من جمع وهو مشترك بين المعاني والذوات

مسائل المفعول معه

سبب تأخير ذكره في المفاعيل

١- لأنهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي وباقي المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي

٢- لأن العامل يصل إليه بواسطة حرفٍ بخلاف سائر المفعولات

حالات الاسم الواقع بعد الواو ثلاثة

وجوب النصب على المعية

- إذا كان العطف ممتنعا
- مانع معنوي : لا تنه عن القبيح وإتيانه
- مانع صناعي : قمت وزيدا ومررت بك وزيدا ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل على الأصح

ترجح النصب على المعية وضعف العطف

- كـ(كن أنت وزيدا كالأخ) لأنك لو عطفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مأمورا وأنت لا تريد أن تأمره فما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما وإلا لقلت كالأخوين هذا هو الصحيح ، وأجاز الأخفش مطابقتهما قياسا على العطف وليس بالقوي

ترجح العطف وضعف النصب على المعية

- إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى كـ(قام زيد وعمرو) لأن العطف هو الأصل

مُصطَفَى دَنْقَش

المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله

تعريفه: (المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل)

- كـ(قمت إجلالا لك) ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل

- فلو فقد المعلل شرطا من الشروط الباقية فليست مفعولا له فيجب جرُّهُ بحرف تعليل

حروف التعليل هي: اللام - مِن - في - الكاف - الباء

كـ(الذي أحلنا دار المقامة من فضله - لمسكم فيما أفضتم - واذكروه كما هداكم - فبظلم من الذين هادوا)

- أمثلة لفاقد الشروط:

١- ما فقد المصدرية كـ(خلق لكم ما في الأرض)

٢- ما فقد اتحاد الزمان كـ(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها)

٣- ما فقد اتحاد الفاعل كـ(وإني لتعروني لذكراك هزة)

تنبيهان

الأول

- المفعول لأجله قد يتقدم على عامله كـ(قعدتَ عن الحرب جبناً) فوجود الجبن يسبق القعود

- وقد يكون تصور المفعول لأجله سابقا على الفعل كـ(ضربت الفتى تأديبا) فتصور التأديب أولا هو الباعث على الضرب

الثاني: . .

- استثنى ابن مالك ومعه أبو حيان المصدر المنسبك بأن المؤكدة أو المصدرية الناصبة كـ(جئتك أن زيدا يكرمني - جئتك أن يكرمَني زيدٌ) فأجاز كون المصدر مفعولا لأجله وأن يُحذف حرف الجر مع اختلاف الزمان والفاعل

- وزاد بعضهم المصدر المنسبك بكي المصدرية كـ(جئتك كي يكرمني زيدٌ)

مُصطَفَى دَنْقَش

الحال

تعريف الحال

لغة : (ما عليه الإنسان من خير أو شر) لفظ الحال يأتي مذكرا ومؤنثا بالتاء ولو نطقت به مذكر جاز لك أن تصفه بمذكر أو مؤنث (حال حسن – حال حسنة) وأن تعيد إليه الضمير بالمذكر أو المؤنث وكذا أن تشير إليه بالتذكير أو التأنيث وكذا تذكير الفعل المسند أليه وتأنيثه – مصطفى : لو قال (ما عليه الشيء) لكان أصح فلا داعي لتقييده بالإنسان ولا داعي لتقييده بالخير والشر

في الاصطلاح : تعريفان
١- (وصف فضلة يقع في جواب كيف)
٢- (وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله)

- (فضلة) : مخرج للخبر
- (مسوق لبيان هيئة ما هو له) : مخرج لأمرين
  ١ – نعت الفضلة من نحو (رأيت رجلا طويلا)
  ٢- بعض أمثلة التمييز كـ(لله دَرُّه فارسا)
  فهما لم يُساقا لبيان الهيئة ولكن بيان الهيئة جاء ضمنا
  – أمثلة التمييز المحترز عنها ضابطها كون الاسم المنصوب مشتقا أما ما كان الاسم المنصوب جامدا كـ(لله دره رجلا) فقد خرج عن الحد لأنه ليس وصفا وبعض النحاة جعل (فارسا) حالا لأنه مشتق
- (أو تأكيده...) : تممت به ذكر أنواع الحال

أنواع الحال

١ – مبينة للهيئة
وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها كـ(جاء زيد راكبا)

٢- مؤكدة لعاملها
وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها (عاث عمرو مفسدا)

٣- مؤكدة لصاحبها
وهي : التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها (جاء الناس قاطبة) وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحاة

٤- مؤكدة لمضمون الجملة الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة كـ(زيد أبوك عطوفا)

شروط الحال

١- أن يكون وصفا
وقد يرد على ذلك نحو (فانفروا ثبات) فثبات حال وليس بوصف والجواب : ثبات في معنى متفرقين فهو وصف تقديرا

٢- أن يكون فضلة
وقد يرد على ذلك نحو (ولا تمش في الأرض مرحا) و (إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء) والجواب : المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه

٣- أن يكون صالحا للوقوع في جواب كيف كـ(ضربت اللص مكتوفا)
وقد يرد على ذلك نحو (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) والجواب : الحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة

مسائل في الحال

الأصل في الحال الانتقال - أي أن لا يكون وصفا ثابتا لازما كـ(جاء زيد ضاحكا) فالضحك يزايل زيدا ولا يلازمه هذا هو الأصل وربما جاءت دالة على وصف ثابت كـ(أنزل إليكم الكتاب مفصلا) أي مبينا

الأصل في الحال الاشتقاق أن تكون وصفا مأخوذا من مصدر وربما جاءت جامدة كـ(فانفروا ثبات) فـ(ثباتٍ) حال من الواو في (انفروا) وهو جامد لكنه في تأويل المشتق أي متفرقين بدليل (أو انفروا جميعا) واشتملت الآية على الحال جامدة ومشتقةً

قد يجيء الحال مُصدراً كـ(زيدٌ طلع بغتةً - جاء ركضاً)

وفيه ثلاثة تأويلات :

١- على حذف مضاف يكون في معنى المشتق وهو رأي المؤلف فالتقدير (ذا بغتة - ذا ركضٍ)

٢- جعل المصدر نفسه بمعنى المشتق أي (طلع مباغتاً - جاء راكضاً)

٣- بقاء المصدر على معناه ولا يكون ثَمَّ مضاف ولكن المقصود المبالغة في زيدٍ حتى يجعله هو نفس البغتة ونفس الركض

- وهذه التأويلات تجري في وقوع المصدر خبراً كـ(زيدٌ عدلٌ - خالدٌ رِضاً)

يجيء الحال من :

١- من الفاعل وحده كـ(جاء زيدٌ راكبا)

٢- ومن المفعول كـ(ضربت اللص مكتوفا)

٣- ومنهما معا كـ(لقيت عليا راكبين)

٤- ومن المضاف إليه بأحد شروط ثلاثة :

أ- كون المضاف جزءاً من المضاف إليه كـ(ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخوانا)

ب- كون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه كـ(اتبع ملة إبراهيم حنيفا)

ج- كون المضاف عاملا في الحال كـ(إليه مرجعكم جميعاً) فـ(جميعا) حال من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع والمرجع هو العامل في الحال فهو بمنزلة الفعل فلو قيل (إليه ترجعون جميعا) كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه

مسائل في الحال

الأصل في الحال أن تكون نكرة فإن جاءت معرفةً وجب تأويلها بنكرة

أمثلة:

كـ(ادخلو الأول فالأول) فهو مخرج على زيادة الألف واللام وكـ(اجتهد وحدك) فهو مؤول بما لا إضافة فيه وتقديره اجتهد منفردا

ومنه (ادخلوا الأول فالأول - أرسلها العراك - جاؤوا الجماء الغفير أي جميعا - اجتهد وحدك - جاؤوا قضُهم بقضيضهم أي جميعا)

قد تأتي بلفظ المعرف بالعلمية كـ(جاءت الخيل بدادَ) أي متبددة فإن بداد في الأصل علم على جنس التبدد كما أن فجار علم للفجرة

أقوال أخرى:

ذهب يونس وجمهور البغداديين إلى جواز تعريفه مطلقا ،

ذهب الكوفيون إلى التفصيل فقالوا :

١- إن دل الحال على الشرط جاز تعريفه كـ(زيد الراكبَ خيرٌ منه الماشيَ) أي زيد إذا ركب خير منه إذا مشي

٢- إن لم تدل الحال على الشرط لم يَجُزْ

الغالب في صاحب الحال يكون معرفة

مثال الحال من المعرفة

- كـ(خشعا أبصارهم يخرجون) فخشعا حال من الضمير في يخرجون والضمير أعرف المعارف

مثال الحال مِن النكرة:

- روى سيبويه قولهم (عليه مائة بيضا) وفي الحديث (صلى وراءه رجال قياما)

- وإنما الغالب اذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخرة عن الحال، فيجوز مجيء الحال منه بأحد الشروط الآتية:

١- التخصيص كـ(في أربعة أيام سواء للسائلين) سواءٌ حال من أربعة وهي وإن كانت نكرة ولكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام

٢- التعميم كـ(وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) فجملة لها منذرون حال من قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي

٣- التأخير عن الحال كـ(لمية موحشا طلل..يلوح كأنه خللٍ) فـ موحشا حال من طلل وجاز كونه حالاً رغم تنكيره لأنه تاخر نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال كـ(لمية موحشا طللُ)

الحال لا يجيء من المبتدأ

- لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبه، والعامل في المبتدأ هو الابتداء والابتداء عامل ضعيف لا يقوى على العمل في شيئين فصاحب الحال هو ضمير مستتر في الخبر عائد على المبتدأ

- وأجاز سيبويه مجيء الحال من المبتدأ

مُصطَفَى دَنْقَش

التمييز

- تعريفه:

في اللغة :
- بمعنى فصل الشيء عن غيره

في الاصطلاح:
- (اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما انبهم من الذوات)
- مُصطفى: والنِسَبِ

التمييز قسمان

- أولاً: مفسر المفرد

له مظان يقع بعدها ولا يختص بالوقوع بعدها

المقادير

- وهو عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات كـ(جريب نخلا) والكيل كـ(صاع تمرا) والوزن كـ(منوين عسلا)

العدد

العدد الكناية

تمييز (كم) الاستفهامية

فـ(كم) في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار

- وهي على ضربين

استفهامية بمعنى أي عدد : وتمييزها منصوب مفرد كـ(كم عبدا ملكت) فـ(كم) مفعول مقدم و(عبدا) تمييز واجب النصب والإفراد وزعم الكوفي جواز جمعه (كم عبيدا ملكت؟) وهذا لم يُسمع ولا قياس يقتضيه

- ويجوز خفض تمييزها إذا دخل عليها حرف جر وكان تمييزها الى جانبها كـ(بكم درهم اشتريت) والخافض له (مِنْ) مضمرة لا الإضافة خلافا للزجاج

خبرية بمعنى كثير : وتمييزها مخفوض دائما ثم

- تارة يكون مجموعا كتمييز العشرة فما دونها (كم عبيد ملكت)

- وتارة يكون مفردا كتمييز المائة فما فوقها (كم عبد ملكت)

الفرق بين (كم) الاستفهامية وتمييزها و(كم) الخبرية وتمييزها من وجوه :

١ - الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر ، وقد يُعكس في كل منهما

٢- تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا ويكون جمعا

٣- الفصل بين الاستفهامية وتمييزها جائز في سعة الكلام وبين الخبرية وتمييزها يكون في الضرورة

٤- مذهب الجمهور أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه

٥- الخبرية يُعطَفُ على تمييزها بـ(لا) كـ(كم رجلٍ جاء لا رجل ولا رجلين) ويمتنع في الاستفهامية

٦- الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب ، ويجوز في الرفع مطلقا ، والخبرية لا تحتاج لجواب

٧- الخبرية تختص بالماضي كـ(رُبّ) والاستفهامية لا تختص بالماضي

٨- المتكلم بالخبرية يتوجه إليه التصديق والتكذيب بخلاف المتكلم بالاستفهامية

٩- البدل من الاستفهامية يقترن بهمزة الاستفهام بخلاف الخبرية

١٠- تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل عنها بظرف أو جار ومجرور وأما تمييز الخبرية فإذا فصل بأحدهما - ولا يكون فصلُه إلا في ضرورة الشعر - فيجوز نصبه وهو المختار حملا على تمييز الاستفهامية ، ويجوز جره إما بحرف جر وإما بالإضافة على الأصل ، فإن كان الفاصل جملة فعلية لم يستوف فعلها معمولاته أوجب جر التمييز بمن استفهامية كانت أو خبرية

أن يقع بعد ما يُشبهُ الأعداد والمقادير

العدد الصريح

كـ(إني رأيت أحد عشر كوكبا) وهكذا حكم الأعداد من ١١ إلى ٩٩

تنبيه:
- العدد ليس من المقادير لأن المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته بل مقداره ، وليس العدد كذلك ألست تقول (عندي مقدار رطل زيتا) ولا تقول (عندي مقدار عشرين رجلا) إلا على معنى آخر
- كأن يكون عندك رجلٌ واحد يقاوم عشرين رجلا فتقول (عندي مقدار عشرين رجلا)

ما دل على مماثلة
- كـ(ولو جئنا بمثله مددا) و (إنَّ لنا أمثالها إِبِلًا)

ما دل على مغايرة
- كـ(إن لنا غيرها إِبِلاً أو شاءً) وما أشبه ذلك

ما يشبه المقادير وليس منها كـ(مثقال ذرة خيرا) لأن مثقال الذرة ليس اسما لشيء يوزن به في عرفنا ومنه :
- (عندي نِحْيٌ سمناً) وهو اسم لوعاء السمن لأنه ليس مما يكال به السمن فيكون صغيرا وكبيرا
- (وَطْبٌ لبنا - سِقَاءٌ ماءً - زِقٌّ خمراً - راقودٌ خَلا)
- (ما في السماء موضع راحة سحابا) فـ(موضع راحة) شبيه بالمساحة

أن يقع بعد ما هو متفرع منه
كـ(هذا خاتمٌ حديداً - بابٌ ساجاً - جبةٌ خزًا)

القسم الثاني مِن التمييز:
مفسر النسبة
- وهو نوعان:

١- غير المُحَوَّل :
- كـ(لله دره فارسا - حسبك به ناصرا)

٢- المُحَوَّل : وهو على ثلاثة أقسام

محول عن الفاعل
- كـ(واشتعل الرأس شيبا) أصله (اشتعل شيب الرأس)

محول عن المفعول
- كـ(وفجرنا الأرض عيونا) أصله (وفجرنا عيون الأرض)

محول عن مضاف غيرهما
- وذلك بعد (أفعل) التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز
- كـ(أنا أكثر منك مالا) فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة
- كـ(مال زيد أكثر مالا) إلا إن كان أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فينصب كـ(زيد أكثر الناس مالا)

مسائل:

وقوع الحال والتمييز مؤكدا غير مبين لهيئة ولا ذات

الحال

- (ولا تعثوا في الأرض مفسدين - ثم وليتم مدبرين - ويوم أبعث حيا)

التمييز

- (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا)

ومنه: (والتغلبيون بئس الفحل فحلهم .. فحلا وأمهم زلاء منطيق)

وفيه ثلاثة أقوال:

١- سيبويه يمنع أن يقال (نعم الرجل رجلا زيد) وتأولوا (فحلا) على أنه حال مؤكدة وشواهد جواز المسألة كثيرة فلا حاجة للتأويل ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال - ففيه البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر في باب نعم وهو مما لا يجيزه سيبويه والجمهور وعندهم أن الفاعل في باب نعم إذا كان اسما ظاهرا اكتفى به وإذا كان ضميرا مستترا فيه وجب تمييزه بنكرة

٢- المبرد وجماعة: يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقا كما في البيت

٣- إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيده الفاعل - كما في البيت - لم يجز الجمع بينهما وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيده الفاعل جاز الجمع بينهما كـ: (تَخَيَّرَهُ، فلم يَعْدِلْ سِواهُ.. فَنِعْمَ الْمَرءُ من رجلٍ تِهامِي)

مقارنة بين الحال والتمييز

وجوه الاتفاق

كل منهما (اسم - نكرة - فضلة - مبين - منصوب)

وجوه الافتراق

١- الحال يكون وصفا بالفعل أو بالقوة والتمييز يكون بالأسماء الجامدة كثيرا وبالصفات المشتقة قليلا كـ(لله دره فارسا)

٢- الحال لبيان الهيآت والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة

الحال يبين هيئة والتمييز يبين إبهام ذات أو نسبة

٣- الحال اسم صريح أو ظرف أو جار ومجرور أو جملة والتمييز لا يكون إلا اسما صريحا

٤- معنى الكلام قد يكون باطلا بدون الحال والتمييز لا يكون بهذه المنزلة

٥- الأصل في الحال الاشتقاق والأصل في التمييز الجمود

٦- الحال قد يكون مؤكدا والتمييز لا يكون مؤكدا

تابع التمييز المجرور بمن يجوز فيه مراعاة لفظه أو معناه وهو النصب وعلى الأخير: (طافَتْ أُمامةُ بالرُّكبان آونةً.. يا حُسْنَهُ من قَوامٍ ومُنْتَقَبَا)

المستثنى

- الاستثناء بـ (إلا)
- أدوات الاستثناء غير (إلا): ستأتي

الاستثناء بـ (إلا)

تأخر المستثنى عن المستثنى منه

- مسبوقة بكلام تام موجب
وجب بإجماع نصبُ المستثنى سواء كان الاستثناء
١- متصلاً : كـ(قام القوم إلا زيدا)
٢- منقطعا : كـ(قام القوم إلا حمارا)

- مسبوقة بكلام غير موجب

الاستثناء متصل

- فيجوز في المستثنى وجهان:

١- الإتباع للمستثنى منه على أن بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين أو عطف نسق عند الكوفيين جعل الكوفيون (إلا) حرف عطف بمنزلة (لا) وهو مذهب ضعيف فإنك لا تقول (قام وزيد) ولا (ما قام وزيد) فهذا ينبغ أن العرب لم تجعل (إلا) كحروف العطف فلا يصح أن نجعلها منها

٢- النصب على أصل الباب وهو عربي جيد والإتباع أجود منه ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام فالنفي كـ(ما فعلوه إلا قليل منهم) قرأ الستة بالرفع على الإبدال من الواو في (فعلوه) وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء

الاستثناء منقطع

- البصريون يقدرون (إلا) في المنقطع بلكن الاستدراكية ، والكوفيون يقدرونها بسوى ، وتقدير البصريين أدق لأن (إلا) و (لكن) يشتركان في الحرفية وأنهما لا محل لهما في الإعراب وكلاهما يقتضي نصب ما بعده

١- أهل الحجاز يوجبون النصب : (ما فيها أحد إلا حمارا) وبلغتهم جاء التنزيل (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن)

٢- وبنو تميم : يختارون النصب ويجيزون الإبدال ويقرءون (إلا اتباعُ الظن) فالظن بدل من العلم باعتبار الموضع
- ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لأن الخافض له من الزائدة و (اتباع الظن) معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها وقد اجتمعا في(ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور)
- وسيبويه يحمله على التوسع إما في المستثنى منه ليشمل المستثنى وإما في المستثنى ليدخل تحت المستثنى منه، وهذا ميلٌ إلى استبعاد الاستثناء المنقطع

تقدم المستثنى على المستثنى منه

وجب نصبه مطلقا أي منقطعا أو لا كـ(ما فيها إلا حمارا أحد- ما قام إلا زيدا القوم - (ومالي إلا آل أحمد شيعة..ومالي إلا مذهب الحق مذهب)
- وإنما امتنع الإتباع في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع

مسبوقة بكلام غير تام

- ونعني به ألا يكون المستثنى منه مذكورا فما بعد إلا يُعطى ما يستحقه لو لم توجد (إلا) فيقال (ما قام إلا زيدٌ - ما رأيت إلا زيداً - ما مررت إلا بزيدٍ)
- ويسمى ذلك استثناء مفرغا لأن ما قبل (إلا) قد تفرغ لطلب ما بعدها
- والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف فتقدير (ما قام إلا زيد) هو (ما قام أحد إلا زيد)

أدوات الاستثناء غير (إلا) ثلاثة أقسام

ما يخفض دائما: (غير - سوى)

العلة: لأنهما ملازمان للإضافة لما بعدهما فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه

كـ(قام القومُ غيرَ زيدٍ - قام القومُ سوى زيدٍ)

تعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد (إلا)
- فتقول (غيرَ) بالنصب كما تقول (قام القوم إلا زيدا) بنصب زيد
- وتقول (ما قام القوم غيرَ زيد وغيرُ زيد) كما تقول (ما قام القوم إلا زيدًا - وإلا زيدٌ)
- تقول (ما قام القوم غير حمار) بالنصب عند الحجازيين وبالنصب أو الرفع عند التميميين
- وهكذا حكم سوى خلافا لسيبويه فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائما

ما ينصب فقط

أربعة (ليس - لا يكون - ما خلا - ما عدا)
- كـ(قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا وما عدا زيدا)

المستثنى بـ(ليس - لا يكون) هو خبرهما واسمهما مستتر وجوبا عائد على البعض المفهوم من الكل السابق وكأنه قيل ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا
- واختلفوا في مرجع الضمير:
١- الجمهور: عائد على البعض المفهوم من الكلام وهو الصحيح
٢- البعض: عائد على الوصف المفهوم من الكلام فالتقدير: ليس القائم زيداً
٣- قيل: عائد على الفعل المفهوم فالتقدير: قام القوم ليس الفعلُ فعلَ زيدٍ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه

وجوب النصب
- لأن (ما) الداخلة عليهما مصدرية و(ما) لا تدخل إلا على الجملة الفعلية

أما جواز الخفض فعلى تقدير ما زائدة لا مصدرية وفي ذلك شذوذ
- فقد حكى الجرمي والربعي والأخفش الجر بعد (ما خلا - ما عدا)
- والمعهود في زيادة ما مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما كما في قوله تعالى (عما قليل ليصبحن نادمين) (فبما نقضهم) (مما خطيئاتهم أغرقوا)

ذهب جماعة إلى أن (ما) لم يثبت دخولها على (حاشا)
- وذكر ابن مالك دخولَها واستدل بـ: (رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ..فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالاَ)

ما يخفض تارة وينصب أخرى

(خلا - عدا - حاشا)
- فإن قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى وإن قدرتها أفعالا نصبته بها على المفعولية وقدرت الفاعل مضمرا فيها
- ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدا غير النصب لأنه يرى أنها لا تكون إلا فعلا ولا في المستثنى بحاشا غير الجر لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفا

المخفوضات

وهي قسمان : فأما الجر بالتبعية فليس نوعا جديدا من المجرورات بل هو راجع لأحد النوعين العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل

وأما الجر بالمجاورة فهو شاذ في التوكيد قليل في النعت

مجرور بالحرف

والجر بالحرف هو الأصل

- الحروف الجارة عشرون حرفا
- أسقطت منها:

١- (خلا - عدا - حاشا)

- لأني ذكرتها في الاستثناء فاستغنيت بذلك عن اعادتها

٢- (لعل - متى- كي - لولا) لشذوذها

(لعل) لا يجر بها إلا عقيل كـ(لعل اللهِ فضلكم علينا .. بشيء أن أمكم شريم)

- (كي) لا يُجَرَّ بها إلا :

١- (ما) الاستفهامية كالسؤال عن علة الشيء (كيمه) بمعنى (لمه) و(ما) الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى (فيم أنت من ذكراها) ، وحسن في الوقف أن تردف بهاء السكت كما قرأ البزي

٢- (أن) المضمرة وصلتها كـ(جئتك كي تكرمني) وذلك إن قدرت كي تعليلية والنصب بـ(أن) المضمرة و(أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكأنك قلت (جئتك للإكرام)

(متى) لا يجر بها إلا هذيل كـ(شربن بماء البحر ثم ترفعت .. متى لجج خضر لهن نئيج)

(لولا) لا تجُرُّ إلا الضمير كـ(لولاي ولولاك ولولاه) وهو نادر

- ومنه: (أومت بعينيها من الهودج..لولاك في ذا العام لم أحجج)

وأنكر المبرد استعماله وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه

- والأكثر في العربية (لولا أنا ولولا أنت ولولا هو) كـ(لولا أنتم لكنا مؤمنين)

- والمراد أنَّ الإتيان بالضمير المنفصل بعد (لولا) أكثر من الإتيان بالضمير المتصل فأما الأكثر على الإطلاق فهو وقوع الاسم الظاهر

المجرور بالإضافة

- سيأتي

تقسيم الحروف

من حيث الوضع

١- ما وضع على حرف واحد : خمسة (الباء - اللام - الكاف - الواو - التاء)

٢- ما وضع على حرفين : أربعة (مِن - عَن - في - مذ)

٣- ما وضع على ثلاثة أحرف : ثلاثة (إلى - على - منذ)

٤- ما وضع على أربعة : (حتى)

من حيث المدخول

ما يجر الظاهر دون المضمر

سبعة (الواو - التاء - مذ - منذ - حتى - الكاف - رب) وتنقسم إلى:

- ما لا يختص بظاهرٍ معين: - (الكاف - حتى - الواو)
- ما لا يجر إلا الزمان (مذ - منذ) - كـ(ما رأيته مذ يومين- منذ يوم الجمعة) - ولا يكون هذا الزمان إلا معينا لا مبهما ولا يكون إلا ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا
- ما لا يجر إلا النكرات ويجر نوعا معيناً من المظهرات ١- لا تجر إلا نكرة موصوفةً كـ(رب رجلٍ صالحٍ لقيت) وذلك كثير ٢- فإن جرت ضميراً فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مرادا به المفرد المذكر وغيره ويجب تفسيره بنكرة بعد مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز كـ(ربه رجلا لقيت - ربه رجلين - ربه رجالاً - ربه امرأةً - ربه امرأتين - ربه نساءً) وكلُّ ذلِكَ قليلٌ
- ما لا يجر إلا لفظ الجلالة وقد يجر لفظ الرب مضافا إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن - وهو (التاء) كـ(وتالله لأكيدن أصنامكم) وقالوا (تَرَبِّ الكعبةِ لأفعلن) وهو قليل و(تَرَبِّي) وقالوا (تَالرحمنِ لأفعلن) وهو أقل

ما يجر الظاهر والمضمر

وهو البواقي - سبعة (مِن - إلى - عن - على - الباء - اللام - في)

الحذف في الحروف

- حذف حروفٍ مُعيَّنة
  - حذف رُبّ
    لا تُحْذَفُ إلا إذا دخلت على نكرة دون المضمر ، فإذا حذفت وجب بقاء عملها وحذفها على نوعين
    - والفاء وبل والواو كلٌ منها حرف نائب عن رب
      - كثير: بعد الواو
        كـ(وليل كموج البحر أرخى سدوله..علي بأنواع الهموم ليبتلي)
      - قليل: بعد (الفاء - بل)
        كـ(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع..فألهيتها عن ذي تمائم محول)
        و(بل بلدٍ ملءُ الفجاج قتمه..)
        - ومن العلماء من قال بأن رب لم تضمر بعد الفاء إلا في بيتين أحدهما هذا البيت والآخر هو
        (فحورٍ قد لهوت بهن عِين.. نواعمَ في المروط وفي الرياط)
  - حذف لام التعليل قبل (كي)
    كـ(جئتُ كي تكرمني) إذا قدّرْتَ (كي) مصدرية واللام قبلها مقدرة في موضع خاص فقط
- حذف باقي الحروف
  في موضعين خاصَّين: قبل :
  ١- أنَّ وصلتها :(عجبت أنك فاضل) أي منَ أنك و (وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري)
  ٢- أنْ وصلتها : (عجبت أن قام زيد) أي من أن قام و (فلا جناح عليه أن يطوف بهما) أي في أن يطوف بهما

القسم الثاني مِن المجرور: المجرور بالإضافة

تعريف الإضافة

في اللغة: الإسناد

- امرؤ القيس: (فلما دخلناه أضفنا ظهورنا.. الى كل حاريٍّ جديدٍ مشطب) أي أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب الى الحِيرة مخطط فيه طرائق

في الاصطلاح: (إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه)

- ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين أو ما يقوم مقامه

الإضافة لا تُجْمَعُ مع الآتي (التنوين - النون التالية للإعراب - ال)

توجيه ذلك:

- التنوين يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه
- والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين لكونها قائمة مقام التنوين ويُحترزُ نوني (حين - شياطين) فهما متلوان بالأعراب لا تاليان له

يستثنى من مسألة (ال) أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها فحينئذ يجوز الجمع بين (ال) والإضافة بواحدٍ مِن شروط:

١- كون المضاف مثنى كـ(الضاربا زيد)
٢- كون المضاف جمع مذكر سالما كـ(الضاربو زيد)
٣- كون المضاف إليه بـ (ال) كـ(الضارب الرجل)
٤- كون المضاف إليه مضافا إلى ما فيه (ال) كـ(الضارب رأس الرجل)
٥- كون المضاف إليه مضافا لضمير عائد على ما فيه (ال) كـ(مررت بالرجل الضارب غلامه)

الإضافة قسمان

الإضافة المعنوية

فائدتُها:
- تفيد أمرا معنويا وهو التعريف إن كان المضاف اليه معرفة أو التخصيص إن كان نكرة
- تُستثنى مسألتان يتخصص فيهما المضاف ولا يُعرّفُ، وهُما:

ضابطها: أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها
- فيُنتِجُ ذلك ثلاث صور:
١- أن ينتفي الأمران معاً كـ(غلام زيد)
٢- أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه مفعولا لتلك الصفة كـ(كاتب القاضي - كاسب عياله)
٣- أن يكون المضاف إليه معمولا للمضاف وليس المضاف صفة كـ(ضرب اللص)

ماهية العامل في المضاف
١- الجمهور على أنه هو المضاف وهو الصواب كـ(غلامك) فالضمير لا يتصل إلا بعامله
٢- الأخفش على أن العامل هو الإضافة وعبارة المؤلف تقتضيه
٣- آخرون على أن العامل هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه

هذه الإضافة ثلاثة أقسام مِن ناحية المعنى

أن يكون المضاف شديد الإبهام كـ(غَير - مِثل - شِبْه - خِدْن) دليل ذلك أنك تصف بها النكرات (مررت برجلٍ غيرك - برجل مثلك) و(أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل)

أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كأن يقع..
١- حالا كـ(جاء زيدٌ وحده)
٢- أو تمييزا كـ(كمْ ناقةً وفصيلَها) فكم مبتدأ وهي استفهامية وناقة منصوب على التمييز وفصيلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز
٣- أو اسما لـ(لا) النافية للجنس كـ(لا أبا لزيدٍ - لا غلامَيْ لعمرو) فإن الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها في : (أبالموت الذي لا بد أني.. ملاق لا أباك تخوفيني)

على معنى (في)
إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف كـ(بل مكر الليل)
اختلفوا في مجيء الإضافة على معنى (في) الظرفية وممن أثبت هذا النوع ابنُ مالك ونفاه كثيرون وحملوها على معنى اللام مجازاً

على معنى (مِن)
إذا كان المضاف إليه كُلًّا للمضاف ويصح الإخبار به عنه كـ(خاتم حديد - باب ساج) بخلاف (يدُ زيدٍ) فلا يصح أن يُخْبَرَ عن اليد بأنها زيد

على معنى (اللام)
فيما بقي كـ(غلام زيد - يد زيد)

الإضافة اللفظية

ضابطها: أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة
- ولهذا ثلاث صور إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

فائدتها: تفيد أمراً لفظيا وهو التخفيف
- وتسمى غير محضة لأنها في نية الانفصال

تنبيه: القول بأن إضافة الوصف إلى معموله لفظية ليس على إطلاقه بل ذلك خاص بما لم يُرَدْ به الاستمرار في جميع الأزمنة
- فإن أريد ذلك كانت الإضافة معنوية كـ(غافر الذنب وقابل التوب)

لا تفيد تخصيصا على الصحيح
- لأنَّ (ضاربُ زيدٍ) ليس فرعا عن (ضارب) حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص وإنما هو فرع عن (ضاربٌ زيداً) فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تضف

لا تفيد تعريفا بالإجماع
- ولهذا..
١- صح وصف (هديا) بـ (بالغ) مع إضافته إلى المعرفة في (هديا بالغ الكعبة)
٢- وصح مجيء (ثاني) حالا مع إضافته إلى المعرفة في (ثاني عطفه)
- ومنه (هذا عارض ممطرنا)

المجرور بالمجاورة

مجاله

- وذلك في بابي النعت والتأكيد
- وقيل : وعطف النسق

النعت

في قولهم (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) وعلى الرفع أكثر العرب

و(كأنّ ثبيراً في عرانين ودقه.. كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزمّلِ)

التوكيد

كـ(يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلِّهم..أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب)

المعطوف

كـ(فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)

الخلاف فيه

- خالف في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة
- نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع وينبغي امتناعه في البدل لأنه في التقدير من جملة اخرى فهو محجوز تقديرا ورأى هؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس وأن المسح خفيف الغسل وقيل : المراد المسح على الخفين
- وأما قراءة النصب فلا نسلم أنها عطف على الوجوه والأيدي بل على الجار والمجرور كما قال (يسلكن في نجد وغورا غائرا..فواسقا عن قصدها جوائرا) لأن الجار والمجرور في محل نصب

الاشتغال والتنازع

الاشتغال

ضـــــــابط البــــــاب

- أن يتقدم اسم ويتـأخر عنـه فعـل أو وصف عَمِلَ في ضميره ويكون ذلك العاملُ بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسـلط علـى الاسـم الأول لنصـبه

- المراد بالاسم المتقدم الجنس فيشمل الواحد والأكثر كـ (زيدا أخاه ضربته) وتقديره (أهنت زيدا ضربت أخاه) و (زيدا أخاه غلامَه ضربته) فتقديره (لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه) وهكذا

أمثلة

الاشـــــتغال بضــــــمير الاســــم كـــ (زيــدا ضـــربته - زيــدا مـــررت بـــه) فالضمير في الثاني وإن كان مجرورا بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل

الاشـــتغال باســـم عامـــل فـــي الضـــمير كـ (زيدا ضربت أخاه) فـ (ضرب) عامل في الأخ نصـبا علـى المفعوليـة والأخ عامـل فـي الضمير خفضا بالإضافة

ولـــــــــيس منـــــــــه

١- (وكـل شـيء فعلـوه فـي الزبـر) وإنما المعنى وكل مفعول لهم ثابت في الزبـر والفعـل المتـأخر صـفة للاسـم

٢- (أزيد ذُهِبَ به) لعدم اقتضائه النصب مـــع جـــواز التســـليط

٣- (زيـد إنـه فاضـل - عمـرو كأنـه أسـد) لأنـه يُشـترط في العامـل أن يكون فعلا أو وصفاً كما أن الحرف لا يعمـــل فيمـــا قبلـــه

٤- (زيد دراكه - عمرو عليكه) لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمـــل لا يفســـر عـــاملا

٥- (زيــد مــا أحســنه) لأن فعـل التعجب جامد فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله كما أن (ما) التعجبيـــة لهـــا الصـــدر

٦- (زيــد أنــا الضــاربه) لأن (ال) موصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها بخلاف (زيدا أنا ضاربه الآن أو غدا)

حكم الاسم المتقدم
يجوز فيه الرفع والنصب

الرفع على الابتداء
وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية
فإن لم يكن صالحا للابتداء - بأن كان نكرة محضة - كـ(رجلا أكرمته) تعين فيه النصب

النصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور
فلا موضع للجملة حينئذ لأنها مفسرة

تقدير الرفع عند الجمهور
- فتقدير (زيدا ضربته) : ضربت زيدا ضربته
- و (زيدا مررت به) جاوزت زيدا مررت به ولا تقدر مررت لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه
- و (زيدا ضربت أخاه) : أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تقدر ضربت لأنك لم تضرب إلا الأخ

- زعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد
- قال الفراء الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر
- ورُدّ على الفراء بأن الفعل الذي يتعدى لواحد يصير متعديا لاثنين وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كـ(زيد ضربت غلامه) فلا يستقيم إلغاؤه

الترجيح بين الرفع والنصب

وجوب النصب
- إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض
- كـ(إنْ زيدا رأيته فأكرمه - هلا زيدا أكرمته)

ترجح النصب
- في مسائل:

أن يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تُبْنَ على مبتدأ
- كـ(قام زيد وعمرا أكرمته) فتكون قد عطفت فعلية على فعلية وهما متناسبان والتناسب في العطف أولى
- يُشترَطُ ألا يفصل بين حرف العطف والاسم الذي يليه بـ (أما) فإن فصل بينهما بـ (أما) تعين رفع الاسم الواقع بعد أما كـ (أكرمت عليا وأما بكر فأهنته)
- وسر ذلك أن (أما) موضوعة على أن يُستأنف بها الكلام فما بعدها مقطوع في الأحكام الإعرابية عما قبلها ، والواو التي تقع قبل (أما) ليست للعطف بل للاستئناف

أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال كـ (ما زيدا رأيته) و (أبشرا منا واحدا نتبعه)
الأوات التي يغلب دخولها على الأفعال خمسة
(همزة الاستفهام - إنْ النافية - ما النافية - لا النافية - حيث المجردة من ما)
- فإن فصل بين الاستفهام ونحوه وبين الاسم بالظرف كـ (ءأمام الأستاذ زيد تضربه) فالنصب راجح أيضاً

أن يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو الأمر والنهي والدعاء

بيان ذلك:
- كـ(زيدا اضربه - زيدا لا تهنه - اللهم عبدك ارحمه)
- لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لأنها لا تحتمل الصدق والكذب
- حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف

تنبيهان:

يدخل في الطلب ما كان لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب كـ (محمدٌ غفر الله له) وخرج منه ما كان لفظه طلبي ومعناه خبري كأفعل التعجب كـ (محمد أجمل به) فليس هذا المثال من الاشتغال أصلا لأن اصل الباب أن يكون الفعل لو فُرِّغ للعمل في الفعل لنصبه ، وهذا الفعل لو تسلط على الاسم لرفعه محلا وجره بالباء الزائدة وجوبا

وأما (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما - الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما) فالتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فالسارق والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه والخبر محذوف
ومثله (زيد فقير فأعطه) وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها

استـــــــتواء الرفـــــــع والنصـــــــب
- إذا تقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعليـــــة مبنيـــــة علـــــى مبتـــــدأ كـــ (زيـدٌ قـام أبـوه وعمـرا أكرمتـه)
- فهي اسمية الصدر فعلية العجز فإن..
١- راعيت صدرها رفعت، وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية
٢- أو راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية
- وقد جاء التنزيل بالنصب :(الرَّحْمَنُ علمَ الْقُرْآن...وَالسَّمَاء رَفَعهَا)

تـــرجح الرفـــع فيمـــا عـــدا ذلـــك
- (جناتٌ عدن يدخلونها) (سورةٌ أنزلناها)
- وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبا أو رجحانا لأن النصب محوج الى التقدير ولا طالب له والرفع غني عنه فكان أولى ،ومن ثم منعه بعض النحاة ويردُّه أنه قرئ

وجـــــــــــــــــــــــوب الرفـــــــــــــــــــــــع
- فيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية كـ (إذا) الفجائية كـ (خرجت فإذا زيد بضربه عمرو)
- فهذ لا يجوز فيه النصب لأنه يقتضي تقدير الفعل وإذا الفجائية لا تـــدخل إلا علـــى الجملـــة الاســـمية
وأيضاً إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لها صدر الكلام وهي (حروف الاستفهام - ما النافية - أدوات الشرط)
- كـ (زيد هل أكرمته - زيد ما لقيته - زيد إن لقيته أكرمه)

التنازع (الإعمال)

ضابطه

أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر

يشترط بعضُ الشروط

أولاً : شروط العاملين المتقدمين ثلاثة :

١ - كونهما مذكورين فلا تنازع بين محذوفين ولا بين مذكور ومحذوف على الراجح

٢- كونهما فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما أو فعلا متصرفا واسما يشبهه ، فلا يجوز التنازع بين حرفين ولا بين حرف وفعل ولا بين فعلين جامدين ولا بين فعل جامد ووصف

٣- ألا يُقصَدَ بثانيهما تأكيد الأول فليس من التنازع : (أتاكِ أتاكِ اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ)

ثانياً : شروط المعمول المتنازع عليه أربعة :

١ - ألا يكون ضميرا مستترا

٢- ألا يكون ضميرا متصلا بعامله كـ(لقيته وأكرمته)

٣- كونه متأخرا عن العاملين

- فإن تقدم عليهما فهو معمول الأول ، وإن توسط فهو معمول لسابقه

- وجوز ذلك بعضهم في المتقدم والمتوسط

- أما الذين أجازوا أن يتنازع العاملان فى المعمول المتقدم فهم المغاربة ، ومال إليه الرضى

- وأما المجيزون للتنازع فى المعمول المتوسط بين العاملين فهو أبو على الفارسى ، والجمهور على اشتراط تأخر المعمول عن العاملين جميعا

٤- كون الاسم قابلا للإضمار فلا تنازع في الحال ولا التمييز لأن كل منهما لا يكون إلا نكرة

كيفية الإعمال

أولاً: الكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه

- فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور كـ(قام وقعدا أخواك - قام وضربتهما أخواك - قام ومررت بهما أخواك)

ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعا باتفاق ولا إذا كان منصوبا إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر

(بعكاظ يعشي الناظرين..إذا هم لمحوا شعاعه)

ومن ثم قلنا في (آتوني أفرغ عليه قطرا) إنه أعمل الثاني لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال (آتوني أفرغه عليه قطرا)

- المراد أن أسلوب القرآن جرى على إعمال العامل الثانى فى كل ما ورد فيه مما يسميه النحاة باب التنازع

ثانياً: البصريون يختارون إعمال الأخير لقربه وهو الصواب في القياس والأكثر في السماع

- فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته فقلت (قاما وقعد أخواك)

- وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته فقلت (ضربت وضربني أخواك - مررت ومر بي أخواك) ولا تقل (ضربتهما - ولا مررت بهما) لأن عود الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة إنما اغتفر في المرفوع لأنه غير صالح للسقوط وليس كذلك في المنصوب والمجرور

إلا في ضرورة الشعر قال الشاعر

(إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب..جهارا فكن في الغيب أحفظ للود)

وإن لم يصح الاستغناء عنه وجب تأخيره نحو رغبت ورغب في الزيدان عنهما

أمثلة

تنبيه

- ليس من التنازع قول امرئ القيس (ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال) لأنه يفسد المعنى وليس من التنازع (ما قام وقعد إلا زيد) لأنك لو أضمرت في الأول لكان (ما قام هو وما قعد إلا زيد) فيكون القيام منفيا عنه في الجملة الأولى والقعود ثابتا له حصرا في الثانية والمعنى المقصود ليس كذلك ، ولو أضمرت في الثاني انعكس وليس مرادا أيضاً

١- تنازع العاملين معمولا واحدا : (آتوني أفرغ عليه قطرا)

٢- تنازع العاملين أكثر من معمول (ضَربَ وأَكْرَمَ زيدٌ عمرًا)

٣- تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا كـ(كما صليتَ وباركتَ وترحمتَ على إبراهيم)

٤- تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول كـ«تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين» فـ«دبر» منصوب على الظرفية و«ثلاث وثلاثين» منصوب على أنه مفعول مطلق وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما

٥- تنازع الفعل والاسم (هاؤم اقرؤوا كتابيه)

٦- تنازع الاسمين (وعزة ممطول معنى غريمها) في أحد القولين

- والصحيح: غريمها مبتدأ وممطول ومعنى خبران أو ممطول خبر ومعنى صفة له أو حال من ضميره ولو كان من التنازع فكان يقول على إعمال الثاني (وعزة ممطول هو معنى غريمها) وعلى إعمال الأول (وغزة ممطول معنى هو غريمها) وأبرزناه للتمثيل وإلا فهو مستتر ، ولكن هذا الضمير عائد إلى الغريم لا إلى عزة والأصل فى الخبر إن كان مشتقا أن يشتمل على ضمير يعود إلى نفس المبتدأ فمن حق الضمير الذى استتر أن يعود إلى عزة لا إلى غريمها لأنك جعلتَ غزة مبتدأً وممطول خبرا عنه فلذلك لم يكن هذا من التنازع

الأسماء التي تعمل عمل الفعل

- أنواعها عشرة:

١- المصدر

٢- اسم المصدر

٣- اسمُ الفعل

٤- اسم الفاعل

٥- أمثلة المبالغة

٦- اسم المفعول

٧- الصفة المشبهة

٨- اسم التفضيل

٩، ١٠ - الظرف والجار والمجرور المعتمدان

اسم الفعل

- وهو مِن حيثُ معناهُ على ثلاثة أقسام:

ما سمي به الأمر وهو الغالب كـ:
- (صه) بمعنى اسكت
- (بله) بمعنى دع وقد تأتي شذوذا بمعنى كيف
عليكه بمعنى الزمه وقوله تعالى (عليكم أنفسكم)
- (عليك به) فقيل الباء زائدة وقيل اسم لـ(الصق) دون الزم

ما سمي به الماضي وهو أكثر مما سمي به المضارع كـ:
- (هيهات) بمعنى بَعُدَ
- (شَتّانَ) بمعنى افترق ولك زيادة (ما) قبل فاعلها كـ(شتان ما يومي على كورها..ويوم حيان أخى جابر)

وما سمي به المضارع كـ(أوه) بمعنى أتوجع و(أف) بمعنى أتضجر
- وبعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بتوجعت وتضجرت

ولا يجوز عند الأصمعي (شتان ما بين زيد وعمرو) وجوزه غيره محتجا بـ(لشتان ما بين اليزيدين في الندى)
لأن فاعل شتان لابد أن يكون متعدداً ويمكن تأويله بأن (ما) موصولة وأنَّ المقصودَ به المسافةُ بينهما أى أن المسافة بينهما بعيدة، ويمكن أن يكون المقصود بها الكرم وكأن الكرم له حدان الحد الأعلى لأحدهما والأدنى للآخر، وعليه شواهد كثيرة
كـ(لشتان ما بيني وبينك إنني.. على كل حال أستقيم وتظلع)

وأما قول بعض المُحْدَثِين (جازيتموني بالوصال قطيعة..شتان بين صنيعكم وصنيعي)
فلم تستعمله العرب وقد يخرج على إضمار ما موصولة ببين وذلك على قول الكوفيين أن الموصول يجوز حذفه
- الشواهد على صحته كثيرة عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ومنه: (سارت مشرقة وسرت مغرباً.. شتان بين مشرق ومغرب) وإعرابه يكون على وجهين:
١- جعل (بين) فاعلا لشتان ولم يُرفَعه لأنه استكثر إخراجه عن حالته المعهودة مبنى على النصب فى محل رفع
٢- تقدير (ما) موصولة محذوفة وبين متعلق بمحذوف صلة الموصول وما هى الفاعل
ومما يدل على جواز حذف الموصول وبقاء صلته قول حسان: (أمن يهجو رسول الله منكم.. ويمدحه وينصره سواء)

مُصطَفَى دَنْقَش

أقسام اسم الفعل مِن حيثُ أصله :

من حيث القياس والسماع

قياسي

- أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي تامٍّ اسما على وزن (فَعَالِ) للدلالة على الأمر كـ(ضَرَابِ - نَصَارِ - كَتَابِ)
- وشذ صوغه من الرباعي كـ(قرقارِ) كـ: قالت له ريح الصَّبا قرقارِ ، يريد قرقر الرعد أي صوت
- وبنو أسد يفتحون فعال في الأمر لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها

سماعي

ألفاظ محفوظة كـ(صه) بمعنى اسكت (مه) بمعنى انكفف ولا تقل اكفُف

و (ايه) بمعنى امض في حديثك ولا تقل بمعنى حدث

وهذا هو المراد بكونه فيه معنى الفعل دون حروفه

الارتجال والنقل

مرتجل

ما لم يُستعمل في شيء آخر قبل كونه اسمَ فعلٍ كـ(صه)

منقول

ما استُعمِل قبل كونه اسمَ فعلٍ في شيء آخر وهو ظرفٌ كـ(دونك - مكانك) أو جار ومجرور كـ(عليكم أنفسكم)

- والغالب في الضمير المتصل بالظرف أو الجار والمجرور أن يكون ضمير خطاب وربما جاء ضمير غائب كـ«ومن لم يستطع فعليه بالصوم» أو ضمير متكلم كـ(عليَّ زيداً - عليَّ بزيد)
- وربما دخل الظرف والجار والمجرور على اسم ظاهر كـ(على محمدٍ بزيد) وهو غريب جدا

من حيث التعريف والتنكير

١- واجب التنكير كـ(ويها - واها)

٢- واجب التعريف كـ(نزال - تراك) وبابهما

٣- جائز التنكير والتعريف كـ(صه - أف)

فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة

فإذا قلت : (صهٍ) فمعناه اسكت سكوتا تامًّا وإذا قلت صه فمعناه اسكت السكوت المعين

من أحكام اسم الفعل

لا يتأخر اسم الفعل عن معموله
- فلا يجوز (زيدا عليك) خلافا للكسائي فقد أجازه محتجا بـ (كتاب الله عليكم) ، (يا أيها المائح دلوي دونكا..)
- وعند البصريين (كتاب الله) مصدر محذوف العامل و(عليكم) جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدر والتقدير (كَتَبَ اللهُ ذلك كتابا عليكم) لأن التحريم يستلزم الكتابة

إذا كان دالا على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه
- كـ(نزال نحدثك بالجزم)

لا يُنْصَبُ الفعل بعد الفاء في جوابه
- فلا يصح (مكانك فتحمدي - صه فنحدثَك) خلافا للكسائي

لا يضاف كما أن مسماه وهو الفعل كذلك
- ومن ثَمّ إذا قلت (بلهَ زيدٍ - رويدَ زيدٍ) كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة اعراب
وإذا قلت (بله زيداً - رويد زيداً) كانا اسمي فعلين ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين

مقارنة بين الفعل واسم الفعل

يتفقان في ثلاثة

١- دلالتهما جميعا على المعنى الواحد

٢- كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدي واللزوم غالبا ومن غير الغالب نحو آمين فإنه لم يحفظ عن العرب تعديه لمفعول مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو استجب - يتعدى إلى مفعول به وكذا (إيه) فهو لازم مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو زِد - متعد

٣- كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله وإضماره

يفترقان في سبعة:

١- الأفعال تبرز معها الضمائر بخلاف اسم الفعل

٢- مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه بخلاف اسم الفعل فلا يكون معموله إلا متأخرا على الأرجح

٣- الفعل يعمل مذكورا ومحذوفا واسم الفعل لا يعمل إلا مذكورا

٤- الأفعال تتصرف وتختلف أبنيتها باختلاف الزمان بخلاف اسم الفعل

٥- يجوز تكويد الفعل باسم الفعل ولا عكس

٦- الفعل إذا دل على الطلب يُنصَبُ المضارعُ في جوابه بخلاف اسم الفعل

٧- منهم من ذهب إلى أن الفعل أصل الاشتقاق ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق

المصدر

تعريفه

- (الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل)

- واحترزت بقولي الجاري على الفعل من اسم المصدر فإنه وإن كان اسما دالا على الحدث لكنه لا يجرى على الفعل وذلك نحو:

أعطيت عطاء فإن الذي يجري على أعطيت إنما هو إعطاء لأنه مستوف لحروفه

كلمته كلاما

سلمت عليه سلاما

مثالُهُ:

- الضرب والإكرام

أقسام المصدر العامل ثلاثة

المُنَوَّن

- إعماله أقيس من إعمال المضاف لأنه يشبه الفعل بالتنكير

- كـ(أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما)

المعرف بـ (ال)

إعماله شاذ قياسا واستعمالا كـ(عجبت من الرزق المسيء إلهه ... ومن ترك بعض الصالحين فقيرا)

(ضعيف النكاية أعداءه..يخال الفرار يراخي الأجل)

- إعمال المصدر المقترن بأل هو مذهب الخليل وسيبويه:

١- شذوذه في القياس لإن اقترنه بأل يبعد شبهه من الفعل

٢- شذوذه في الاستعمال لندرة وروده عن العرب

ذهب المبرد إلى المنع والاسم المنصوب بعده ناصبه مصدر محذوف مجرد من ال فالتقدير: ضعيف النكاية نكايةِ أعداءَه وهو تكلف

المضاف

- إعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين وهو ضربان :

١- مضاف للفاعل : كـ(ولولا دفع الله الناس)

- إعماله أكثر لأنَّ:

أ- نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه

ب- الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في الفضلة ونظيره أن لات لما كانت ضعيفة عن العمل لم يظهروا عملها غالبا إلا في منصوبها

٢- مضاف للمفعول

- وهو قسمان:

ذُكِر فاعله

- إعماله ضعيفٌ لأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في العمدة ولقد غلا بعضهم فزعم في المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك مختص بالشعر

- كـ((أفنى تلادي وما جمعت من نشب..قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق)

المحذوف فاعلُهُ: يجوزُ عملُهُ إجماعاً

- كحديث «بنى الإسلام على خمس» والأركان الخمسة فى الحديث مضافة إلى المفعول ولم يُذْكر الفاعل إلا فى الخامس وهو«وحج البيت من استطاع إليه سبيلا»

شروط عمل المصدر ثمانية

أولاً: أن يصح أن يحل محله فعل مع (أن) أو فعل مع (ما) المصدرية
١- فالأول كـ(أعجبني ضربك زيدا) (ولولا دفع الله الناس)
٢- والثاني كـ(يعجبني ضربك زيدا الآن) (تخافونهم كخيفتكم أنفسكم)
- ولا يجوز في (ضرباً زيداً) أن تعتقد أن زيدا معمول لضربا خلافا لقوم من النحاة لأن المصدر هنا يحل محله الفعلُ وحده دون (أن) و(ما) تقول وإنما هو منصوب بفعل محذوف ناصب للمصدر

ثالثا: أن لا يكون مضمرا
- فلا تقول (ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح) لأنه ليس فيه لفظ الفعل وأجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بـ: (وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم ... وما هو عنها بالحديث المرجم) فعنها متعلق بالضمير وهذا البيت نادر قابل للتأويل فلا تبنى عليه قاعدة

ثانياً: أن لا يكون مصغرا
- فلا يجوز (أعجبني ضريبك زيدا) ولا يُخْتَلَفُ في ذلك
- وقاس على ذلك بعضهم المصدرَ المجموع فمنع إعماله حملا له على المصغر لأن كلا منهما مباين للفعل وأجاز كثيرٌ إعمالَه واستدلوا بنحو (وعدت وكان الخلف منك سجية ... مواعيد عرقوب أخاه بيترب)

إعمال المصدر لشبهه بالفعل في المعنى والدلالة على الحدث والتصغير من خصائص الأسماء فيبعُدُ شبهه بالفعل ، وإذا قيل أن السبب هو أن المصدر هو الصيغة التي أخِذَ منها الفعلُ فالمصغر ليس هو الصيغة المأخوذ منها

ذهب ابن مالك وجماعة آخرون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المثنى والمجموع ، وهذا البيت يُعتبر عندهم من باب الضرورة الشعرية

مصطفي:

(إنْ حَلَّ فِعلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) الْمَحَلْ..لاَ تَفْصِلَنْهُ لاَ تُوَخِّرْ عَنْ عَمَلْ أَلاَّ يكُونَ مُضْمَراً مَحْذُوفاً..مُصَغَّراً مَحْدُوداً اوْ مَوْصُوفاً)

رابعاً: أن لا يكون محدودا

- فلا تقول (أعجبني ضربتك زيدا)

- وشذ (يحايي به الجلد الذي هو حازم ... بضربة كفيه الملا نفس راكب

- لأنها ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل ولأنه بَعُدَ شبهه بالفعل من جهة أن الفعل يدل على الحدث من غير تقيد بمرة أو مرتين

خامساً: أن لا يكون موصوفا قبل العمل

- فلا يقال (أعجبني ضربك الشديد زيدا) فإن أخرت الشديد جاز

سادساً: أن لا يكون محذوفا

- وبهذا ردوا على من قال في (مالَكَ وزيدا) إن التقدير وملابستك زيدا وعلى من قال في (بسم الله) إن التقدير ابتدائي بسم الله ثابت

- وجعلوا من الضرورة (هل تذكرون إلى الديرين هجرتكم ... ومسحكم صلبكم رحمان قربانا) بتقدير وقولكم يا رحمن قربانا

- إعمال القول محذوفا من باب حدث عن البحر ولا حرج ، فكأنه مستثنى من امتناع إعمال المصدر محذوفا

سابعاً: أن لا يكون مفصولا عن معموله

- ولهذا ردوا على من قال في (يوم تبلى السرائر) إنه معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر

- هو الزمخشري ومن إنكارهم ذلك عليه تأخذ أن المعمول - لو كان ظرفا أو جارا ومجرورا - لا يجوز أن يُفصَل بينه وبين عامله المصدر

ثامناً: أن لا يكون مؤخرا عنه

- فلا يجوز (أعجبني زيدا ضربك) وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بـ (لا يبغون عنها حولا) وقولهم (اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا)

الظرف والجار والمجرور المعتمدان

شرط العمل

أن يعتمد على ما يعتمد اسم الفاعل

كيفية العمل:

- يعملان عمل فعل الاستقرار فيرفعان الفاعل المضمر أو الظاهر

كـ(ما عندك مالٌ – ما في الدار زيدٌ)

- والأصل (ما استقر عندك مالٌ – ما استقر في الدار زيدٌ) فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين

- وقيل : إنما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك

هكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه نحو (أفي الله شك – زيد عندك أبوه – جاء الذي في الدار أخوه – مررت برجل فيه فضل)

ويجوز لك أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا

- والأول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير

اسم المصدر

تعريف اسم المصدر
- هو (اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث)
- كالكلام والثواب

يُطلَقُ على ثلاثة

١ - ما يعمل اتفاقا

هو: ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة

أمثلة:
- (المضرب والمقتل)
- (أظلوم ان مُصَابَكُم رجلاً..أهدى السلام تحية ظلمُ)

سبب العمل: لأنه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي
- وسموه أحيانا اسمَ مصدر تجوزا

٢- ما لا يعمل اتفاقا

- وهو: ما كان من أسماء الأحداث علماً
- كـ(سبحان) علما للتسبيح و(فجار وحماد) علمين للفجرة والمحمدة

٣- ما اختلف في إعماله

هو: ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له

مثاله:

١ - (الكلام) فهو اسمٌ للملفوظ به ثم نقل إلى معنى التكليم

٢- (الثواب) فهو اسمٌ لما يثاب به العمال ثم نقل إلى معنى الإثابة

الخلاف فيه:

١ - ذهب الكوفيون والبغداديون إعماله تمسكا بما ورد:
- كـ(أكفرا بعد رد الموت عني..وبعد عطائك المائة الرتاعا)
- وكـ(لأن ثواب الله كل موحد..جنان من الفردوس فيها يخلد)

٢- منع ذلك البصريون
- فأضمروا هذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها

اسم الفاعل

تعريف اسم الفاعل: له تعريفان:
١- (الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته) كـ(ضارب مكرم)
٢- (مَا اشتق من فعل لمن قَامَ بِهِ على معنى الْحُدُوث، أي من مصدر فعلٍ)

اسم الفاعل يفارق الفعل في أمرين:

١ – اسم الفاعل يُضاف إلى معموله

٢– معمول اسم الفاعل المتأخر عنه تدخل عليه لام الجر لتقويته كـ(زيدٌ ضاربٌ لعمرو) ولا يصح (زيدٌ يضربُ لعمرو)

كيفية صياغته

١ – من الثلاثي :
– على زنة (فاعل)

٢– من غير الثلاثي:
– بلفظ المضارع بميم مضمومة بدل حرف المضارعة وكسر ما قبل آخره مطلقا

<u>اسم الفاعل له حالان:</u>

أن يكون بأل
- يعمل مطلقا ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا
- كـ(الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا)
- وذلك لأن (أل) هذه موصولة وضارب حال محل ضرب إن أردت المضي أو يضرب إن أردت غيره

أن يكون مجردا من أل
يعمل بشرطين
- سيأتي

اسم الفاعل المُجرد من (أل)
- يعمل بشرطين :

أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف

ذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شـــيء
- واستدل بـ (خبيرٌ بنو لهب فلاتكُ ملغيا..مقالة لهبي إذا الطير مرت)
- وأجيب بأنا نحمله على التقديم والتأخير ، ورُدَّ بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع وأجيب بأن فعيلاً قد يستعمل للجماعة كـ(والملائكة بعد ذلك ظهير)

أمثلة

النفي : خليلي ما واف بعهدي أنتما

اعتماده على المخبر عنه : (إن الله بالغٌ أمرَهُ)

اعتماده على الموصوف : مررت برجلٍ ضاربٍ زيدا ، وقد يكون الموصوف مقدَّراً كـ(إني حلفتُ برافعين أكفَّهم..بين الحطيم وبين حوضي زمزم) أي بقوم رافعين

٢- الاستفهام : أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا
وقولك (ضاربا عمرا) جوابا لمن قال : كيف رأيت زيدا؟ و (ليت شعري مقيم العذر قومي)
لكونه معتمدا على همزة استفهام محذوفة والدليل على أن الهمزة مرادة هنا شيئان : أولاً : (ليت شعرى) يقع بعدها الاستفهام ألبتة إما مذكورا وإما مقدرا ، ثانياً : أم تعادل همزة الاستفهام فإن لم تكن الهمزة موجودة قُدِّرَتْ
و(ليت شعرى) كلمة للتعجب وخبرها لا يُذْكَرُ بالإجماع ، ثم اختلفوا فذهب الرضى إلى حذف خبرها وجوبا ولا يقوم مقامه شيء فجملة الاستفهام بعده فى محل نصب مفعول به لـ(شعر) كأنه قال : ليت علمى هذا الاستفهام حاصلٌ ، وذهب ابن الحاجب إلى إن الاستفهام قائم مقام خبر ليت فهو فى محل رفع

أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى المضي

خالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي واستدلوا بـ (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)
- وأجيب بأنه حكاية حالٍ فالمضارع يصح وقوعه هنا (وكلبهم يبسط ذراعيه) فالواو واو الحال ويؤكد ذلك ورود (ونقلبهم) ولم يقل (وقلبناهم)

اسم الفاعل إن كان في الماضي فعملُه يختلف حسب ماهية المفعول فمعمولاته ثلاثة أنواع:

١- المفعول به: لم ينصبه اتفاقا

٢- الفاعل الظاهر: ظاهرُ كلامِ سيبويه واختيارُ ابن عصفورٍ والسيوطي أنه يرفعه في الماضي، ولكن لا بد لرفعه أن يعتمد على شيء

٣- الفاعل المضمر:
أ- قال جماعة: واقع بالاتفاق
ب- وقال آخرون: مختلف فيه، ونقلوا المنع عن ابن خروف وابن طاهر
- والصواب أنه لا خلاف فيه لأنه يبعُدُ أن يذهب أحدٌ إلى أن تكون صفة مشتقة لا فاعل لها

ذهب الجمهور إلى اشتراط شرطين آخرين لإعمال اسم الفاعل:

ألا يكون مصغرا فلا يصح: (زيدٌ ضويربٌ عمرا) وأما (أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا) فـ (فرسخا) ليس مفعولا به بل هو منصوب على الظرفية

ألا يكون موصوفا فإن وُصِفَ لم ينصب المفعول به

أمثلة المبالغة

ما حول للمبالغة من فاعل

وهي خمسة : (فعال - مفعال - فعول - فعيل - فعل)

الأمثلة

١- فعال : (أخا الحرب لباسا إليها جلالها..وليس بولاج الخوالف أعقلا)

٢- فعول : (ضروب بنصل السيف سوق سمانها)

٣- مفعال : (إنه لمنحار بوائكها)

٤- فعيل : (ولله سميعٌ دعاءَ من دعاه)

٥- فَعِل : (أتاني أنهم مزقون عرضي)

بعض أحكامها

١- أكثر الخمسة استعمالا الثلاثة الأول وأقلها استعمالا الأخيران

٢- كلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقي

٣- وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء

٤- ومن إعمال صيغة المبالغة في الجار والمجرور السابق عليها : (فَإياكَ إياكَ المِراءَ فإنَّه ... إلى الشَّرِّ دَعّاءٌ وللشَّرِّ آمِرُ)

٥- الأصل في صيغ المبالغة أن تؤخَذَ من مصدر الفعل الثلاثي وقد وردت كلماتٌ مأخوذة من غير الثلاثي كـ(معطاء من أعطى - مهوان من أهان - نذير من أنذر) وهي ألفاظ شاذة عن القياس فلا يُعترَضُ بها، وإنما قلنا أنها مأخوذة من غير الثلاثي لأن الثلاثي المجرد من مواد هذه الأفعال غيرُ مستعمل، وقد يُقال أنها أُخِذَتْ من الثلاثي قبل أن يُهمِلَ العرب استعمال هذا الثلاثي، أو بعد تجريد الفعل من زياداته ويؤيده أيضا أن الرباعي المجرد ليس فيه منها شيء

الخلاف في إعمالها

إعمالها (البصريون تفاوتت آراؤهم)

- إعمالها جميعا (سيبويه وأصحابه)
  - وحجتهم في ذلك السماع والجمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها محولة عنه لقصد المبالغة
- منع إعمال (فعيل - فعل) (بعض/ أكثر البصريين)
- منع (فعيل) - (الجرمي) ولأنه على وزن الصفة المشبهة وأجاز فَعِل لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم

عدم إعمالها مطلقاً (الكوفيون)

- لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويَردُ عليهم قولُ العرب (أما العسل فأنا شراب)

مُصطَفَى دَنْقَش

اسم المفعول
كمضروب ومكرم

تعريف اسم المفعول
هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه أي من مصدر فعلٍ

الفرق بين اسمي الفاعل والمفعول من وجهين :

اسم الفاعل لا يُضافُ إلى مرفوعه - فلا يصح (محمدٌ ضاربُ أبيهِ عمراً) واسم المفعول يجوز فيه ذلك فيصح (زيدٌ محمودُ المقاصدِ) وأصله (زيدٌ محمودةٌ مقاصدُه)

الفرق في المأخذ

اسم الفاعل يؤخذ مِن:
١- مصدر الفعل المتعدي كـ(ضارب - مكرم)
٢- مصدر الفعل اللازم كـ(خارج - قاعد)

اسم المفعول يؤخذ من مصدر الفعل المتعدي فقط كـ(مضروب - مأسور) إلا أن يكون مع الظرف أو الجار والمجرور

أحكام اسم المفعول
١- قائم مقام فاعله كما تقول (جاء الذي ضُرِبَ عبدُه)
٢- إذا كان بـ(ال) فلا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه
٣- إذا خلا من الألف واللام يعمل في الحال أو الاستقبال ولا يجوز أن تقول (مضروب عبده) وأنت تريد الماضي خلافا للكسائى
٤- لا يصح (مضروب الزيدان) لعدم الاعتماد خلافا للأخفش

صيغته
من الثلاثي: على زنة مفعول كـ(مضروب ومقتول)

من غير الثلاثي: بلفظ مضارِعه بميم مضمومة مكانِ حرف المضارعة وفَتح ما قبل آخره كـ(مُخْرَج ومُسْتَخْرَج)

الصفة المشبهة

تعريفها:

- (هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث)
- فقولك (زيدٌ حَسَنٌ) معناه إثبات الحُسْن لزيد في جميع أوقات وجود زيد ، فإذا أردت الدلالة على الحدوث حولت الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل كـ(زيدٌ حاسن)

مثالها:

- (مررت برجل حسن الوجه)

سبب التسمية

لأنها كان أصلها أنها لا تنصب لكونها مأخوذة من فعل قاصر لكونها لم يقصد بها الحدوث فهي مباينة للفعل ولكن أُعمِلت تشبيها لها باسم الفاعل

الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

أنها تدل على الثبوت واسم الفاعل يدل على الحدوث فاسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال وهي تكون للحال الدائم

أنها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته كـ(حَسَن - ظريف) وتارة تجري كـ(طاهر - ضامر) والقسم الأول هو الغالب

- وهذا بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع كضارب فإنه مجار ليضرب وقد اعتُبِرَ في المجاراة تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها
- فإن قلتَ كيف تصنع بقائم ويقوم فإن ثاني قائم ساكن وثاني يقوم متحرك ؟
- قلت الحركة في ثاني يقوم منقولة من ثالثه والأصل يَقْوُم كيدخل فنقلت الضمة لعلة تصريفية استُثقِلَتْ الضمة على الواو في (يَقْوُم) فنقلت الضمة إلى الساكن الصحيح فصار (يَقُوْم) ، وكذلك كل فعل أجوف - عينه معتلة - واويا كان ويكون من باب نصر كـ(يسوغ - يصول) أو يائيا ويكون من باب ضرب كـ(يبيع - يميل)

معمولها لا يتقدم عليها

- فلا تقول (زيد وجهَهُ حسنٌ) ويجوز في اسم الفاعل (زيد أباه ضاربٌ) لضعفها لكونها فرعا عن فرع
- وجوَّز عامة العلماء أن تقول (زيدٌ بك فرِحٌ) على كون (زيد) مبتدأ و(بك) جارا ومجرورا متعلقا بـ(فرح) و(فرح) خبر المبتدأ

وذلك لأن معمول الصفة المشبهة على ضربين :

١- المعمول الذى تعمل به بحق شبهها باسم الفاعل المتعدى فعلُه لواحد وذلك هو المفعول به وهو الذى اشتُرِط فيه عدمُ التقدم وكونُه سببياً

٢- المعمول الذى تعمل الصفة فيه بما فيها من معنى الفعل وهو الظرف والجار والمجرور فلا يُشترط فيه الشرطان لأن الظرف والجار والمجرور يتعلقان بالفعل التام والناقص وبالاسم وبالحروف إذا تضمنت معنى فعلٍ فيكتفيان برائحة الفعل كـ(بك) فى المثال المذكور

يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع

معمولها لا يكون أجنبيا بل سببيا ونعني بالسببي واحدا من أمور ثلاثة :

١- أن يكون متصلا بضمير الموصوف كـ(مررت برجل حسن وجهه)

٢- أن يكون متصلا بما يقوم مقام ضميره كـ(مررت برجل حسن الوجه) لأن أل قائمة مقام الضمير المضاف إليه

٣- أن يكون مقدرا معه ضمير الموصوف كـ(مررت برجل حسن وجها - وجها منه) ولا يكون أجنبيا لا تقول (مررت برجل حسن عمرا) وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن معموله يكون سببيا كـ(مررت برجل ضارب أباه) ويكون أجنبيا كـ(مررت برجل ضارب عمرا)

ومنها : الصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل اللازم

معمول الصفة المشبهة

- أصل هذه الأوجه الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الخفض وهي لا تنصب إلا اسما واحدا ، وأما مرفوعها ففاعل
- وجواز الرفع والنصب مطلق وجواز الخفض مقيد بألا تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منه ومن الإضافة لتاليها وتضمن ذلك امتناع الجر في (زيد الحسن وجهه - الحسن وجه أبيه - الحسن وجه - الحسن وجه أب)

له ثلاثة أحوال :

الرفع

كـ(مررت برجل حسن وجهه) وذلك على ضربين

- الفاعلية: وهو متفق عليه وحينئذ فالصفة خالية من الضمير لأنه لا يكون للشيء فاعلان
- الإبدال من ضمير مستتر في الوصف: أجاز ذلك الفارسي وخَرَّجَ عليه (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب) فقدر في مفتحة ضميرا مرفوعا على النيابة عن الفاعل وقدر الأبواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل

النصب

- فلا يخلو

- أن يكون نكرة كـ(وجها) فنصبه على وجهين :
  ١- أن يكون على التمييز وهو الأرجح
  ٢- أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به
- أن يكون معرفة كـ(الوجه) تعين أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به لأن التمييز لا يكون معرفة خلافا للكوفيين

الجر

وذلك بإضافة الصفة وعلى هذا الوجه وَوجه النصب فَفِي الصّفة ضمير مستتر مَرْفُوع على الفاعلية

اسم التفضيل

تعريفه

- (الصفة الدالة على المشاركة والزيادة)
- كـ(أفضل - أعلم - أكثر)

صياغته:

تُصاغ من:

١ـ مصدر الفعل اللازم (أكرم ـ أجبن)

٢ـ مصدر الفعل المتعدي (أضرب ـ أنصر)

ورد (خير ـ شر) بدون همزة في أولها فقيل لكثرة استعمالهما خففتا

ـ وقال الأخفش : لما كانا لا فعل لهما خالف لفظهما لفظَ نظائرهما من الصفات ، فعلى قوله يكون فيهما شذوذان في اللفظ وفي الاشتقاق

ـ وقد جاء (حَبّ) بغير همزة: (وزادني كلفا في الحبّ أنْ منَعت..وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا)

حالات اسم التفضيل ثلاثة:

مطابقته لموصوفه

إذا كان بـ (ال) كـ(زيد الأفضل - الزيدون الأفضلون - هند الفضلى - الهندان الفضليان - الهندات الفضليات أو الفُضَّلُ)

ملازمته للإفراد والتذكير

- في صورتين:

أن يكون مضافا إلى نكرة

كـ(زيد أفضل رجل - الزيدون أفضل رجال - الهندان أفضل امرأتين - الهندات أفضل نسوة)

- وأما (ولا تكونوا أول كافر به) فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقيل أول كافرين أو التقدير ولا يكن كل منكم أول كافر مثل (فاجلدوهم ثمانين جلدة)

التجريد من (ال) والإضافة وأن يكون بعده (مِنْ) جارةً للمفضول

- كـ(الزيدان أفضل من عمرو - الهندات أفضل من عمرو)
- (مِنْ) الجارة للمفضول دالة على ابتداء الغاية ارتفاعا وانحطاطا وعليه سيبويه والمبرد

أضاف سيبويه إلى ذلك دلالتها على التبعيض

أبطل ابن مالك شيئين:

إفادتها التبعيض وله دليلان:

١- (مِنْ) الدالة على التبعيض هي التي يصح حلول (بعض) مكانها ولا يصح هذا هنا

٢- المجرور بها قد يكون عاما كـ(الله أعظم من كل عظيم)

دلالتها على الابتداء

- لامتناع وقوع (إلى) بعدها ، وذهب إلى أن (مِن) الجارة للمفضول دالة على المجاوزة فمعنى (زيدٌ أفضل من عمرو) أي (جاوز زيدٌ عمرا في الفضل)

لا يجوز تقدم (من) هذه مع مجرورها على أفعل التفضيل إلا إذا كان مجرورها اسم استفهام كـ(ممن أنت خير)

- كما لا يجوز أن يُفصل بين أفعل التفضيل وبين (من) هذه بأجنبي وقد وقع في الشعر الفصل بينهما بلو وشرطها كـ: (ولَفُوكِ أطْيَبُ لو بَذَلْتِ لنا .. من ماءِ مَوْهبة على خَمْرِ)

جواز المطابقة وعدمها

إذا كان مضافا لمعرفة كـ(الزيدان أفضل القوم) وإن شئت قلت (أفضلا القوم)

- وعدم المطابقة أفصح (ولتجدنهم أحرص الناس) ولم يقل (أحرصي بالياء)
- وعن ابن السراج وجوب عدم المطابقة ورُدَّ عليه بـ(جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها) ولم يقل (أكبر مجرميها) وكذا (إلا الذين هم أراذلنا)

مُصطَفَى دَنْقَش

تابع اسم التفضيل

أمثلة لإعماله

- في التمييز (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) (هم أحسن أثاثا ورئيا)
- في الحال (زيد أحسن الناس متبسما وهذا بسرا أطيب منه رطبا)
- في الظرف (فإنا وجدنا العرض أحوج ساعة..إلى الصون من ريط يمان مسهم)
  كما تعلق به الجار والمجرور مرتين (إلى الصون) و(من ريط) ومنه (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم)
- يرفع الضمير المستتر باتفاق - تقول (زيد أفضل من عمرو) ففي أفضل ضمير مستتر عائد على زيد

بعض أحكام اسم التفضيل

- اسم التفضيل لا يعمل في المصدر - فلا تقول (زيد أحسن الناس حسنا)
- اسم التفضيل لا ينصب المفعول به مطلقا لا تقول (زيد أشرب الناس عسلا) وإنما تعديه باللام (زيد أشرب الناس للعسل) - ولهذا قالوا في (إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله) إن (مَنْ) ليست مفعولا بـ (أعلم) لأنه لا ينصب المفعول ولا مضافا إليه لأن (أفعل) بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير (أعلم المضلين) ، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم أي (يعلم من يضل)
- هل يرفع الظاهر مطلقا أو في بعض المواضع فيه خلاف بين العرب
  - بعضهم يرفعه به مطلقا كـ(مررت برجل أفضلَ منه أبوه) بخفض أفضل بالتفحة لأنه صفة لرجل وترفع الأب على الفاعلية ،وهي ضعيفة حكاها سيبويه
  - وأكثرهم يوجب رفع أفضل لأنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد عليه
  - لا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في (مسألة الكحل) وضابطها أن يكون في الكلام نفي بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين كـ(ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) و (ما رأيت امرءا أحب إليه البذل منه إليك يا بن سنان) ومرفوع أحب نائب الفاعل لأنه مبني من فعل المفعول لا من فعل الفاعل ومرفوع أحسن في المثال بالعكس لأن بناءه على العكس وكذلك لو كان مكان النفي استفهام كـ(هل رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) أو نهي كـ(لا يكن أحدٌ أحب إليه الخير منه إليك) ولم يقع هذا التركيب في التنزيل

التوابع

- أنواعها خمسة:

١- النعت
٢- التوكيد
٣- عطف البيان
٤- البدل
٥- عطف نسق

- وقيل : أربعةٌ، فأدرَجَ هذا القائلُ عطفي البيان والنسق تحت قوله (العطف)
- وقال آخر : ستة فجعل التأكيد اللفظي بابا وحده والتأكيد المعنوي كذلك

النعت

تعريفه

هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه

المشتق أو المؤول به

خرج بقية التوابع إلا التوكيد اللفظي فإنه قد يجيء مشتقا كقولك جاء زيد الفاضل الفاضل فلهذا أخرجته بقولي المباين للفظ متبوعه

ومثال المؤول به مررت برجل أسد أي شجاع

إن قلت قد يكون التابع المشتق غير نعت - فالمراد أنه لا يُشترط فيها ذلك كما يُشترط في النعت

فائدة النعت

١- تخصيص نكرة كـ(مررت برجل كاتب)

٢- توضيح معرفة كـ(مررت بزيد الخياط)

٣- مدح كـ(بسم الله الرحمن الرحيم)

٤- ذم كـ(أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)

٥- ترحم كـ(اللهم ارحم عبدك المسكين)

٦- توكيد كـ(تلك عشرة كاملة - فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة)

٧- إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المحدث عنه كـ(رأيت أخاك العالم)

حكم النعت

القاعدة فيه:
- المعربون على أن النعت يتبع منعوته في أربعة من عشرة والتحقيق أنه انما يتبع في اثنين من خمسة وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير
- والخلاف لفظي لأن كلامهم في النعت الحقيقي وكلام ابن هشام في النعت مطلقاً

الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

إن كان النعت يرفع ضميراً يعود على المنعوت

حكمُهُ: يُعْطَى منها ما يُعْطَى الفعل الذي يحل محله في ذلك الكلام

مثالُهُ:
- تقول : مررت برجل قائم - برجلين قائمين - بامرأة قائمة - بامرأتين قائمتين - بنساءٍ قائمات كما تقول : مررت برجلٍ قام - برجلين قاما - بامرأة قامت - بامرأتين قامتا - بنساء قمن

إن كان النعت يرفع اسماً ظاهر

تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر كما أن الفعل الذي يحل محله يكون كذلك

تقول: (مررت برجل قائمة أمه) فتؤنث الصفة لتأنيث الأم ولا تلتفت لكون الموصوف مذكرا لأنك تقول في الفعل: (قامت أمه)

وتقول في عكسه: (مررت بامرأة قائم أبوها) فتذكر الصفة لتذكر الاب ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثا لأنك تقول في الفعل: (قام أبوها) قال تعالى: (ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها)

ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعا كما يجب ذلك في الفعل

تقول: (مررت برجلَين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم) كما تقول: (قام أبواهما وقام آباؤهم)
- ومن قال: (قاما أبواهما وأكلوني البراغيث) ثَنَّى الوصف وجمعه جمع سلامةٍ كـ(قائمَين أبواهما قائمِينَ آباؤهم)

وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التكسير إذا كان الاسم المرفوع جمعا فتقول: (مررت برجال قيام آباؤهم وبرجل قعود غلمانه) فأجروا جمع التكسير مجرى الواحد
- ورجحه قومٌ على الإفراد وإليه أذهب وأما جمع التصحيح فإنما يقوله من يقول: (أكلوني البراغيث)

الإعراب

التعريف والتنكير
يوافقه فيه بلا خلاف ، ولكن اختلفوا بعد ذلك:
فجماهير النحويين على وجوب كون الموصوف إما..
١- أعرف من الصفة كـ(مررت بزيد الفاضل)
٢- أو مساويا لها كـ(مررت بالرجل الفاضل)
- فلا يجوز أن يكون دونها كـ(مررت بالرجل صاحبك) فصاحبك بدل عندهم لا نعت لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام

أما قولهم (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) فأكثر العرب ترفع خربا ولا إشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض
- وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عن كونه تابعا لمنعوته في الاعراب

إذا كان الموصوف معلوما بدون الصفة جاز في الصفة:

فيه وجهان:

١- الإتباع

٢- القطع : كـ(الحمدُ للهِ الحميدُ)
- فأجاز فيه سيبويه الجر على الإتباع والنصب بتقدير (أمدح) والرفع بتقدير (هو)
- فيكون ذلك الفعل (أخص) أو (أعني) في صفة التوضيح و(أمدح) في صفة المدح و(أذم) في صفة الذم

تنبيه: لا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوما حقيقة أو ادعاء

التوكيد

التوكيد (التأكيد - التاكيد)

تعريف التوكيد

- (تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول)

فالمقرر للمتبوع في النسبة : (جاء زيد نفسه)

- فلولاه لجوز السامع كون الجائي خبره أو كتابه

المقرر للمتبوع في الشمول : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون)

- لولاه لجوز السامع كون الساجد أكثرهم

هو ضربان

التوكيد اللفظي

- هو: (إعادة اللفظ الأول بعينه)

سواء كان..

١- اسما كـ(أخاك أخاك إن من لا أخا له .. كساع إلى الهيجا بغير سلاح) وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لكون الاسم مكررا فكأن اللفظ الثاني عوض عن ذكر العامل ، فلا يُجمعُ في الكلام بين العوض والمعوض عنه

٢- أو فعلا كـ(فأين إلى أين النجاة ببغلتي .. أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس) فاللاحقون فاعل بأتاك الأول ولا فاعل للثاني لأنه إنما ذكر للتأكيد لا ليسند إلى شيء وقيل إنه فاعل بهما معا وذلك لأنهما لما اتحدا لفظا ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة وقيل إنهما تنازعا قوله اللاحقون ولو كان كذلك لزم أن يضمر في أحدهما

- وقوله احبس احبس تكرير للجملة

٣- أو حرفا كـ(لا لا أبوح بحب بثنة إنها .. أخذت علي مواثقا وعهودا)

ليس منه:

١- (كلا إذا دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا) خلافا لكثير من النحويين لأن معناه دكا بعد دك ويصطفون صفا بعد صف فالمراد به التكرير كما يقال علمته الحساب بابا بابا

٢- ولا قول المؤذن (الله أكبر الله أكبر) خلافا لابن جني لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول بل لإنشاء تكبير ثان بخلاف قوله (قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة) فالجملة الثانية خبر ثان جيء به لتأكيد الخبر الأول

التوكيد المعنوي

- سيأتي

التوكيد المعنوي

- هو بألفاظ محصورة منها النفس والعين وهما لرفع المجاز عن الذات

النَّفس وَالْعين

فائدتها:
- رفع الْمجَاز

أحكام

شرطها: اتصالهما بضمير عائد على المؤكد

لك أن تؤكد بكل منهما وحده وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس
- كـ(جاء زيد نفسه عينه) ويمتنع (جاء زيد عينه نفسه)
- فإذا قلتَ (جاء الأمير نفسه) بقي الاحتمالان لكن احتمال مجيء التابع ضعيف ولو كان الاحتمال الثاني قد زال تماما لما جاز لك الإتيان بتوكيد آخر كـ(جاء الأمير نفسه عينه)

الإفراد وأضداداه

يجب إفراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على وزن (أَفْعُل) مع والجمع
- كـ(جاء الزيدون أنفسهم أعينهم - الهندات أنفسهن أعينهن)

إذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات وهي الأوجه الجارية في (قطعت رؤوس الكبشين):
١ - أفصحها الجمع (جاء الزيدان أنفسهما أعينهما)
٢ - ودونه الإفراد
٣ - ودونه التثنية - تنبيه
وتختص (النفس و العين) بجواز جرهما بباء زائدة

كل

فائدتها: رفع إرادة الخصوص بلفظ العموم

لها شروط :

١- كون المؤكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع

٢- كون متجزئا بذاته كـ(فسجد الملائكة كلهم أجمعون) أو بعامله كـ(اشتريت العبد كله) فالعبد يتجزأ باعتبار الشراء وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته
- ولا يجوز (جاء زيد كله) لأنه لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله

٣- أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد
- فليس من التأكيد قراءة بعضهم (إنا كلا فيها) خلافا للزمخشري والفرآء

كلا - كلتا

هما بمنزلة كل في المعنى

يؤكد بهما بشروط

١- كون المؤكد بهما دالا على المثنى
٢- أن يصح حلول الواحد محلهما فلا يجوز على الصحيح (اختصم الزيدان كلاهما)
- لأنه لا يحتمل كون المراد اختصم أحد الزيدين فلا حاجة للتأكيد

٣- كون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى
- فلا يجوز (مات زيد وعاش عمرو كلاهما)

٤- أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما

أجمع - جمعاء
- وجمعهما وهو: أجمعون - جمع - وجمعاوات

لها حالان:

غالبا بعد (كل)
- فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد (اشتريت العبد كله أجمع - الأمة كلها جمعاء - العبيد كلهم أجمعين - الإماء كلهن جمع)

تجوز وإن لم يتقدم كل
- كـ(لأغوينهم أجمعين)
وكـ(إذا صلى الإمام جالسا فصلوا جلوسا أجمعون» يُرْوَى بالرفع تأكيدا للضمير وبالنصب على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهي معرفة بنية الإضافة

لا يثنيان
- فلا يقال (أجمعان جمعاوان) وعليه جمهور البصريين وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع

فائدة:
- قال البعض: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) فائدة ذكر (كل) رفعُ وهم أن الساجد البعض وفائدة ذكر (أجمعون) رفع وهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين
- والأول صحيح والثاني باطل بدليل (لأغوينهم أجمعين) لأن إغواء الشيطان هم ليس في وقت واحد فدل على أن (أجمعين) لا تعرض فيه لاتحاد بالوقت وإنما معناه كمعنى كلٍ سواءً وهو قول جمهور النحاة وإنما ذكر في الآية تأكيدا على تأكيد

مسألتان بين النعت والتوكيد

التكرار

تكرار النعوت:

- إذا تكررت.. فأنت فيها مخير بين المجيء بالعطف وتركه
كـ(إلى الملك القرم وابن الهمام .. وليث الكتيبة في المزدحم)
وكـ(ولا تطع كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم مناع للخير معتد أثيم)

تكرار التوكيد

فلا تتعاطف إذا اجتمعت
- فلا يقال (جاء زيد نفسه وعينه - جاء القوم كلهم وأجمعون)
- وعلة ذلك أنها بمعنى واحد والشيء لا يعطف على نفسه بخلاف النعوت فمعانيها متخالفة

ويجب في جميعها الإتباع ولا يجوز في كلها القطع كما لا يجوز إتباع البعض وقطع البعض بخلاف النعت

النعت يتبع النكرة والمعرفة ولا يجوز في التوكيد أن يتبع نكرة

فلا يقال (جاء رجل نفسه)
- لأن ألفاظ التوكيد معارف فلا تجري على النكرات
- وشذ قولُ عائشة: (ما صام رسول الله شهرا كله إلا رمضان - يا ليت عدة حول كله رجب) فـ(رجبُ) رواية النحاة الرفع ورواية الأدباء النصب على لغة من ينصب الجزئين كـ(يا ليت أيامَ الصِبا رواجعا)
وذهب بعض الكوفيين إلى جواز تأكيد النكرة مطلقا

المؤلف في أوضحه تبِعَ ابنَ مالك في جواز تأكيد النكرة بشرط حصول الفائدة واختاره جمهور الكوفة والأخفش والشاطبي والرضي وهو الأرجح والمروي عن العرب والفائدة تحصل بشرطين:
١- كون النكرة محدودة كـ(شهر وسنة وعام) فإن لم يكن محدودا لم يصح كـ(زمن ومدة)
٢- كون التوكيد من ألفاظ الإحاطة كـ(كل - جميع)
- ومنع البصريون الذين منعوا توكيد النكرة مطلقا فقالوا بأن جميع ألفاظ التوكيد معرفة والمعرفة لا يؤكد النكرة

العطف

تعريف العطف

لغةً: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه

نوعاه

- عطف النسق سيأتي
- عطف البيان

عطف البيان

تعريفه

هو (تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول)

- (موضح أو مخصص) مخرج للتأكيد ولعطف النسق وللبدل
- (جامد) مخرج للنعت فإنه وإن كان موضحا ومخصصا لكنه مشتق
- (غير مؤول) مخرج للنعت الجامد المؤول كـ(مررت بزيد هذا وبقاع عرفج) فالمعنى (مررت بزيد المشار إليه وبقاع خشن)

- الأصل في البيان أن يكون جامدا وقد يكون مشتقا لكن بشرط أن يكون مسمى به كـ(الصديق - الفاروق)

أحكامه

يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والافراد وفروعهن ما يلزم من النعت

منع كثيرٌ كونَ عطف البيان نكرة تابعا للنكرة والصحيح الجواز وقد خُرِّجَ عليه (ويسقى من ماء صديد) وقال الفارسي في (أو كفارة طعام مساكين) يجوز في طعام أن يكون بيانا أو بدلا

- المذاهب فى جواز مجىء عطف البيان فى النكرات ثلاثة:

١- لا يجىء فى النكرات وعليه لا يكون (اثنين) عطف بيان

٢- يجوز بشرط كون البيان أجلى وأوضح فى المبين وعليه فلا يكون (اثنين) عطف بيان

٣- يجوز وإن لم يكن البيان أجلى ليجوز أن يكون الإيضاح باجتماع البيان والمبين وعليه فـ(اثنين) بيان لـ(إلهين)

كل اسم صح كونُه عطفَ بيانٍ مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح أن يكون بدلَ كلٍّ من كلٍّ مفيد لتقرير معنًى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل

- واستثنيت مسائل:

إذا كان ذكرُه واجباً كـ(هند قام زيد أخوها) فالجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط بالمبتدأ والرابط هنا الضمير فإن أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب بيانا لا بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط

أذا كان يمتنع إحلاله محل الأول وله أمثلة كثيرة

أمثلة

١- (أنا ابن التارك البكري بشر.. عليه الطير ترقبه وقوعا) ولا يجوز أن يقال (أنا ابن التارك بشر) خلافا للفراء جوز الفراء إضافة الوصف المفرد المقترن بـ(ال) إلى العلم فعلى مذهبه يجوز كون (بشر) بدلا

٢- (أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا.. أعيذكما بالله أن تحدثا حربا) قوله عبد شمس ونوفلا عطف بيان على قوله أخوينا ولا يجوز أن يكون بدلا لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محل الأول فكان يجب أن يقال هنا أيا أخوينا عبد شمس ونوفلُ

٣- (يا زيد الحارث) فـ(الحارث) عطف بيان لا بدل

وضابطه: كل منادى أتبع بما فيه أل فالاسم المقترن بأل لا يقع منادى إلا في أحد ثلاثة مواضع: (نعت لأي - أن يكون لفظ الجلالة - أن يكون علما منقولا من جملة كيا المنطلق زيد)

٤- (يا أيها الرجل زيد) فالرجل نعت لأي وزيد عطف بيان لأنه لا يصح (يا أيها زيد) لا نعت أل لا يكون إلا اسما محلى بأل

٥- (يا زيد هذا) وضابطه: كل منادى أتبع باسم إشارة ليس بعده اسم محلى بأل لأنه لا يجوز لك أن تقول (يا هذا) لأن يلزم منه نداء اسم الإشارة دون نعت وهم لا يجيزونه

٦- (زيد أفضل الناس الرجل والنساء) وضابطه: كل أفعل تفضيل أضيف إلى اسم عام ثم فُصِّلَ هذا العام بذكر أنواعه، فلو أحللت التابع محل المتبوع لزم أن يكون زيد بعض الرجال وبعض النساء وهذا فاسد

إذا كان الأول أوضح من الثاني كـ(قرأ قالون عيسى) - وإنما قالوا في (آمنا برب العالمين . رب موسى وهارون): إنه بيان لأن فرعون كان ادعى الربوبية فلو اقتصروا على (برب العالمين) لم يكن ذلك صريحا في الإيمان بالرب الحق

شكك جماعة في اشتراطهم صحة إحلال البدل محل المبدل منه لعلتين:

١- يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

٢- أجاز جماعة (نعم الرجل زيد) أن يكون زيدٌ بدلا من الرجل مع عدم صحة إحلاله محله لأن فاعل نعم لا يكون إلا محلى بأل وصححوا في (إنك أنت الكريم) أن يكون أنت توكيدا وأن يكون بدلا

عطف النسق

هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها

يتبع المعطوف عليه في واحد من ثلاثة

أولاً : أن يتبع الإعراب الذي في لفظ المعطوف عليه

- وشرطه أن يكون المعطوف صالحا لأن يلي العامل وإن لم يصلح كأن كان المعطوف معرفة في حين أن المعطوف عليه اسم للا النافية كـ(لا رجل في الدار ولا فاطمة) لم يجز على اللفظ

وكأن يكون المعطوف معرفة أيضا في حين أن المعطوف عليه مجرور بمن الزائدة كـ(ما في الدار من امرأة ولا زيد)

ثانيا : أن يتبع محل المعطوف عليه في المحل ويشترط فيه ثلاثة شروط :

١ـ كون المحل مما يظهر في فصيح الكلام ، فلا يجوز (مررت بزيد وبكراً) فمحل الجار والمجرور منصوب لكن لا يجوز في الفصيح (مررت زيداً)

٢ـ كون استحقاق المعطوف عليه لذلك المحل بحق الأصالة فلا يصح (زيدٌ ضاربٌ عمراً وأخيه)

٣ـ كون الطالب لذلك المحل باقيا في فصيح الكلام ، فلا يصح العطف على اسم إن المنصوب بالرفع لأن الرفع قد زال بدخول الحرف

ثالثاً : العطف على التوهم

ويشترط فيه صحة دخول العاطف على المعمول ، وإذا كان دخول العاطف المتوهم كثيرا فالعطف على التوهم يكون حسنا كـ(ليس زيدٌ قائما ولا قاعد)

قال بعضهم : توافق المعطوف والمعطوف عليه في الإنشاء والخبر واجب

حروف العطف

الواو لمطلق الجمع

وهو قول الأكثر وليس بإجماع كما قال السيرافي

- ومع ذلك فدلالتها على المعية أكثر وعلى الترتيب كثير وعلى عكس الترتيب قليل

ثم : للترتيب والتراخي

الفاء للترتيب والتعقيب

- وتعقيب كل شيء بحسبه
- وللفاء معنى آخر وهو التسبب وذلك غالب في عطف الجمل كـ(سها فسجد وزنى فَرُجِمَ)
- ولدلالتها على ذلك استعيرت للربط في جواب الشرط ولهذا إذا قيل (من دخل داري فله درهم) أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار بالدرهم له
- وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى كـ(الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى)
- وقد تجيء الفاء الدالة على التسبب في عطف الصفات كـ(لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ . فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ . فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ)

إما

وسكتُّ عنها لأنها غير عاطفة وبه قال الفارسي وقال الجرجاني عَدُّها في حروف العطف سهو ظاهر

تابع حروف العطف
(أو)

تنبيه:
- لكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال سواء علي أقمت أو قعدت لأن سواء لا بد فيها من شيئين لأنك لا تقول سواء علي هذا الشيء

لها أربعة معان

معنيان بعد الطلب

هما:
١- التخيير : (تزوج هندا أو أختها)
٢- الإباحة : (جالس الحسن أو ابن سيرين)

الفرق بينهما: أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها والإباحة لا تأباه
- المراد بالطلب صيغة الأمر والتحضيض فقط فأما الاستفهام فلا يدل على تخيير ولا إباحة ، وأما التمني فالمتمني لا مانع عنده من الجمع بين الأمنيتين

معنيان بعد الخبر

هما:
١- الشك : (جاء زيد أو عمرو) إذا لم تعلم الجائي منهما
٢- التشكيك : (جاء زيد أو عمرو) إذا كنت عالما بالجائي منهما ولكنك أبهمت على المخاطب

بقي ثلاثة معان لا تقع إلا بعد الخبر
١- التقسيم : (الكلمة اسم أو فعل أو حرف)
٢- قال قوم بأنها تأتي للإضراب كـ(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)
٣- تأتي بمعنى الواو كقول جرير: (جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا .. كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ)

تابع حروف العطف
(لا - لكن - بل)

- بينها اشتراك وافتراق

الاشتراك
- من وجهين:
١- أنها عاطفة
٢- أنها تفيد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب

الافتراق
- من وجهين:

الأول:

(لا)

تكون لقصر القلب وقصر الإفراد

إذا قلت (إنما محمد عالم) فالمخاطب الذي يلقى إليه هذا الكلام قد يكون

١- معتقدا لضد الوصف الذي يُسند إلى المحدث عنه فقد قلبت عليه اعتقاده ، فهذا يسمى قصر قلب

٢- معتقدا أنه موصوف بصفتين ككونه عالما وشاعرا فهذا يسمى قصر إفراد لإفراد الموصوف بإحدى الصفتين

٣- معتقدا أنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بها أو متردد بينها وبين غيرها كالعلم والشعر فيسمى قصر تعيين

(بل - لكن) يكونان لقصر القلب فقط

كـ(جاءني زيد لا عمرو) ردا على من اعتقد أن عمرا جاء دون زيد أو أنهما جاءاك معا

- وتقول (ما جاءني زيد لكن عمرو) ، أو (بل عمرو) ردا على من اعتقد العكس

الثاني:

(لا) : يعطف بها بعد الإثبات

(بل) و(لكن) : يعطف بهما بعد النفي أو النهي

- وقد يعطف بـ (بل) بعد الإثبات ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه كـ(جاءني زيد بل عمرو)

- وعن الكوفيين جواز العطف بـ(لكن) بعد الإثبات قياسا على (بل) وأباه غيرهم لأنه لم يسمع

تابع حروف العطف

(حتى): للغاية والتدريج ولا تفيد الترتيب

لا تفيد الترتيب

- المعتبر في (حتى) ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو من الأقوى إلى الأضعف، لجواز أن يكون ما بعدها حصل قبل ما قبلها كـ(مات كل آباءي حتى آدم) أو معاصر له كـ(جاءني القوم حتى خالد)

الغاية والتدريج

معناها:

١- الغاية: آخر الشيء

٢- التدريج: أن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا إلى أن يبلغ إلى الغاية

لذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه إما..

١- تحقيقا كـ(أكلت السمكة حتى رأسها)

٢- أو تقديرا كـ(ألقى الصحيفة كي يخفف رحله..والزاد حتى نعله ألقاها)

- لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله

يشترط في مدخولها:

١- كونه اسما

- فلا يكون ما بعد حتى العاطفة فعلا ولا جملة

٢- أن يكون اسما ظاهرا

- فلا يصح (قام القوم حتى أنا) لأن حتى العاطفة منقولة من حتى الجارة وهي تختص بالاسم ولو تأويلاً وبالظاهر من الأسماء

واشترط بعضهم كونَ المعطوف شريكا للمعطوف عليه في معنى العامل

- فلا يصح (صمتُ ما بقي من رمضان حتى يوم الفطر)

- الجواب: ، وهذا مستغنى عنه باشتراط كون ما بعدها غاية لما قبلها أي جزءً منه

تابع حروف العطف

(أم): نوعان

المتصلة

تسمى المتصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر
وتسمى المعادلة لأن
وهي نوعان

- مسبوقة بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) سواء عليهم الإنذار وعدمه
  - إن جئت بعد سواء بالهمزة لم يجز العطف إلا بأم ، وسواء هنا خبر مقدم والمصدر المنسبك بعد الهمزة مبتدأ مؤخر
  - وإن لم تذكر الهمزة بعد سواء جاز العطف بأم على معنى التسوية أو جاز العطف بأو على معنى المجازاة كـ(سواءٌ عليّ قمتَ أو قعدتَ) ومعناه إن قمت أو قعدتَ فالأمر عندي سواء وعليه يكون سواء خبر مبتدأ محذوف

- لطلب التعيين بعد همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين كـ(أزيد عندك أم عمرو) إذا كنت قاطعا بأن أحدهما عنده ولكنك شككت في عينه
  - ولهذا يكون الجواب بالتعيين لا بـ(نعم) ولا بـ(لا)
  - وتسمى (أم) هذه معادلة لأنها عادلت الهمزة ،فأدخلتَ الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما وأدخلتَ أم على الآخر ووسطت بينهما ما لا تشك فيه وهو قولك عندك

المنفصلة (المنقطعة)

ما عدا ذلك وهي بمعنى (بل)
وهي نوعان:

- المتضمنة معنى الهمزة كـ(أم اتخذ مما يخلق بنات) أي بل (أتّخَذَ؟) بالاستفهام الإنكاري ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام وإلا للزم إثبات الاتخاذ

- غير المتضمنة معنى الهمزة كـ(هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور) أي بل هل تستوي وذلك لأن أم اقترنت بهل فلا حاجة الى تقديرها بالهمزة

مُصطَفَى دَنْقَش

تنبيهان في باب العطف

لا يُعطَفُ غالبا على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس أو بالعين إلا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصلٍ ما

١ - فالتوكيد كـ:(لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلالٍ مبين)

٢ - والفصل كـ:(يدخلونها ومن صلح)

- العطف في غير مؤول ولا يُقاسُ كـ:«كنتُ وأبو بكر وعمرُ وفعلت وأبو بكر وعمر» و قولهم (مررت برجلٍ سواء والعدم) ففي (سواء ضمير مستتر عائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين وبيان الخلاف:

لا يُعطَفُ غالباً على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض كـ(فقال لها وللأرض) (قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب) (وعليها وعلى الفلك تحملون)

- ولا يجب ذلك خلافا لأكثر البصريين بدليل قراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) وحكاية قطرب (ما فيها غيره وفرسه)

مذهب جمهور البصرة التفصيل فالضمير المرفوع:

١- إن كان منفصلا جاز العطف عليه بغير فصل: (ما أكرمك إلا أنا وخالد)

٢- إن كان متصلا أو مستترا في رافعه لم يجز العطف عليه إلا مع الفصل ويكثر الفصل بواحد من ثلاثة أشياء:

أ- الضمير المنفصل كـ(لقد كنتم أنتم وءاباؤكم) ب- مفعول رافع الضمير كـ(أكرمتك وزيد) و(يدخلونها ومن صلح)

ج- (لا) النافية كـ(لو شاء الله ما أشركنا ولا ءاباؤنا)

مذهب جمهور الكوفة جواز العطف على الضمير المرفوع مطلقاً، واستدلوا بمجيئه في كلام العرب:

- من ذلك: (ورجا الأُخَيطلُ من سَفاهةِ رأيِهِ.. ما لم يكن وأبٌ له لِينَالا)

- والبصريون يحملون كل ذلك على الضرورة أو الشذوذ، والراجح هو مذهب الكوفيين

البدل

تعريف البدل

في اللغة: العوض
كـ(عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها)

في الاصطلاح
التابع المقصود بالحكم بلا واسطة
- (تابع) : جنس يشمل جميع التوابع
- (مقصود بالحكم) مخرج للنعت والتأكيد وعطف البيان فهي مكملة للمتبوع لا أنها هي المقصودة بالحكم ولنحو جاء القوم لا زيد فإن زيدا منفي عنه الحكم فلا يصح أن يقال أنه المقصود بالحكم
- (بلا واسطة) مخرج لعطف النسق

أقسام البدل

بدل كل من كل
ما كان الثاني فيه عينَ الأول كـ(جاءني محمد أبو عبد الله)
ولا يصح (بدل الكل من الكل) حذرا من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل وقد استعمله الزجاجي واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس

زاد بعضهم بدل الكل من البعض كـ(لقيته غدوةً يوم الجمعة)
ودليله : رحِمَ الله أعْظُماً دَفَنُوها ..بسِجِستَانَ طَلْحَةَ الطّلَحاتِ

بدل بعض من كل
أن يكون الثاني جزءا من الأول كـ(أكلت الرغيف ثلثه)
ولا يصح (البعض) لما قدمت في كل
- أكثر النحاة اشترط في بدل بعض من كل إضافته إلى ضمير المبدل منه وإن لم يكن في الكلام ضميرٌ قُدِّر الضمير ، واختلفت كلمة ابن مالك فاشترط في التسهيل الضميرَ أو ما يقوم مقامه كالألف واللام ، وقال في شرح الكافية : "الصحيح أنه لا يشترط ولكن وجوده أكثر من عدمه"

بدل الاشتمال
أن يكون بين الأول والثان ملابسة بغير الجزئية
كـ(قولك أعجبني زيد علمه) و (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فالقتال ملابس للشهر لوقوعه فيه

بدل الإضراب وبدل الغلط وبدل النسيان كـ(تصدقت بدرهم دينار)
- فإن أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ثم عن لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار فهذا بدل الاضراب
- إن أردت الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم فهذا بدل الغلط
- إن أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد فهذا بدل النسيان
- ويوضحه أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان

أنواع البدل مع المبدل منه

بحسب التعريف والتنكير

يكونان نكرتين كـ(مفازا حدائق) ومعرفتين كـ(وَلِلَّهِ على النَّاس حج الْبَيْت من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا) ومتخالفين كـ(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (إلى صراط مستقيم صراط الله)

بحسب الإظهار والإضمار

ظاهران

(جاءني زيد أخوك)

متخالفان

إبدال المضمر من المظهر

(ضربت زيدا إياه)

- وأسقط ابن مالك هذا القسم وزعم أنه ليس بمسموع قال : ولو سمع لأعرب توكيدا لا بدلا

- وفيما ذكره نظر لأنه لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وقال العرب (زيدٌ هو الفاضل) وجوز النحويون في (ضربته هو) أن يكون بدلا أومبتدأ أو فصلا

إبدال الظاهر من المضمر

فيه تفصيل وذلك أن الظاهر إن كان بدلا من

ضمير حاضر

إن كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز

(أَعْجَبْتَنِي وَجهُك و أعْجَبْتَنِي عِلمُك)

البعض:(أوعدني بالسجن والأداهم..رجلي فرجلي شثنة المناسم)

الاشتمال:(ذريني إن أمرك لن يطاعا..وما ألفيتني حلمي مضاعا)

إن كان بدل كل

إن دلّ على إحاطةٍ جاز

(تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا)

إن لم يدل على إحاطة امتنع (قمتَ زيدٌ - رأيتُكَ زيداً)

- وجوز ذلك الأخفش والكوفيون تمسكا بـ(بكم قريشٍ كُفينا كل معضلة..وأم نهج الهدى من كان ضِلِّيْلَا)

- ولم يثبته جمهور البصرة

ضمير غيبة جاز مطلقا

(وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) فـ (أن أذكره) بدل من الهاء في (أنسانيه) بدل اشتمال

مضمران كـ(ضربته إياه)

فإياه بدل أو توكيد

- وأوجب ابن مالك التوكيد وأسقطه من أقسام البدل

- ولو قلتَ (ضربته هو) كان بالاتفاق توكيدا لا بدلا

العدد

تعريف العدد
- في اللغة : اسم للشيء المعدود كالقَبَضِ بمعنى المقبوض
- والمراد به هنا الألفاظ التي تعد بها الأشياء

ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام

ما يجري دائما على القياس في التذكير والتأنيث
- فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث

وهو
- الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل تقول في المذكر واحد واثنان وثان وثالث ورابع إلى عاشر
- وفي المؤنث واحدة واثنتان وثانية وثالثة ورابعة إلى عاشرة

لِأَسماء العدد التي على وزن فاعل أربع حالات
- الإفراد - كـ(ثان - ثالث - رابع - خامس) ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة
- الإضافة إلى ما هو مشتق منه كـ(ثاني اثنين - ثالث ثلاثة) ومعناه واحد من اثنين وواحد من ثلاثة
- الإضافة إلى ما دونه كـ(ثالث اثنين - رابع ثلاثة) ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة وجاعل الثلاثة بنفسه أربعة
- أن ينصب ما دونه كـ(رابعٌ ثلاثةً) كما تقول جاعل الثلاثة أربعة ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه خلافا للأخفش وثعلب

ما يجري على عكس القياس دائما
- فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث
- وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما كـ(ثلاثة رجال وثلاث نسوة - ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة)

ما له حالتان
وهو العشرة
١- فإن استعملت مركبة جرت على القياس تقول ثلاثة عشر عبدا بالتذكير وثلاث عشرة أمة بالتأنيث
٢- وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس تقول عشرة رجال بالتأنيث وعشر إماء بالتذكير

تمييز العدد على أقسام

(الواحد والاثنان) لا يحتاج لتمييزٍ أصلا فلا تقول (واحد رجل ولا اثنا رجلين) وأما قوله (فيه ثنتا حنظل..) فضرورة – وإنما المستعمل أن يُثَنَّى المعدود فيقال (حنظلتان)

(الثلاثة والعشرة وما بينهما) يحتاج الى تمييز مجموع مخفوض – تقول عندي ثلاثة رجال وعشر نسوة وكذا ما بينهما – ويستثنى أن يكون التمييز كلمة المائة فإنها يجب إفرادها (عندي ثلثمائةٍ) ولا يجوز (ثلاث مئاتٍ) ولا (ثلاث مئين) إلا في ضرورة

(أحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما) يحتاج الى تمييز مفرد منصوب كـ(إني رأيت أحد عشر كوكبا) (وواعدنا موسى ثلاثين) (له تسع وتسعون نعجة) – وأما (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا) فليس (أسباطا) تمييزا بل بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة

(المائة والألف) يحتاج الى تمييز مفرد مخفوض كـ(عندي مائة رجل وألف رجل)

تمييز (كم)

تمييز (كم الاستفهامية منصوب)

– وهي بمعنى أي عدد ولا يكون تمييزها إلا مفردا (كم غلاما عندك) ولا يجوز (كم غلمانا) خلافا للكوفيين

– وإذا كانت (كم الاستفهامية مجرورة (بكم درهم اشتريت)

فالتمييز مفرد منصوب أو مخفوض : فالنصب على الأصل والجر بمن مضمرة لا بالإضافة خلافا للزجاج

تمييز (كم الخبرية مخفوض)

– وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير وهذا يستعمل غالبا في الافتخار والتعظيم ويفتقر إلى تمييز لا يكون إلا مخفوضا ثم تارة يكون مجموعا كتميز الثلاثة والعشرة وأخواتهما وتارة يكون مفردا كتميز المائة والألف وما فوقها

موانع صرف الاسم تسعة

مقدمة: الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف أي التمكن

- وإنما يخرج عن الأصل إذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما

وهي

(اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة..ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

فالراجعة إلى اللفظ:

١- التأنيث بغير ألف

٢- العجمة

٣- التركيب

٤- وزن الفعل

٥- زيادة الألف والنون

٦- العدل

والراجعة إلى المعنى:

١- العلمية

٢- الوصفية

وأما القائمة مقام العلتين:

١- منتهى الجموع

٢- التأنيث بالألف

حكمة المنع

- الاسم إذا أشبه الحرف في لفظه أو في معناه أو في استعماله يُبنى

- الفعل يشتمل على علتين فرعيتين عن الاسم راجعة إلى لفظه وإلى معناه

١- الراجعة إلى اللفظ:

- البصريون: مشتق من المصدر

- الكوفيون: دلالته على معنى مركب من الحدث والزمان في حين أن المصدر دال على الحدث وحده، والمركبُ فرعُ ما لا تركيب فيه

٢- الراجعة إلى المعنى:

هي افتقار الفعل إلى الاسم لأنه دال على الحدث وكل حدث لا بد له من فاعل، ولا يكون الفاعل إلا اسما

- ومن أحكام الفعل أنه لا يجر ولا ينون فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان وكانت إحداهما ترجع إلى اللفظ كالتركيب والأخرى ترجع إلى المعنى كالعلمية كان هذا الاسم شبيها بالفعل

والعرب قد جرى كلامُهم على إعطاء المشبه حكم المشبه به ومقتضاه منعُ الاسم صاحب العلتين من الجر ومن التنوين

العلل الراجعة إلى اللفظ

وزن الفعل

وشرط الوزن كونه إما مختصا بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم

- فالأول نحو شمر وضرب علمين
- والثاني نحو أحمر صفة أو علما : فهو وإن كان يوجد في الأسماء والأفعال لكنه في الأفعال أولى منه في الأسماء لأنه في الأفعال يدل على التكلم كأذهب وأنطلق وفي الأسماء لا يدل على معنى والدال أصل لغير الدال

في الأعلام

١- أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل : كأن تسمي رجلا (قَتَّلَ) أو (ضُرِبَ) أو نحوه من أبنية ما لم يسم فاعله أو (انطَلَقَ) ونحوه

٢- أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مساو له في وزنه : كـ(أحمد - يزيد - يشكر - تغلِب - نرجس) عَلَماً

في الصفة

لا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في (أفعل) كـ(أحمر - أفضل)

التركيب

- وليس المراد تركيب الإضافة كـ(إمرئ القيس) ولا تركيب الإسناد كـ(شاب قرناها - تأبط شرا) فالإسنادي من باب المحكي ولا التركيب المزجي المختوم بـ(ويه) كـ(سيبويه - عمرويه) لأنه من باب المبني والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب
- وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم بويه كـ(بعلبك - حضرموت - معد يكرب)

العجمة

- وهي أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كـ(إبراهيم - إسماعيل)
- وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة (محمد - صالح - شعيب - هود)
- ويشترط لاعتبار العجمة أمران :

أن تكون الكلمة علما في لغة العجم

- فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علما وجب صرفها كأن تسمي رجلا بـ(لجام - ديباج - فيروز)

أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف

- فلهذا انصرف (نوح - لوط) ومن زعم أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب
- وليس في أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربي غير (هود وصالح وشعيب ومحمد) ، وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري أن في نوح ونحوه وجهين وهو مردود لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ

تابع العلل الراجعة إلى اللفظ: العدل

- وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي ، وهو على ضربين

الواقع في المعارف

يأتي على وزنين

١- (فُعَلْ) : في المُذكر وعدلُهُ عن (فَاعِل) كـ(عُمَر وزُفَر - زُحَل - جُمَع)

٢- (فَعَالِ) : في المؤنث وعدلُه عن (فَاعِلَة نحو حذام وقطام ورقاش وذلك في لغة تميم خاصة فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر

- وهناك أوزان مختلف فيها:

الأول: ما كان آخره راء كـ(سفار اسم لماءٍ - حضارِ لكوكب - وبار لقبيلة) فأكثرهم يوافق الحجازيين علىَ بنائه على الكسر ومنهم من لا يوافقهم بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف

الثاني: أمس الذي أريد به اليوم الذي قبل يومكَ اختلف فيه التميميون

- فأكثرهم يمنعه من الصرف إن موضعَ رفع على أنه معدول عن الأمس (مضى أمسُ) ويبنيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام (اعتكفتُ أمسِ - ما رأيته مذْ أمسِ)

- وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا

الثالث: سَحَر جميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين :

١- أن يكون ظرفا ٢- أن يكون من يوم معين كـ(جئتك يوم الجمعة سحرَ) لأنه حينئذ معدول عن السَحَر كما قدر التميميون أمس معدولا عن الأمس

- فإن كان سَحَر غير يوم معين انصرف كـ(نجيناهم بسحرٍ)

الواقع في الصفات ضربان

الأول: الواقع في العدد يأتي على صيغتين (فُعَال - مَفْعَل) وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما (أحاد وموحد - ثناء ومثنى - ثلاث ومثلث - رباع ومربع)

قال النجاري : لا تتجاوز العرب الأربعة ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة لأن أحاد معناه واحد واحد وثناء معناه اثنان اثنان وكذا الباقي

قال تعالى (أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع) والمعنى أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة

- وأما «صلاة الليل مثنى مثنى» فمثنى الثاني للتأكيد لا لإفادة التكرار لأن ذالك حاصل بالأول

الثاني: الواقع في غير العدد (أُخَر) كـ(مررت بنسوة أخر) لأنها جمع الأخرى وأخرى أنثى آخر ، والقاعدة أن كل فُعْلَى مؤنثة أَفْعَل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة كالكبرى والصغرى والكُبَر والصُّغَر كـ(إنها لإحدى الكبر) ولا يجوز أن تقول صُغرى ولا كُبرى ولا كُبَر ولا صُغَر

- فكان القياس أن يُقال الأُخَر ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا أخر كما عدل التميميون أمس عن الأمس وكما عدل جميع العرب سَحَر عن السَّحَر (فَعِدة من أيام أخر)

فإن كانت أخر جمع أخرى أنثى آخِر فهي مصروفة تقول مررت بأول وأخر بالصرف إذ لا عدل هنا

قول العروضيين : (فاصلة كبرى - فاصلة صغرى) يريدون بذلك الكبيرة والصغيرة لا معنى أكبر وأصغر

تابع العلل الراجعة إلى اللفظ

الألف والنون الزائدتان

مع العلمية
كـ(عمران - عثمان - أصبهان)

مع الصفة
كـ(سكران - غضبان)
- ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فعلان
- ويشترط لتأثير الصفة أمران :
١ - أحدهما كونها أصلية فيجب الصرف في نحو (هذا قلب صفوان) بمعنى قاس
٢ - والثاني عدم قبولها التاء
وهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة
- فأما ندمان من الندم على شيء فمؤنثه ندمى

التأنيث بغير الألف

تأنيث بالتاء
وتأثيره مشروط بالعلمية سواء كان لمذكر كطلحة وحمزة أو لمؤنث كفاطمة وعائشة

تأنيث بالمعنى كزينب وسعاد
وتأثيره مشروط بالعلمية ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جوازه

وجوب المنع مشروط بوجود واحد من أمور :
١- الزيادة على ثلاثة أحرف : كسعاد وزينب
٢- تحرك الوسط : كسقر ولظى
٣- العجمة : كـ(ماه - جور -حمص - بلخ)
- ساكن الوسط أعجميا : كـ(جُور - حمص - بلخ) أسماء بلاد
٤- عربي ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث : كـ(زيد - بكر - عمرو) أسماء نسوة وهذا قول سيبويه وذهب عيسى بن عمر إلى جواز الوجهين

جواز المنع
إن كان ثلاثيا ساكن الوسط بغير تاء كـ(هند - دعد - جمل) فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه ومنع الصرف أولى وأوجبه الزجاج

إجمالٌ للعلل

العلل الراجعة إلى المعنى

تعريف العلمية

- فالمضمرات والإشارات والموصولات لا تدخل وإن كانت معرفة لأنها مبنيات وهذا بابُ إعراب
- وأما ذو الأداة والمضاف فالاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة أو أضيف انجر بالكسرة فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة وحينئذ فلم يبق إلا تعريف العلمية

الوصفية

كأحمر وأفضل وسكران وغضبان ويشترط لاعتباره أمران :

١- الأصالة : فلو كانت الكلمة في الأصل اسما ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها وذلك كما إذا أخرجت صفوانا وأرنبا عن معناهما الأصلي وهو الحجر الأملس والحيوان المعروف واستعملتها بمعنى قاس وذليل فقلت هذا قلب صفوان وهذا رجل أرنب فإنك تصرفهما لعروض الوصفية فيهما

٢- أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث فلهذا تقول مررت برجل عريان ورجل أرمل بالصرف لقولهم في المؤنثة عريانة وأرملة بخلاف سكران وأحمر فإ مؤنثهما سكرى وحمراء بغير التاء

العلل القائمة مقام علتين

الجمع

- وشرطه كونه على صيغةٍ لا يكون عليها الآحاد وهو نوعان

١- مفاعِل : كمساجد ودراهم

٢- مفاعيل : كمصابيح وطواويس

التأنيث بالألف

وهو على قسمان:

١- الألف المقصورة : حبلى

٢- الألف الممدودة : صحراء

العلل ثلاثة أقسام

ما يؤثر وحده
الجمع - ألفا التأنيث
لأن هذه العلة الواحدة مقام العلتين
بسبب أن هذه العلة الفرعية جهتين :

١- راجعة إلى اللفظ
وهي عدم النظير فيهما
فمنتهى الجمع الذي لا نظير له في الآحاد أي لا مفرد على
وزنه وهو مفاعل ومفاعيل كمساجد ومفاعيل كمصابيح ودنانير
صيغة منتهى الجموع : كأن الجمع قد تكرر فيها فنزل لذلك منزلة
جمعين وكذلك صحراء وحبلى فإن فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير
وهو تأنيث لازم منزل لزومه منزلة تأنيث ثان

٢- راجعة إلى المعنى
وهي كونه جمعا والجمع فرع المفرد أو كونه مؤنثا والمؤنث فرع المذكر

ما يؤثر بشرط وجود العلمية
ثلاثة أشياء (التأنيث بغير الألف - التركيب - العجمة)
كـ(فاطمة - زينب - معديكرب - إبراهيم)
ومن ثم انصرف (صنجة) وإن كان مؤنثا
أعجميا وصولجان وإن كان أعجميا ذا زيادة
ومسلمة وإن كان مؤنثا وصفا لانتقاء العلمية

ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين العلمية
أو الوصفية
ثلاثة (العدل - وزن الفعل - الزيادة)
مع العلمية كـ(عمر - أحمد - سلمان)
مع الصفة كـ(ثلاث - أحمر - سكران)

نظم قطر الندى للمري:
(يُمنَعُ كلٌّ مِنهما معْ عَدلِ..ومَعْ زيادةٍ ووزنِ فعلِ
- والعلمُ المركَّبُ المَزجيُّ..يُمنَعُ والأنثى والاعجميُّ)

التعجب

تعريف التعجب لُغةً: تَفَعُّل من العَجَب

له ألفاظ كثيرة غير مبوب لها في النحو: كـ:
١- (كيف تكفرون بالله)
٢- (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)
٣- (لله دره فارسا)

المبوب له في النحو صيغتان:
١- ما أفعل زيدا
٢- أَفْعِلْ بزيدٍ

الصيغة الأولى للتعجب
(ما أفعل زيدا)

(ما)
اسم مبتدأ واختلف في معناها على مذهبين :

- أنها نكرة تامة بمعنى شيء وعليه فما بعدها هو الخبر وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب وإما لأنها في قوة الموصوفة إذ المعنى (شيء عظيم حَسَّنَ زيدا) كما قالوا في (شر أهرَّ ذا ناب) إن معناه (شر عظيم أهر ذا ناب)
- أنها تحتمل ثلاثة أوجه
  ١- أن تكون نكرة تامة كما قال سيبويه
  ٢- أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها
  ٣- أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها
  - وعلى الثاني والثالث فالخبر محذوف والمعنى شيء حسن زيدا عظيم أو الذي حسن زيدا شيء عظيم وهذا قول الأخفش

(أفعل)

- في (أَفَعَلَ) ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية راجع إلى (ما) وهو الذي دلنا على اسميتها لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء
- هل هو اسم أو فعل؟
  - زعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه ورد تصغيره (ما أحيسنه - ما أميلحه)
  - زعم البصريون أنه فعل ماض وهو الصحيح لأنه مبني على الفتح ولو كان اسما لارتفع على أنه خبرٌ
  - ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نونُ الوقاية (ما أفقرني إلى عفو الله) ولا يقال (ما أفقري)
  - وأما التصغير فشاذ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بجموده وأنه لا مصدر له وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً

(زيدا)
مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماض ومشبه بالمفعول به على القول بأنه اسم

الصيغة الثانية للتعجب
(أَفْعِلْ بزيدٍ)

الإعراب:

- (أَفْعِلْ) فِعْل باتفاق لفظُه للأمر ومعناه التعجب وهو خال من الضمير وأصل (أحسِنْ بزيدٍ) أَحْسَنَ زيدٌ أي صار ذا حُسْنٍ
- وحولت الصيغة إلى أفعِل بالكسر فصار (أحسِنْ زيدٌ) فاستُقْبِحَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة الأمر فزيدت الباء لإصلاح اللفظ فصار (أحسِن بزيدٍ) على صيغة (أمرر بزيدْ)
- هذه الباء تشبه الباء في (كفي بالله شهيدا) في أنها زيدت في الفاعل ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف، ومنه (عميرة ودع إن تجهزت غازيا..كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا)

يجب وقوع فاعل أفعل مجرورا بالباء الزائدة إذا لم يكن الفاعل اسما مؤولا من (أن) والمضارع أو من (أنّ) واسمها وخبرها :

- (وقال نبيُّ المسلمين تقدَّموا ..وأحْبِب إلينا أن تكونَ المُقدَّما)
- و (أَهْوِن عليَّ إِذا امتلأتَ من الْكرَى..أنِّي أبيتُ بليلةِ الْمَلْسُوعِ)

إذا قلت (أحسن بزيد) فإن أحسِن من حيث المعنى فعل ماضي وهو فعل أمر في صورته ، واختلفوا على قولين:

١ – يراعى لفظه في الإعراب فيقال مبني على السكون لا محل له من الإعراب ويحذف آخره إن كان حرف علة ، وهو الراجح

٢ – يراعى معناه فيقال مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر

شروط صيغ التعجب واسم التفضيل

الشروط هي

أن يكون فعلاً
- فلا يُبنيان من غير فعلٍ ولهذا خطئ من بناه من الجِلْف والحِمَار فقال (ما أجلفه - ما أحمره) وشذ قولهم (ما ألصه - هو ألصُّ من شظاظ)
- و أثبت بعضهم فعلا لجلف، قال المجد فى القاموس: (جَلِفَ كَفَرِحَ جلفا وجلافة)

أن يكون الفعل تاماً
- فلا يُبنى من نحو (كان وظل وبات وصار) لأنها غير تامة

أن لا يكون مبنيا للمفعول
- فلا يبنيان من نحو (ضُرِبَ - قُتِلَ)

ألا يكون الفعل منفيا
- فلا يُبنَى من نحو (ما قام وما عاج)

أن يكون الفعل ثلاثيا مجرداً لفظا وتقديرا
- فلا يبنيان من نحو (دحرج - انطلق - استخرج)
- ولا من نحو (هيف وغيد وحول وسود) لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير إذ أصل حول احول وعور اعور وغيد اغيد والدليل على ذلك أن عيناتها لم تقلب ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلولا أن ما قبل عيناتها ساكن في التقدير لوجب فيها القلب المذكور
- عن أبي الحسن جواز بنائه من الثلاثي المزيد فيه بشرط حذف زوائده وعن سيبويه جواز بنائه من أَفْعَلَ كـ(أكرم - أحسن - أعطى)

أن يكون مما يقبل معناه التفاوت
فلا يبنيان من نحو (مات - فني) وإنما يُتَعَجَّبُ مما زاد على نظائره

أن لا يكون اسم فاعله على وزن أَفْعَل
- فلا يبنيان من نحو (عَمِيَ - عَرِجَ) وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة ولا من نحو (سَوِدَ - حَمِرَ) ونحوهما من أفعال الألوان ولا من نحو (لَمِيَ - دَعِجَ) ونحوهما من أفعال الحلى التي الوصف منها على وزن أفعل لأنهم قالوا من ذلك هو أعمى وأعرج وأسود وأحمر وألمى وأدعج

وما سمع مخالفا لشيء مما ذكرنا لم يقس عليه كـ(ما أتقاه) من اتقى و(ما أخصر هذا الكلام) من اختصر وهما ذوا زيادة والثاني مبني للمفعول و(ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة) وهما من أقسط إذا عدل ومن أقام الشهادة

الوقف

ما آخره تاء التأنيث

- إن كانت ساكنة لم تتغير كـ(قامت - قعدت)
- إن كانت متحركة - لها حالان:
  - أولاً: أن تكون الكلمة جمعا بالألف والتاء فالأصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وسُمِعَ (كيف الإخوة والأخواه - دفن البناه من المكرماه)..
  - ثانياً: لا تكون جمعاً بالألف والتاء فالأفصح الوقف بإبدالها هاء كـ(رحمه - شجره) وبعضهم يقف بالتاء كوقف بعض السبعة في (إن رحمة الله قريب من المحسنين) نص ياقوت الحموي على أن الوقوف بالتاء على هاء التأنيث لغة حمير

الوقف على المنقوص وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها

- أن يكون مرفوعا أو مجرورا
  - أولاً: أن يكون منونا فالأفصح الوقف عليه رفعا وجرا بالحذف كـ(هذا قاضٍ - مررت بقاضٍ) ويجوز الوقف بالياء وبذلك وقف ابن كثير على (هادي - والي - واقي)
  - ثانياً: أن يكون غير منون فالأفصح الوقف عليه رفعا وجرا بالإثبات كـ(هذا القاضي - مررت بالقاضي) ويجوز الوقف بالحذف وبذلك وقف الجمهور على (المتعال - التلاق) ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح
- أن يكون منصوبا وجب إثبات يائه
  - فإن كان منونا أبدل من تنوينه ألف كـ(سمعنا مناديا)
  - وإن كان غير منون وقف على الياء كـ(إذا بلغت التراقي)

يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفا في ثلاث مسائل

- الأولى: (إذاً) وهو الصحيح وجزم ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يوقف بالنون وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون وليس كما ذكر ولا تختلف القراء في الوقف على نحو (ولن تفلحوا إذا أبدا) أنه بالألف
  - وفي كتابتها ثلاثة مذاهب :
  - ١- تكتب ألفا على حسب الوقف
  - ٢- التفصيل : إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون فرقا بينها وبين (إذا) الشرطية والفجائية (الفراء)
  - ٣- تكتب نونا : (ابن عصفور)
- الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة كـ(لنسفعا - وليكونا) وقف الجميع عليها بالألف وتكتب ألفا على حسب الوقف وعن الكوفيين أنها تصور نونا
- الثالثة: تنوين الاسم المنصوب كـ(رأيت زيدا) ووقف عليه العرب بالألف وتكتب ألفا على حسب الوقف وأما ربيعة فوقفوا بالحذف كـ(ألا حبذا غنم وحسن حديثها .. لقد تركت قلبي بها هائما دنف)
  حبذا كلمة تقال عند إرادة المدح وهي مركبة من (حب) فعل ماضي و (ذا) اسم إشارة ، واختلفوا فيها بعد التركيب
  - ١- فقيل : هي الآن كلمتان وجعلوا حبذا فعلا وفاعلا والجملة خبر مقدم والمرفوع بعدها مبتدأ
  - ٢- وقيل : بل كلمة ومن ثم اختلفوا فقيل : هي فعل تغليبا لصدرها وجعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلا ، وقيل هي اسم تغليبا لعجُزِهَا وجعلوه مبتدأً والاسم المرفوع بعدُ خبر ، وكأنه قد قيل (الممدوح أو المحبوب غنمُ)

همزة الوصل

وهي التي تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل

ضبط مواقعها

الاسم

لا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين

١- أسماء غير مصادر: وهي عشرة محفوظة (اسم است ابن ابنة ابنم امرؤ امرأة اثنان اثنتان ابنان ابنمان امرآن امرأتان)

- بخلاف الجمع فهمزته قطع كـ(إن هي إلا أسماء - تعالوا ندع أبناءنا)

٢- أسماء هي مصادر: وهي مصادر الأفعال الخماسية كـ(الانطلاق الاقتداء) والسداسية كـ(الاستخراج)

الفعل

١- المضارع: همزاته همزات قطع كـ(أعوذُ - أستغفرُ - أحمدُ)

٢- الماضي:

- إن كان ثلاثيا أو رباعيا فهمزاته قطع فالثلاثي كـ(أَخَذَ - أَكَلَ) والرباعي كـ(أَخْرَجَ - أَعْطَى)

- إن كان خماسيا أو سداسيا فهمزاته وصل نحو انطلق واستخرج

٣- الأمر: إن كان من الرباعي فهمزاته قطع كـ(أَكْرِم - أَجِبْ)

الحرف

الحرف: لم تدخل عليه همزة وصل إلا (اللام) كـ(الغلام - الفرس)

- وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت في الدرج معاملة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت الهمزة من (خير - شر) في الحالتين تخفيفا

- وبقية الحروف همزاتها همزات قطع كـ(أم - أو - أن)

حركة همزة الوصل

- ما يحرك بالكسر في الأكثر وبالضم في لغة ضعيفة: (اسم)

- ما يحرك بالفتح في الأفصح وبالكسر في لغة ضعيفة: (ايمُن) المستعمل في القَسَم في (ايمن الله لأفعلن)

وهو اسم مفرد مشتق من اليُمْنِ وهو البركة لا جَمْعَ يمينَ خلافاً للفراء

- ما يحرك بالضم فقط وهو أمر الثلاثي إذا انضم ثالثه ضما متأصلا كـ(اقتل - اكتب - ادخل) و قولنا (متأصلا)

دخل تحته: نحو (اغزي يا هند) لأن أصله (اغزُوِي) فأسكنت الواو للاستثقال ثم حذفت ثم كسرت الزاي لتناسب الياء، والدليل وجود الضم إذا لم توجد ياء المخاطبة

خرج عنه: نحو (امشوا) فهو يبتدأ بالكسر لأن أصله (امشِيُوا) فسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الشين لتجانس الواو ولتسلم من القلب ياء

وأما نحو (اذهَبْ - اعمَلْ) ما كان مفتوح الثالث فلم يفتحوا همزة الوصل فيه لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف

ما يكسر لا غير وهو الباقي وذلك أصل الباب

كتابة الألفات المتطرفة

- تكتب الألف بعد واو الجماعة
  - كـ(قالوا) دون الأصلية كـ(زيد يدعو)
- من الألفات المتطرفة ما يصور ألفا ومنها ما يصور ياء
  - وضابط ذلك:
    - تصور ياءً:
      - إذا..
        - ١- إذا كانت منقلبة عن ياءً كـ(رهى - هدى - الفتى - الهدى)
        - ٢- إذا تجاوزت ثلاث أحرف مطلقاً كـ(استدعى - المصطفى)
    - تصور ألِفاً إذا كانت ثالثة منقلبة عن واو
      - كـ(دعا - عفا - العصا - القفا)
    - قانون معرفة أصل الألف:
      - الشاطبي: (وتثنية الأسماء تكشفها وإن .. رددت إليك الفعل صادفت منهلا)
        - في الفعل : صلته بتاء المتكلم أو المخاطب فمهما ظهر فهو أصله تقول : (رمى رميت - هدى هديت) و (دعا دعوت - عفا عفوت)
        - في الاسم : نظرت إلى تثنيته تقول : (الفتى الفتيان - الهُدَى الهديان) و (العصا العصوان - القفا القفوان)

فهرست

مُصطَفَى دَنْقَش

فهرست

فهرست